الفصل الثاني

نواسخ الجملة الاسمية

مدخل:

النسخ في اللغة هو التغيير قال تعالىٰ: ﴿ مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ ﴾ [البقرة: ١٠٦]، ومن صور التغيير: إزالة شيء وإحلال شيء آخر محله: ﴿ فَيَنسَخُ ٱللَّهُ مَا يُلْقِى ٱلشَّيْطَـٰنُ ثُمَّ يُحْكِمُ ٱللَّهُ ءَايَـٰتِهِۦ ﴾ [الحج: ٥٢] ومن هذا المعنىٰ أطلقوا علىٰ العوامل الداخلة علىٰ الجملة الاسمية مُغَيِّرَةً هيئتها أو مُسَمَّىٰ ركنيها النواسخ؛ لأن المبتدأ والخبر معها يتحوَّلان من مبتدأ أو خبر إلىٰ معمول لهذه النواسخ فيصير اسمًا أو خبرًا لها أو أحد مفعوليها.

والنواسخ ثلاثة أقسام:

الأول: يرفع المبتدأ[1] وينصب الخبر، وهذا القسم أفعال وحروف.

أ- الأفعال. وهي نوعان:

١- الأفعال الناقصة أي «كان» وأخواتها.

٢- أفعال المقاربة والرجاء والشروع.

ب- الحروف: وهي الحروف المشبهات بـ(ليس) في إفادة نفي الحكم عن الخبر وهي أربعة أحرف: «ما» الحجازية، و«لا» و«لات» و«إِنْ» ولكل منها شروط.

الثاني: ينصب المبتدأ، ويرفع الخبر، وهي ثمانية أحرف تنقسم إلىٰ ثلاثة أنواع:

أ- الأحرف الخمسة أو إنَّ وأخواتها.

---

(١) فإن قلت: كيف يرفع المبتدأ والمبتدأ مرفوع؟ قيل: رفع المبتدأ بالابتداء، أمَّا رفع الاسم الواقع بعد هذا النوع من النواسخ بالناسخ نفسه، ومن ثَمَّ لا يطلق عليه مبتدأ، وإنما ينسب إلىٰ الناسخ فيقال: اسم (كذا) مرفوع.

ب- «لا» النافية للجنس العاملة عمل «إِنَّ».

ح- عسَىٰ في لغة قومٍ

الثالث: ينصب المبتدأ والخبر: وهو الأفعال الناصبة لمفعولين أصلهما المبتدأ والخبر وتنقسم إلىٰ:

أ- أفعال رجحان مثل: ظنَّ - حسب - زعم - خال.

ب- أفعال يقين مثل: علم - وجد - رأى.

ج- أفعال تحويل مثل: صيَّر - رَدَّ.

ومن الشواهد الشعرية الجميلة الجامعة لأنواع النواسخ قول الشاعر:

ولستُ أرَىٰ السعادةَ جَمْعَ مَالٍ وَلَكِنَّ التَّقِيَّ هُوَ السَّعِيدُ

فالتاء اسم ليس في محل رفع وجملة «أرىٰ السعادة جمع مال» في محل نصب اسمها والأصل أنا لا أرىٰ «السعادة جمع مال» و«السعادة» مفعول أول لأرىٰ و«جمع» مفعول الثاني والأصل: السعادةُ جمعُ مالٍ، والتقيَّ اسم لكنّ منصوب والسعيد خبره مرفوع والضمير للفصل والأصل: التقي هو السعيد.

ومثال اجتماعها في كتاب الله، قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلشَّيۡطَٰنَ لَكُمۡ عَدُوّٞ فَٱتَّخِذُوهُ عَدُوًّاۚ إِنَّمَا يَدۡعُواْ حِزۡبَهُۥ لِيَكُونُواْ مِنۡ أَصۡحَٰبِ ٱلسَّعِيرِ﴾ [فاطر: ٦] فـ﴿ ٱلشَّيۡطَٰنَ﴾ اسم إنَّ منصوب، و﴿ عَدُوّٞ﴾ خبرها مرفوع، وأصل الجملة قبل النسخ «الشيطان عدوكم» والهاء في ﴿ فَٱتَّخِذُوهُ﴾ في محل نصب مفعول أول بـ«اتخذ» و﴿ عَدُوًّاۚ﴾ مفعول ثانٍ، وأصل الجملة قبل النسخ «هو عدو»، والواو في ﴿ لِيَكُونُواْ﴾ في محل رفع اسم كان، وشبه الجملة ﴿ مِنۡ أَصۡحَٰبِ ٱلسَّعِيرِ﴾ في محل نصب خبر كان، وأصل الجملة قبل النسخ «هم من أصحاب السعير» أي: حزب الشيطان.

أولاً: ما يرفع المبتدأ وينصب الخبر:

أ- كان وأخواتها

ويشمل درسها النقاط الآتية:

أولاً: تعريفها وعملها. ثانيًا: عددها وشروط إعمالها.

ثالثًا: بين الجمود والتصرف. رابعًا: بين التمام والنقصان.

خامسًا: الرتبة في باب كان وأخواتها. سادسًا: ما تختص به كان.

أولاً: تعريفها وعملها: هي أفعال ناسخة ناقصة تدخل علىٰ الجملة الاسمية فترفع المبتدأ[١] ويصير اسمًا لها، وتنصب الخبر[٢] ويصير خبرًا لها.

شرح التعريف:

قولهم «أفعال» يخرج الحروف المشبهات بـ«ليس» التي تعمل عمل كان، وقولهم «ناسخة» تعني أنها تزيل حكم المبتدأ والخبر وتثبت لهما حكمًا آخر، فالمبتدأ وإن كان معها مرفوعًا إلا أنه يُزَال مسماه ويصير اسمًا لها وليس مبتدأ، أما الخبر فيتغير اسمه إلىٰ خبر كان، ولفظه من الرفع إلىٰ النصب، ومحله كذلك إذا كان جملة أو شبه جملة.

وقولهم «ناقصة» يخرج الأفعال التامة لازمة ومتعدية وهي ما عداها فمصطلح النقصان خاص بـ«كان» وأخواتها وقد تُسْلَبُه كما سيأتي.

وقولهم «تدخل علىٰ الجملة الاسمية» أي المستوفاة لشروط النسخ فليس كل جملة اسمية تصلح للنسخ، فلا تنسخ الجملة إذا كان المبتدأ اسمًا له الصدارة كالشرط ﴿ مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدۡ أَطَاعَ ٱللَّهَۖ ﴾ [النساء: ٨٠]، أو الاستفهام ﴿ مَا ٱلۡحَآقَّةُ ﴾ [الحاقة: ٢]، ﴿ مَنۡۜ رَاقٖ ﴾ [القيامة: ٢٧]، أو كان اسمًا غير متصرف كالدال علىٰ الدعاء نحو ﴿ سَلَٰمٌ عَلَيۡكَۖ ﴾ [مريم: ٤٧]،

---

(١) علىٰ مذهب البصريين أما الكوفيون فيرون أنه مرفوع بما كان عليه قبل دخول كان.

(٢) اتفاقًا بين النحاة.

﴿ وَيْلٌ لِّكُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ ﴾ [الجاثية: ٧]، ﴿ طُوبَىٰ لَهُمْ ﴾ [الرعد: ٢٩]، أو اسمًا لازم الابتدائية بغيره كالواقع بعد إذا الفجائية نحو ﴿ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾ [الروم: ٣٦]، ﴿ إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُّونَ ﴾ [الزخرف: ٥٧]، أو اللام ﴿ لَمَقْتُ ٱللَّهِ أَكْبَرُ مِن مَّقْتِكُمْ أَنفُسَكُمْ ﴾ [غافر: ١٠]، ﴿ وَلَذِكْرُ ٱللَّهِ أَكْبَرُ ﴾ [العنكبوت: ٤٥]، ﴿ لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ ﴾ [التوبة: ١٠٨].

أو كان الخبر جملة إنشائية طلبية كقوله تعالىٰ: ﴿ وَٱلَّذِينَ يَكْنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلْفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ [التوبة: ٣٤]، أو غير طلبية كأن يكون الخبر جملة استفهامية كقوله تعالىٰ: ﴿ وَٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَـٰتِنَا وَلِقَآءِ ٱلْـَٔاخِرَةِ حَبِطَتْ أَعْمَـٰلُهُمْ هَلْ يُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴾ [الأعراف: ١٤٧][(١)].

قولهم «فترفع المبتدأ وتنصب الخبر» بيان لعملها أو أثرها الظاهر علىٰ الجملة المنسوخة فهي شبيهة الفعل التام المتعدي لواحد ومن ثَمَّ رفعت المبتدأ تشبيهًا بالفاعل، ونصبت الخبر تشبيهًا بالمفعول[(٢)] تأمل الآيات التالية:

* قال تعالىٰ: ﴿ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [البقرة: ٢١٨]، وقال: ﴿ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴾ [النساء: ٩٦] فلفظ الجلالة في الآية الأولىٰ مبتدأ، وفي الثانية اسم كان وكلاهما مرفوع ولفظ «غفور» في الأولىٰ خبر مرفوع، وفي الثانية خبر كان منصوب ومثلها ﴿ وَأَرْضُ ٱللَّهِ وَٰسِعَةٌ ﴾ [الزمر: ١٠]، ﴿ أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ ٱللَّهِ وَٰسِعَةً ﴾ [النساء: ٩٧].

* قال تعالىٰ: ﴿ وَهُم مُّعْرِضُونَ ﴾ [آل عمران: ٢٣]، ﴿ كَانُوا۟ عَنْهَا مُعْرِضِينَ ﴾ [الأنعام: ٤]، وقوله تعالىٰ: ﴿ وَهُم مُّهْتَدُونَ ﴾ [الأنعام: ٨٢]، وقال: ﴿ وَمَا كَانُوا۟ مُهْتَدِينَ ﴾ [البقرة: ١٦]، فالضمير في الأولىٰ منفصل في محل رفع مبتدأ، وفي الثانية متصل في محل رفع اسم كان، ولفظ ﴿ مُّعْرِضُونَ ﴾ في الأولىٰ خبر مرفوع، وفي الثانية خبر كان منصوب.

---

(١) في الآية أعاريب أخرىٰ، انظر: الدر المصون (٥/ ٤٥٨).

(٢) وقد سمىٰ سيبويه خبرها مفعولاً علىٰ سبيل الاتساع.

واعلم أنَّ كان وأخواتها أفعال فلا يقع اسمها ضميرًا منفصلاً لذلك بخلاف المبتدأ ومن ثَمَّ عند النسخ يتحول المنفصل ﴿ وَأَنتُمْ شُهَدَآءُ ﴾ [آل عمران: ٩٩]، ﴿ وَأَنتَ فِيهِمْ ﴾ [الأنفال: ٣٣]، إلىٰ ما يعادله أو يساويه من المتصل ﴿ أَمْ كُنتُمْ شُهَدَآءَ ﴾ [البقرة: ١٣٣]، ﴿ وَإِذَا كُنتَ فِيهِمْ ﴾ [النساء: ١٠٢].

فإذا كان الخبر جملة أو شبه جملة يبقىٰ لفظ الجملة بعد النسخ كما هو ويتغير الإعراب تأمل قول رسولنا الكريم ﷺ : «**فمن كانت هجرتُه إلىٰ الله ورسوله فهجرتُه إلىٰ الله ورسوله** » (١) فـ«هجرته» في الأولىٰ اسم كان مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة علىٰ آخره، وفي الثانية مبتدأ مرفوع، وشبه الجملة «إلىٰ الله ورسوله» في الأولىٰ في محل نصب خبر كان، وفي الثانية في محل رفع خبر.

وإن كان المبتدأ ضميرًا أو موصولاً أو إشارة والخبر جملة أو شبه جملة كان التغيير في محلهما قال تعالىٰ: وقال تعالىٰ: ﴿ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة: ٤٢]، ﴿ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة: ١٨٤]، فالضمير في الأولىٰ في محل رفع مبتدأ، وفي الثانية في محل رفع اسم كان والجملة الفعلية في الأولىٰ في محل رفع خبر وفي الثانية في محل نصب خبر كان.

وإليك فصلاً في التدريب علىٰ إعراب الجملة المنسوخة بـ«كان» وافيًا شافيًا -إن شاء الله- يدور علىٰ محورين:

الأول: إعراب الاسم. الثاني: إعراب الخبر.

أولاً: إعراب الاسم:

اسم كان مرفوع لفظًا أو محلاً أو تقديرًا، وهو مفرد أو في حكم المفرد.

أ- رفعه لفظًا:

١- يرفع بعلامة الرفع الأصلية الضمة الظاهرة إذا كان اسمًا ظاهرًا مفردًا ﴿ وَكَانَ

---

(١) من حديث عمر رواه البخاري (١).

رَبُّكَ قَدِيرًا ﴾ [الفرقان: ٥٤]، ﴿ وَمَا كَانَتْ أُمُّكِ بَغِيًّا ﴾ [مريم: ٢٨]، ﴿ تَكُونُ ٱلسَّمَآءُ كَٱلْمُهْلِ ﴾ [المعارج: ٨]، أو جمع تكسير: ﴿ وَتَكُونُ ٱلْجِبَالُ كَٱلْعِهْنِ ﴾ [المعارج: ٩]، ﴿ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمْ ﴾ [التوبة: ٢٤]، أو ما في معناه ﴿ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ﴾ [البقرة: ٧٥]، أو جمع تصحيح لمؤنث، كقولنا: كانت الطيباتُ ماهراتٍ.

٢- يرفع بالألف إذا كان مثنىٰ ﴿ فَكَانَ أَبَوَاهُ مُؤْمِنَيْنِ ﴾ [الكهف: ٨٠].

٣- يرفع بالواو إذا كان جمع مذكر سالمًا ﴿ وَمَا كَانَ ٱلْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُواْ كَآفَّةً ﴾ [التوبة: ١٢٢]، أو من الأسماء الستة ﴿ مَا كَانَ أَبُوكِ ٱمْرَأَ سَوْءٍ ﴾ [مريم: ٢٨].

ب- رفعه محلاً:

يرفع اسم كان محلاً إذا كان ضميرًا أو موصولاً غير مثنىٰ أو إشارة غير مثنى.

١- الضمير «إما بارز متصل وإما مستتر».

- ضمير متصل في محل رفع اسم كان مبني علىٰ الفتح مع المفرد المخاطب ﴿ وَمَا كُنتَ ثَاوِيًا ﴾ [القصص: ٤٥]، ﴿ وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ ﴾ [آل عمران: ٤٤]، ونون النسوة ﴿ وَإِن كُنَّ أُوْلَٰتِ حَمْلٍ ﴾ [الطلاق: ٦]، ومبني علىٰ الكسر مع المفردة المؤنثة المخاطبة ﴿ إِنَّكِ كُنتِ مِنَ ٱلْخَاطِـِٔينَ ﴾ [يوسف: ٢٩]، ومبني علىٰ الضم مع المتكلم المفرد ﴿ وَكُنتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا ﴾ [المائدة: ١١٧]، أو المخاطب غير المفرد ﴿ كُنتُمْ شُهَدَآءَ ﴾ [البقرة: ١٣٣]، ﴿ إِن كُنتُنَّ تُرِدْنَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا ﴾ [الأحزاب: ٢٨]، ويبنىٰ علىٰ السكون في غير ذلك مع ألف الاثنين ﴿ أَن تَكُونَا مَلَكَيْنِ ﴾ [الأعراف: ٢٠]، ﴿ كَانَا يَأْكُلَانِ ٱلطَّعَامَ ﴾ [المائدة: ٧٥]، ﴿ كَانَتَا تَحْتَ عَبْدَيْنِ ﴾ [التحريم: ١٠]، وواو الجماعة ﴿ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ ﴾ [النساء: ١٣٥]، ﴿ وَكَانُواْ لَنَا خَٰشِعِينَ ﴾ [الأنبياء: ٩٠]، ﴿ إِن تَكُونُواْ صَٰلِحِينَ ﴾ [الإسراء: ٢٥]، ﴿ فَتَكُونُونَ سَوَآءً ﴾ [النساء: ٨٩]، وياء المخاطبة ﴿ كُونِى بَرْدًا وَسَلَٰمًا ﴾ [الأنبياء: ٦٩]، ونا الفاعلين ﴿ إِنَّا كُنَّا فَٰعِلِينَ ﴾ [الأنبياء: ١٠٤]، ﴿ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَٰهِدِينَ ﴾ [الأنبياء: ٧٨].

- ضمير مستتر وجوبًا في محل رفع اسم كان تقديره «أنا» بعد المضارع المبدوء بالهمزة ﴿ فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيرًا لِّلْمُجْرِمِينَ ﴾ [القصص: ١٧]، ﴿ وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا ﴾ [مريم: ٢٠]، أو أنت بعد الأمر للمفرد ﴿ وَكُن مِّنَ ٱلشَّٰكِرِينَ ﴾ [الأعراف: ١٤٤]، أو المضارع المبدوء بالتاء للمخاطب المفرد ﴿ أَن تَكُونَ جَبَّارًا ﴾ [القصص: ١٩]، أو «نحن» بعد المضارع المبدوء بالنون ﴿ وَنَكُونَ عَلَيْهَا مِنَ ٱلشَّٰهِدِينَ ﴾ [المائدة: ١١٣].

- ضمير مستتر جوازًا في محل رفع اسم كان تقديره «هو» بعد الماضي الذي لم يتصل به شيء ﴿ إِنَّهُۥ كَانَ تَوَّابًا ﴾ [النصر: ٣]، أو المضارع المبدوء بالياء ﴿ لِيَكُونَ لِلْعَٰلَمِينَ نَذِيرًا ﴾ [الفرقان: ١]، ﴿ لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا ﴾ [الإنسان: ١]، أو «هي» بعد الماضي المتصل به تاء التأنيث ﴿ إِلَّا ٱمْرَأَتَهُۥ كَانَتْ مِنَ ٱلْغَٰبِرِينَ ﴾ [الأعراف: ٨٣]، أو المضارع المبدوء بالتاء والضمير للمؤنث قبله كقوله تعالىٰ: ﴿ مَآئِدَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ تَكُونُ لَنَا عِيدًا ﴾ [المائدة: ١١٤].

٢- اسم موصول مبني علىٰ السكون في محل رفع اسم كان أو مبني علىٰ الفتح ﴿ لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ وَٱلْمُشْرِكِينَ مُنفَكِّينَ حَتَّىٰ تَأْتِيَهُمُ ٱلْبَيِّنَةُ ﴾ [البينة: ١].

٣- اسم إشارة مبني علىٰ الكسر في محل رفع اسم كان ﴿ لَوْ كَانَ هَٰٓؤُلَآءِ ءَالِهَةً مَّا وَرَدُوهَا ﴾ [الأنبياء: ٩٩]، أو مبني علىٰ السكون ﴿ وَكَانَ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرًا ﴾ [النساء: ١٦٩]، ﴿ إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلْحَقَّ مِنْ عِندِكَ ﴾ [الأنفال: ٣٢].

ج- رفعه تقديرًا:

اسم كان مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة علىٰ ما قبل ياء المتكلم للمناسبة في نحو ﴿ فَكَيْفَ كَانَ عَذَابِى وَنُذُرِ ﴾ [القمر: ١٦]، ﴿ قَدْ كَانَتْ ءَايَٰتِى تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ ﴾ [المؤمنون: ٦٦]، ﴿ فَكَيْفَ كَانَ نَكِيرِ ﴾ [الحج: ٤٤]، ﴿ فَكَيْفَ كَانَ عِقَابِ ﴾ [الرعد: ٣٢].

أو الضمة المقدرة علىٰ آخره منع من ظهورها التعذر في نحو ﴿ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ ﴾ [المزمل: ٢٠]، ﴿ فَمَا كَانَ دَعْوَىٰهُمْ ﴾ [الأعراف: ٥]، ﴿ لَّيْسَ عَلَيْكَ هُدَىٰهُمْ ﴾ [البقرة: ٢٧٢]، أو الثقل في نحو قولنا: «أضحىٰ المصلِّي فائزًا برضا الله»، و«كان الداعي إلىٰ

الباطل شيطانًا».

أو انشغال المحل بحركة حرف الجر الزائد في نحو ﴿ وَمَا كَانَ لَهُم مِّنْ أَوْلِيَآءَ ﴾ [الشورىٰ: ٤٦]، ﴿ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍ ﴾ [المؤمنون: ٩١].

أو انشغال المحل بحركة الحكاية للمصدر المؤول في نحو ﴿ مَا كَانَ لِلَّهِ أَن يَتَّخِذَ مِن وَلَدٍ ﴾ [مريم: ٣٥]، ﴿ وَمَا كَانَ لَكُمْ أَن تُؤْذُوا۟ رَسُولَ ٱللَّهِ ﴾ [الأحزاب: ٥٣]، ﴿ فَكَانَ عَٰقِبَتَهُمَآ أَنَّهُمَا فِى ٱلنَّارِ ﴾ [الحشر: ١٧].

أو للجملة في نحو قوله ﷺ : «من كان آخرَ كلامهِ لاَ إِلَه إِلا الله دَخَلَ الجَنَّةَ»(١) وقوله: «كان آخرَ قولِ إبراهيم عليه السلام حين أُلْقِيَ فِي النَّار حَسْبِيَ اللهُ وَنِعْمَ الوَكِيلُ »(٢).

أو الحرف في نحو: كانت «مِنْ» زائدة، أو الفعل في نحو: كانت كان ناقصةً.

ثانيًا: إعراب الخبر:

خبر كان كالخبر مفرد وجملة وشبه جملة واجتمع ذلك في قوله تعالىٰ: ﴿ وَأَمَّا ٱلْجِدَارُ فَكَانَ لِغُلَٰمَيْنِ يَتِيمَيْنِ فِى ٱلْمَدِينَةِ وَكَانَ تَحْتَهُۥ كَنزٌ لَّهُمَا وَكَانَ أَبُوهُمَا صَٰلِحًا ﴾ [الكهف: ٨٢] فاسم كان في الأوليين ضمير الجدار وخبر الأولىٰ شبه الجملة ﴿ لِغُلَٰمَيْنِ ﴾ والثانية الجملة الاسمية(٣) ﴿ تَحْتَهُۥ كَنزٌ لَّهُمَا ﴾ وكلاهما في محل نصب وخبر الثالثة ﴿ صَٰلِحًا ﴾ منصوب وعلامته الفتحة الظاهرة، وفي قوله تعالىٰ: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُوا۟ دِينَهُمْ وَكَانُوا۟ شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِى شَىْءٍ ۚ إِنَّمَآ أَمْرُهُمْ إِلَى ٱللَّهِ ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا كَانُوا۟ يَفْعَلُونَ ﴾ [الأنعام: ١٥٩].

---

(1) من حديث معاذ رواه أبو داود (٣١١٦).

(2) من حديث ابن عباس رواه البخاري (٤٢٨٨).

(٣) نص الشيخ عضيمة رحمه الله علىٰ أنَّ خبر كان لم يقع جملة اسمية في القرآن الكريم إلا في قوله تعالىٰ: ﴿ أَن تَكُونَ أُمَّةٌ هِىَ أَرْبَىٰ مِنْ أُمَّةٍ ۚ ﴾ [النحل: ٩٢]، والآية دليل علىٰ وقوعه في غيرها إلا أن يكون الشيخ معتمدًا مذهب الأخفش في رفع الاسم بالظرف قبله علىٰ الفاعلية، أو يكون قد سها عنها رحمه الله. انظر: دراسات (ق١) (١/ ٢٦٩).

إذ ﴿ شِيَعًا ﴾ خبر كان منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره، و﴿ مِنْهُمْ ﴾ شبه جملة في محل نصب خبر ﴿ لَّسْتَ ﴾ و﴿ يَفْعَلُونَ ﴾ جملة فعلية في محل نصب خبر كان. وكذا قوله تعالىٰ: ﴿ قَالُواْ تَٱللَّهِ تَفْتَؤُاْ تَذْكُرُ يُوسُفَ حَتَّىٰ تَكُونَ حَرَضًا أَوْ تَكُونَ مِنَ ٱلْهَٰلِكِينَ ﴾ [يوسف: ٨٥]، وإليك بيان إعراب كُلِّ نوع.

أ- الخبر المفرد:

ما ليس جملة ولا شبه جملة وحكمه النصب لفظًا أو محلاً أو تقديرًا.

١- نصبه لفظًا:

ينصب بالفتحة الظاهرة مفردًا أو جمع تكسير قال تعالىٰ: ﴿ لِّتَكُونُواْ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا ﴾ [البقرة: ١٤٣].

وينصب بالكسرة الظاهرة إذا كان جمع مؤنث سالمًا أو ملحقًا به ﴿ وَإِن كُنَّ أُوْلَٰتِ حَمْلٍ ﴾ [الطلاق: ٦].

وينصب بالياء إذا كان مثنىٰ ﴿ أَن تَكُونَا مَلَكَيْنِ ﴾ [الأعراف: ٢٠]، أو ملحقًا به ﴿ فَإِن كَانَتَا ٱثْنَتَيْنِ ﴾ [النساء: ١٧٦]، أو جمع مذكر سالمًا ﴿ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ لِلَّهِ ﴾ [المائدة: ٨]، ﴿ إِن تَكُونُواْ صَٰلِحِينَ ﴾ [الإسراء: ٢٥]، أو ملحقًا به ﴿ كَانَ مِقْدَارُهُۥ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ ﴾ [المعارج: ٤].

وينصب بالألف إذا كان من الأسماء الستة ﴿ وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ ﴾ [المائدة: ١٠٦]، ﴿ مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ ﴾ [الأحزاب: ٤٠].

٢- نصبه محلاً:

إذا وقع اسمًا مبنيًا ويقدم وجوبًا إذا كان اسم شرط ﴿ وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ ﴾ [البقرة: ١٤٤]، ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُواْ ﴾ [النساء: ٧٨]، أو اسم استفهام ﴿ فِيمَ كُنتُمْ ﴾ [النساء: ٩٧]، ﴿ فَكَيْفَ كَانَ نَكِيرِ ﴾ [الحج: ٤٤]، ﴿ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ مَكْرِهِمْ ﴾ [النمل: ٥١].

ويقع ضميرَ نصب متصلاً بعد ضمير رفع متصل كقوله ﷺ: «**إياك أن تكونيها يا**

حميراء»[١] أو بعد ضمير رفع مستتر كقوله ﷺ: «إن يَكُنْهُ»[٢].

وكذلك يقع اسمًا موصولاً واسم إشارة وأجازوه اتفاقًا في قوله تعالىٰ: ﴿ فَمَا زَالَت تِّلْكَ دَعْوَىٰهُمْ ﴾ [الأنبياء: ١٥].

٣- ينصب بالفتحة المقدرة للتعذر كقوله تعالىٰ: ﴿ أَوْ كَانُواْ غُزًّى ﴾ [آل عمران: ١٥٦]، واجتمعت الفتحة الظاهرة والمقدرة في قوله تعالىٰ: ﴿ وَإِن كُنتُمْ جُنُبًا فَٱطَّهَّرُواْ وَإِن كُنتُم مَّرْضَىٰٓ ﴾ [المائدة: ٦]، وللمناسبة في نحو: ستكون صلاتي نجاتي.

ولانشغال المحل بحركة حرف الجر الزائد بقلة مع كان كقول الشاعر: لَمْ أَكُنْ بِأَعْجَلِهِم[٣]، وبكثرة مع ليس ﴿ أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ ﴾ [الزمر: ٣٦]، ﴿ أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِأَحْكَمِ ٱلْحَٰكِمِينَ ﴾ [التين: ٨].

أو حكاية المصدر المؤول في قوله تعالىٰ: ﴿ فَمَا كَانَ دَعْوَىٰهُمْ إِذْ جَآءَهُم بَأْسُنَآ إِلَّآ أَن قَالُواْ ﴾ [الأعراف: ٥] احتمالاً، وفي قوله تعالىٰ: ﴿ وَمَا كَانَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ أَن يُفْتَرَىٰ ﴾ [يونس: ٣٧] كذلك[٤].

ب- الخبر الجملة، ويكون جملة فعلية في محل نصب خبر كان ﴿ مَا كَانُواْ يَسْتَطِيعُونَ ٱلسَّمْعَ ﴾ [هود: ٢٠]، ﴿ إِنَّا كُنَّا مِن قَبْلُ نَدْعُوهُ ﴾ [الطور: ٢٨].

أو جملة اسمية في محل نصب خبر في نحو: كان محمدٌ علمه غزير، وقوله تعالىٰ: ﴿ وَكَانَ تَحْتَهُۥ كَنزٌ لَّهُمَا ﴾ [الكهف: ٨٢]، وورد في قراءة شاذة ﴿ فَكَانَ أَبَوَاهُ مُؤْمِنَانِ ﴾ وعليها فاسم كان ضمير الشأن وجملة ﴿ أَبَوَاهُ مُؤْمِنَانِ ﴾ في محل نصب خبر، ونظيره من الشعر قول القائل:

---

(١) ذكره ابن منظور في لسان العرب (٤/ ٢٠٨) وبلفظ قريب رواه نعيم بن حماد في الفتن (١٨٩).

(٢) من حديث ابن عمر رواه البخاري (١٢٨٩) في قصة ابن صياد.

(٣) تمام البيت: وَإِنْ مُدَّتِ الأَيْدِي إِلى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ ** بِأَعْجَلِهِم إِذْ أَجْشَعُ القَوْمِ أَعْجَلُ

(٤) انظر: توجيه الآيتين في الدر المصون (٥/ ٢٥٣، ٦/ ٢٠١).

إِذا مِتُّ كَانَ النَّـاسُ صِـنْفَانِ: شَـامِتٌ وَآخَـرُ مُـثْنٍ بِالَّـذِي كُنْـتُ أَصْـنَعُ

وعلىٰ الخبر الجملة الاسمية يخرج قول القائل:

لَـوْ كُـلُّ كَلْـبٍ عَـوَىٰ أَلْقَمْتَـهُ حَجَـرًا لأَصْـبَحَ الـصَّخْرُ مِثْقَـالٌ بِـدينَارِ

فجملة الخبر «مثقال منه بدينار».

ج- الخبر شبه الجملة وهو إما ظرف ﴿ لَّوْ كَانُواْ عِندَنَا ﴾ [آل عمران: ١٥٦] أو جار ومجرور ﴿ كُنتَ فِيهِمْ ﴾ [النساء: ١٠٢] وقد اجتمعا في مواضع عديدة كقوله تعالىٰ: ﴿ أَمَّا ٱلسَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَٰكِينَ يَعْمَلُونَ فِي ٱلْبَحْرِ فَأَرَدتُّ أَنْ أَعِيبَهَا وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا ﴾ [الكهف: ٧٩]، ويقال في إعرابه متعلق بمحذوف خبر كان في محل نصب، أو شبه جملة في محل نصب خبر كان.

تعدد الخبر:

يتعدد خبر كان كما يتعدد خبر المبتدأ ومنه ﴿ إِنَّهُۥ كَانَ صِدِّيقًا نَّبِيًّا ﴾ [مريم: ٤١]، ﴿ وَكَانَ رَسُولاً نَّبِيًّا ﴾ [مريم: ٥١]؛ إذ لا يوصف الصديق بالنبوة لأنها منزلة أعلىٰ ولا يوصف الرسول بالنبوة لأنها منزلة أخص والرسالة أعم.

بخلاف قوله تعالىٰ: ﴿ وَتَكُونُواْ مِنۢ بَعْدِهِۦ قَوْمًا صَٰلِحِينَ ﴾ [يوسف: ٩]، ﴿ إِنَّهُمْ كَانُواْ قَوْمًا عَمِينَ ﴾ [الأعراف: ٦٤] فيتعين فيه أن يكون ﴿ قَوْمًا ﴾ خبرًا وما بعدها نعت لها، ولا يصح أن يكونا خبرين لعدم استقلال الخبر بالإفادة دون نعته فإذا قلت ﴿ وَتَكُونُواْ مِنۢ بَعْدِهِۦ قَوْمًا ﴾ أو تكونوا من بعده قومًا لم يكن هناك إفادة؛ لأنهم قوم من قبل ومن بعد، فاكتسب الخبر الإفادة من النعت ﴿ صَٰلِحِينَ ﴾ والنعت والمنعوت كالشيء الواحد فبالنعت يصح الإخبار وبدونه لا يصح، كما لو قلت: محمد رجل، لم تفد المخاطب شيئا فهو لا يتخيل أنه أنثىٰ فتخبره برجولته[1]، فلو قلت: محمدٌ رجلٌ صالحٌ، أفاد معنىٰ الصلاح فيه فكان خبرا عنه.

---

(١) ويصح وقوعها خبرا إذا أردت أنه متصف بصفات الرجولة الحقة على سبيل المدح له كما نقول: كان فلان رجلا. ويعرف ذلك بقرائن السياق.

تأمل الفرق بين قوله تعالىٰ: ﴿ إِنَّهُمْ كَانُوا۟ قَوْمًا فَـٰسِقِينَ ﴾ [النمل: ١٢]، وقوله تعالىٰ: ﴿ إِنَّهُمْ كَانُوا۟ قَوْمَ سَوْءٍ فَـٰسِقِينَ ﴾ [الأنبياء: ٢١]، ففي الآية الأولىٰ يتعين في ﴿ فَـٰسِقِينَ ﴾ الوصفية لما ذكر، وفي الثانية لا يتعين ذلك لإفادة الخبر معنىٰ بالإضافة ﴿ قَوْمَ سَوْءٍ ﴾ بدليل ﴿ إِنَّهُمْ كَانُوا۟ قَوْمَ سَوْءٍ فَأَغْرَقْنَـٰهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ [الأنبياء: ٧٧] لم يحتج إلىٰ وصف، ومن ثم جاز في ﴿ فَـٰسِقِينَ ﴾ في الآية الثانية أن تكون خبرًا ثانيا وأن تكون نعتًا أيضا؛ لأن الفسق ليس شرطا في أهل السوء فقد يكون الإنسان سيئا وليس فاسقا فأريد نعتهم بذلك مبالغة في الذم وبيانا لفسادهم.

بخلاف ﴿ كُونُوا۟ قِرَدَةً خَـٰسِـِٔينَ ﴾ [البقرة: ٦٥] قالوا: لأنَّ ما لا يعقل ﴿ قِرَدَةً ﴾ لا يوصف بما هو لمن يعقل ﴿ خَـٰسِـِٔينَ ﴾؛ لأنه وصف لجمع المذكر السالم ولا يكون إلا لمن يعقل، ومن ثَمَّ فهو خبر عن الضمير «واو الجماعة» وذلك جميل، والأجمل أن يقال: ما فائدة وصف القردة بالخزي والصغار والذلة والهوان إنما ذلك لليهود الذين هم أخسّ من القردة منزلة، فقرينة المعنىٰ أقوىٰ من قرينة اللفظ إذ قد يتجاوز في اللفظ لأجل المعنىٰ وليس العكس فينزل من لا يعقل منزلة من يعقل كما نزل المؤنث منزلة المذكر للتغليب ﴿ وَكَانَتْ مِنَ ٱلْقَـٰنِتِينَ ﴾ [التحريم: ١٢]، ﴿ كُنتِ مِنَ ٱلْخَـٰطِـِٔينَ ﴾ [يوسف: ٢٩]، ولمراعاة اللفظ ﴿ وَمَن يَقْنُتْ مِنكُنَّ لِلَّهِ ﴾ [الأحزاب: ٣١] والله أعلم.

ثانيًا: عددها وشروط إعمالها:

المشهور أنَّ كان وأخواتها ثلاثة عشر فعلاً وهي تنقسم إلىٰ ثلاثة أقسام:

الأول: يرفع المبتدأ وينصب الخبر بلا شرط وعددها ثمانية:

«كان وأصبح وأضحىٰ وأمسىٰ * وبات وظل وصار وليس»**

فمثال كان: ﴿ وَكَانَ فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا ﴾ [النساء: ١١٣]، ﴿ كُونُوا۟ رَبَّـٰنِيِّـۧنَ ﴾ [آل عمران: ٧٩]، ﴿ فَتَكُونُونَ سَوَآءً ﴾ [النساء: ٨٩]، ﴿ وَكَانَ أَبُوهُمَا صَـٰلِحًا ﴾ [الكهف: ٨٢].

ومثال أصبح: ﴿ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَٰنًا ﴾ [آل عمران: ١٠٣]، ﴿ فَأَصْبَحُوا۟ نَـٰدِمِينَ ﴾

[الشعراء: ١٥٧]، ﴿ إِنْ أَصْبَحَ مَآؤُكُمْ غَوْرًا ﴾ [الملك: ٣٠].

ومثال أضحىٰ قول ابن زيدون:

أَضْحَىٰ التَّنَائِي بَدِيلاً مِنْ تَدَانِينَا وَنَابَ عَنْ طِيبِ لِقْيَانَا تَجَافِينَا

وقول الآخر:

أَنَا مِنْ أُمَّةٍ تُبَاهِي بِعَمْرٍو وَبِسَعْدٍ وَخَالِدِ بْنِ الوَلِيدِ
قَدْ حَبَاهَا الإِلَهُ دِيناً فَأَضْحَتْ تَهَبُ النَّاسَ كُلَّ أَمْرٍ رَشِيدِ

ومثال أمسىٰ قوله ﷺ: «يُمْسِي المَرءُ مُؤْمِنًا وَيُصْبِحُ كَافِرًا»(١).

ومثال بات قوله تعالىٰ: ﴿ يَبِيتُونَ لِرَبِّهِمْ سُجَّدًا وَقِيَامًا ﴾ [الفرقان: ٦٤] وقوله ﷺ عن المرأة التي تغضب زوجها: «بَاتَتْ تَلْعَنُهَا المَلَائِكَةُ»(٢) وقول الشاعر في ذم أهل الدنيا:

يَبِيتُ لَيْلَتَهُ سَهْرَانَ مُنْشَغِلاً فِي أَمْرِ أَمْوَالِهِ فِي الهَمِّ يُفْدِيهَا

ومثال «ظل» قوله تعالىٰ: ﴿ ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا ﴾ [النحل: ٥٨]، ﴿ فَظَلُّواْ فِيهِ يَعْرُجُونَ ﴾ [الحجر: ١٤]، ﴿ ظَلْتَ عَلَيْهِ عَاكِفًا ﴾ [طه: ٩٧].

ومثال صار قول الشاعر:

الآنَ صَارَ لِي الزَّمَانُ مُؤَدِّبًا بِمُقَطِّعَاتِ النَّارِ وَالأَحْزَانِ

وقول علي زين العابدين:

وَاسْتَبْدَلَتْ زَوْجَتِي بَعْلاً لَهَا بَدَلِي وَحَكَّمَتْهُ عَلَىٰ الأَوْلاَدِ وَالسَّكَنِ
وَصَيَّرَتْ وَلَدِي عَبْدًا لِيَخْدُمَهَا وَصَارَ مَالِي لَهُمْ حِلاً بِلاَ ثَمَنِ

---

(1) رواه الطبراني في الأوسط (٤٥٨٣) من حديث حذيفة.

(2) من حديث أبي هريرة رواه أحمد (٧٤٦٥).

ويعمل عمل صار ما كان بمعناها كـ«ارتَد» في قوله تعالىٰ: ﴿ فَٱرۡتَدَّ بَصِيرٗاۖ ﴾ [يوسف: ٩٦]، و«قعد» في قوله تعالىٰ: ﴿ فَتَقۡعُدَ مَذۡمُومٗا مَّخۡذُولٗا ﴾ [الإسراء: ٢٢]، و«غدا» و«راح» في قوله ﷺ: «تَغْدُو خِمَاصًا وَتَرُوحُ بِطَانًا»(١) وقوله تعالىٰ: ﴿ وَغَدَوۡاْ عَلَىٰ حَرۡدٖ قَٰدِرِينَ ﴾ [القلم: ٢٥] و«عاد» في قوله تعالىٰ: ﴿ أَوۡ لَتَعُودُنَّ فِي مِلَّتِنَاۚ ﴾ [الأعراف: ٨٨]، ﴿ حَتَّىٰ عَادَ كَٱلۡعُرۡجُونِ ٱلۡقَدِيمِ ﴾ [يس: ٣٩] واستحال في قوله ﷺ: «فَاسْتَحَالَتْ غَرْبًا»(٢) و«رجع» في قوله ﷺ: «فَلَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا»(٣) وكذلك تحوَّل «آضىٰ» و«حار» ومنه قول الشاعر:

وَمَا المَرْءُ إلا كالشِّهَابِ وَضَوْئِه ... يَحُورُ رَمَادًا بَعْدَ إِذْ هُوَ سَاطِعُ

ومثال ليس ﴿ لَيۡسُواْ سَوَآءٗۗ ﴾ [آل عمران: ١١٣]، ﴿ لَسۡتَ مُؤۡمِنٗا ﴾ [النساء: ٩٤].

الثاني: يرفع المبتدأ وينصب الخبر بشرط أن يسبق بنفي أو شبه نفي ولو مقدر وعددها أربعة: «زَالَ وَبَرِحَ، فَتِيءَ وَانْفَكَّ» وكلها تفيد الاستمرار.

قال تعالىٰ: ﴿ وَلَا يَزَالُونَ مُخۡتَلِفِينَ ﴾ [هود: ١١٨]، ﴿ لَا يَزَالُ بُنۡيَٰنُهُمُ ٱلَّذِي بَنَوۡاْ رِيبَةٗ فِي قُلُوبِهِمۡ ﴾ [التوبة: ١١٠]، ﴿ قَالُواْ لَن نَّبۡرَحَ عَلَيۡهِ عَٰكِفِينَ ﴾ [طه: ٩١].

وقول الشاعر:

لَيْسَ يَنْفَكُّ ذَا غِنىٰ وَاعْتِزَازٍ ... كُلُّ ذِي عِفَّةٍ مُقِلٍّ قَنُوعِ

وقول الآخر:

يَا نَفْسُ تُوبِي فَإِنَّ المَوْتَ قَدْ حَانَا ... وَاعْصِي الهَوَىٰ فَالهَوَىٰ مَا زَالَ فَتَّانَا

وشبه النفي النهي، كقول الشاعر:

صَاحِ شَمِّر وَلَا تَزَلْ ذَاكِرَ المَوْتِ فَنِسْيَانُه ضَلَالٌ مُبِين

---

(١) من حديث عمر بن الخطاب رواه الترمذي (٢٣٤٤) وقال: حسن صحيح.

(٢) من حديث ابن عمر رواه البخاري (٣٤٧٩).

(٣) من حديث جرير رواه البخاري (١٢١).

والدعاء، كقول الشاعر:

أَلاَ يَا اسْلَمِي يَا دَارَ مَيَّ عَلَىٰ البِلَى وَلاَ زَالَ مُنْهَلاً بِجَرْعَائِكِ القَطْرُ

وقد تكون أداة النفي أو شبهه مقدرة ويكثر ذلك بعد القسم والفعل مضارع متصل به كقوله تعالىٰ: ﴿ قَالُواْ تَٱللَّهِ تَفْتَؤُاْ تَذْكُرُ يُوسُفَ ﴾ [يوسف: ٨٥] أي: لا تفتأ، ويندر إذا لم يسبق بقسم، كقول الشاعر:

تَنْفَكُّ تَسْمَعُ مَا حَيِيتَ بِهَالِكٍ حَتَّىٰ تَكُونَهْ

الثالث: ما يرفع المبتدأ وينصب الخبر بشرط أن يسبق بـ«ما» المصدرية الزمانية المؤولة بالمدة أو الوقت وهو «دام» فيكون معناه «مدة دوامي» ومنه قوله تعالىٰ: ﴿ مَّا دُمْتُ فِيهِمْ ﴾ [المائدة: ١١٧]، ﴿ مَا دُمْتُ حَيًّا ﴾ [مريم: ٣١]، ﴿ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا ﴾ [المائدة: ٩٦].

ثالثًا: بين الجمود والتصرُّف

هذه الأفعال تنقسم من حيث الجمود والتصرف إلىٰ ثلاثة أقسام أيضًا:

الأول: ما يَتَصَرَّفُ تصرُّفًا تامًا فيأتي منه الماضي ﴿ إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ كَانَ أُمَّةً ﴾ [النحل: ١٢٠]، والمضارع ﴿ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا ﴾ [البقرة: ١٤٣]، والأمر ﴿ كُونِي بَرْدًا ﴾ [الأنبياء: ٦٩] واسم الفاعل كقوله ﷺ: «**إِنَّ هَذَا القُرآنَ كَائِنٌ لَكُمْ أَجْرًا وَكَائِنٌ عَلَيْكُم وِزرًا**»[1] واسم المفعول كقول سيبويه «مَكُونٌ فيها» والمصدر، كقول الشاعر:

بِبَذْلٍ وَحِلْمٍ سَادَ فِي قَوْمِهِ الفَتَىٰ وَكَوْنُكَ إِيَّاهُ عَلَيْكَ يَسِيرُ

ومثل كان في تمام التصرف بالإتيان بالأزمنة المختلفة للفعل ظَلَّ ﴿ فَيَظْلَلْنَ رَوَاكِدَ ﴾ [الشورىٰ: ٣٣]، وأصبح ﴿ فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً ﴾ [الحج: ٦٣] وأمسىٰ وبات وصار وأضحىٰ.

---

(١) من حديث أبي موسىٰ رواه الدارمي (٣٣٢٨).

الثاني: ما يتصرف تصرفًا ناقصًا فلا يأتي منه الأمر، وهو ما سبق بنفي أو شبهه[1]، وهي «زال وبرح، وفَتِئَ وانفك» اتفاقًا ﴿ تَفْتَؤُاْ تَذْكُرُ يُوسُفَ ﴾ [يوسف: ٨٥]، ﴿ لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ ﴾ [طه: ٩١]، ﴿ وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴾ [هود: ١١٨] وقول الشاعر:

لَـيْسَ يَنْفَـكُّ ذَا غِنـىٰ وَاعْتِـزَازٍ ... كُـلُّ ذِي عِفَّـةٍ مُقِـلٍّ قَنُـوعِ

وقول الآخر:

قَـضَىٰ اللهُ يَـا أَسْـمَاءُ أَنْ لَـسْتُ زَائِـلاً ... أُحِبُّكِ حَتَّىٰ يُغْمِـضَ الجَفْـنَ مُغْمِـضُ

و«دَامَ» عِنْدَ من أثبت لها مضارعًا.

الثالث: ما لا يتصرّف ويلزم صورة الماضي فحسب، وهو «لَيْس» اتفاقًا ودام عند الأكثرين لالتزام صلةِ ما الظرفية الماضوية.

وفي أقسامها بين الجمود والتصرف أقول:

مَـا قَـدْ نُفِـي لاَ يُـؤَمَرُ ... وسِـوَاهُم يَتَـصرَّفُ

وَجُمُـودُ لَـيْسَ قَـاطِعٌ ... وجُمُـود دَامَ أَظْـرَفُ

رابعًا: بين التمام والنقصان:

هذه الأفعال إذا تغيّر معناها تغيّر عملها واستخدامها في اللغة علىٰ ذلك فأحيانًا تكتفي بمرفوعها وأحيانًا تفتقر إلىٰ الخبر لتمام الفائدة، وعليه يسمون الأولىٰ تامة ﴿ كُن فَيَكُونُ ﴾ [البقرة: ١١٧]، ﴿ وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ ﴾ [البقرة: ٢٨٠]، والثانية ناقصة ﴿ كَانَ تَوَّابًا ﴾ [النصر: ٣]، ﴿ أَن كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ ﴾ [القلم: ١٤].

والحق أن المعول عليه في هذا الباب هو المعنىٰ وعليه تكتفي أو تفتقر بدليل ورود قراءات متواترة بالرفع علىٰ التمام والنصب علىٰ النقصان ويفرّق بينهما المعنىٰ والسياق،

---

(١) وذلك لأن شرط السبق بنفي أو شبهه ينافي الأمر.

كقوله تعالىٰ: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ ۖ وَإِن تَكُ حَسَنَةً يُضَٰعِفْهَا ﴾ [النساء: ٤٠] قرئ برفع «حسنة» علىٰ معنىٰ: وإن تقع أو توجد حسنة يضاعف الله ثوابها، وبالنصب علىٰ معنىٰ: وإن تكُ زنةُ الذرة حِسنةً يضاعفها.

وهناك ثلاثة أفعال منها لا تستعمل إلا ناقصة فلا تكون تامة وهي: ليس وفتئ وزال التي مضارعها «يزال»، وإليك بيان استخدام باقي الأفعال بين التمام والنقصان.

١ - كان: تستعمل ناقصة إذا دلت علىٰ أحد المعاني الآتية:

أ- اتصاف المبتدأ بالخبر في الزمن الماضي وهو أصل استخدامها كقوله تعالىٰ: ﴿ قَدْ كُنتَ فِينَا مَرْجُوًّا قَبْلَ هَٰذَآ ۖ ﴾ [هود: ٦٢]، ﴿ مَا كَانَ أَبُوكِ ٱمْرَأَ سَوْءٍ وَمَا كَانَتْ أُمُّكِ بَغِيًّا ﴾ [مريم: ٢٨].

ب- بمعنىٰ صار دالة علىٰ المستقبل ﴿ فَكَانُوا۟ كَهَشِيمِ ٱلْمُحْتَظِرِ ﴾ [القمر: ٣١]، ﴿ لَكُنتُم مِّنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴾ [البقرة: ٦٤]، ﴿ كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ ﴾ [آل عمران: ١١٠]، ﴿ وَتَكُونُوا۟ مِنۢ بَعْدِهِۦ قَوْمًا صَٰلِحِينَ ﴾ [يوسف: ٩].

ج- بمعنىٰ الاستمرار كأنك تقول «ولا يزال» كقوله تعالىٰ: ﴿ إِنَّهُۥ كَانَ تَوَّابًا ﴾ [النصر: ٣]، ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾ [النساء: ١]، ﴿ وَكَانَ ٱللَّهُ سَمِيعًۢا بَصِيرًا ﴾ [النساء: ١٣٤]، ﴿ وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا ﴾ [الفرقان: ٥٤].

وتستعمل تامة إذا جاءت علىٰ معنىٰ الحدوث والوقوع والحصول والإيجاد، كقوله تعالىٰ: ﴿ إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُن فِتْنَةٌ فِى ٱلْأَرْضِ ﴾ [الأنفال: ٧٣]، أي تحدث أو تقع أو تحصل أو توجد، ومثله: ﴿ وَقَٰتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ ﴾ [البقرة: ١٩٣]، و﴿ كُن فَيَكُونُ ﴾ [البقرة: ١١٧]، وفي الحديث: «مَا شَاءَ اللهُ كَانَ وَمَا لَمْ يَشَأْ لَمْ يَكُنْ»(١)، و«ستكون فِتَنٌ كقطع الليل المظلم»(٢) وقول ابن أخطب الأنصاري في الصحيح: «فَأَخْبَرَنَا مَا كَانَ وَمَا هُوَ كَائِنٌ».

---

(1) من حديث بنت النبي ﷺ رواه أبو داود (٥٠٧٥).

(2) من حديث أبي هريرة رواه مسلم (١٨٦).

فإذا احتمل السياق معنىٰ النقصان أو التمام جاز الاعتباران، كقوله تعالىٰ: ﴿ وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى ٱلْخَيْرِ ﴾ [آل عمران: ١٠٤] علىٰ معنىٰ وَلْتَصِرْ تكون كان ناقصة وخبرها شبه الجملة ﴿ مِّنكُمْ ﴾ مقدم علىٰ اسمها ﴿ أُمَّةٌ ﴾، وعلىٰ معنىٰ ولتوجد تكون كان تامة وشبه الجملة ﴿ مِّنكُمْ ﴾ حال مقدم علىٰ صاحبه و﴿ أُمَّةٌ ﴾ فاعل.

وكذلك في ﴿ وَإِن كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَٰلَةً ﴾ [النساء: ١٢] فعلىٰ التمام جملة ﴿ يُورَثُ كَلَٰلَةً ﴾ صفة وعلىٰ النقصان خبر، إلىٰ جانب ما قرئ تواترًا علىٰ الاعتبارين[1] نحو: ﴿ وَإِن كَانَتْ وَٰحِدَةً فَلَهَا ٱلنِّصْفُ ﴾ [النساء: ١١]، ﴿ وَإِن يَكُن مَّيْتَةً فَهُمْ فِيهِ شُرَكَآءُ ﴾ [الأنعام: ١٣٩]، ﴿ إِنَّهَآ إِن تَكُ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ ﴾ [لقمان: ١٦]، برفع ونصب «واحدة» و«ميتة»، و«مثقال».

٢- أصبح وأمسىٰ: إن دَلاّ علىٰ اتصاف المبتدأ بالخبر في وقتي الصباح والمساء كانا ناقصين واجتمعا في قوله ﷺ: «يمسي المرءُ مؤمنًا ويصبحُ كافرًا، ويصبحُ مؤمنًا ويمسي كافرًا»[2] وإن دَلاّ علىٰ الدخول في وقتي الصباح والمساء فحسب دون تقييد الخبر كانا تامين واجتمعا في قوله تعالىٰ: ﴿ فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ ﴾ [الروم: ١٧] فإذا احتملت المعنيين حملت علىٰ الوجهين، كما في قوله تعالىٰ: ﴿ وَأُحِيطَ بِثَمَرِهِۦ فَأَصْبَحَ يُقَلِّبُ كَفَّيْهِ ﴾ [الكهف: ٤٢]، فإذا حملت علىٰ معنىٰ أحيط بثمره ليلاً فكان في الصباح يقلب كفيه، كانت ناقصة وجملة ﴿ يُقَلِّبُ كَفَّيْهِ ﴾ خبر، وإذا حملت علىٰ معنىٰ دخل وقت الصباح وهو يقلب كفيه كانت تامة والضمير مستتر فاعله والجملة في محل نصب حال، وكذلك في ﴿ فَأَصْبَحَ فِي ٱلْمَدِينَةِ خَآئِفًا يَتَرَقَّبُ ﴾ [القصص: ١٨] احتملت خائفًا النصب علىٰ الحالية علىٰ معنىٰ التمام أو الخبرية علىٰ معنىٰ النقصان.

وقد اجتمع التمام والنقصان في قوله خير الأنام: «أَصْبَحْنَا وَأَصْبَحَ الْمُلْكُ لله،

---

(١) انظر رسالتنا «النحو والقراءات» (ص٣١٩ إلىٰ ص٣٢١).

(2) تقدم تخريجه

وَأَمْسَيْنَا وَأَمْسَى الْمُلْكُ لله»[١] فالفعل الأول تام؛ لأن معناه دخلنا في وقت الصباح والثاني ناقص؛ لافتقاره إلىٰ الخبر «لله»[٢].

وإذا كانت أصبح بمعنىٰ «صَارَ» كانت ناقصة قولاً واحدًا؛ كقوله تعالىٰ: ﴿ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَٰنًا ﴾ [آل عمران: ١٠٣]، ﴿ فَأَصْبَحَتْ كَٱلصَّرِيمِ ﴾ [القلم: ٢٠]، ﴿ فَأَصْبَحُواْ نَٰدِمِينَ ﴾ [الشعراء: ١٥٧]، وكذا أمسىٰ ويحتملها قوله ﷺ: «اللَّهُمَّ مَا أَمْسَىٰ بِي مِنْ نِعْمَةٍ أَوْ بِأَحَدٍ مِنْ خَلْقِكَ فَمِنْكَ وَحْدَكَ لاَ شَرِيكَ لَكَ»[٣]، وكذلك قوله الشريف: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَمْسَيْتُ مِنْكَ فِي نِعْمَةٍ وَعَافِيةٍ وَسِتْرٍ»[٤] أي صرت بفضلك مُعَافًىٰ مُنَعَّمًا مستورًا.

٣- أضحىٰ: تكون ناقصة إذا كانت بمعنىٰ صار كقول ابن زيدون السابق[٥]، أو إذا دلت علىٰ اتصاف المخبر عنه بالخبر في وقت الضحىٰ كقولك: أضحيت معافىٰ مستورًا، فإذا كانت بمعنىٰ الدخول في وقت الضحىٰ كانت تامة كقول ابن عمر رضي الله عنهما: «أَضْحُوا بِصَلاَةِ الضُّحَى» أي: صلُّوها عند ارتفاع الضحى.

٤- بات: تستعمل ناقصة إذا دلت علىٰ اتصاف الاسم بالخبر في الليل كقوله ﷺ عن المرأة التي تغضب زوجها: «باتت تلعنها الملائكة»[٦] أي: قضت ليلتها ملعونة، وقوله الشريف: «فلا يدري أحدكم أين[٧] باتت يداه »[٨] وإذا كانت بمعنىٰ الدخول في الليل كانت تامة كقولك: بات محمدٌ عندي، أي قضىٰ ليله عندي.

---

(١) من حديث لبن مسعود رواه الترمذي (٣٣٩٠) وقال: صحيح.

(٢) وذلك بالرجوع لأصل القاعدة في أنَّ الناقص ما كان محتاجًا لخبر.

(3) من حديث ابن غنام الأنصاري رواه البيهقي في شعب الإيمان (٤٣٦٨).

(4) من حديث ابن عباس رواه ابن السني في عمل اليوم والليلة كما في كنز العمال (٣٦٠٢).

(٥) انظر: (ص٥٤).

(6) تقدم تخريجه

(٧) يعين النقصان تقدم الخبر «اسم الاستفهام».

(8) من حديث أبي هريرة رواه البخاري (١٦٠).

وكثيرًا ما يحتمل المعنىٰ التمام والنقصان والمنصوب بعدها لفظًا أو محلاً يكون علىٰ التمام حالاً وعلىٰ النقصان خبرًا، ومن ذلك قول ابن عمر ﷺ : «أمَّا رسولُ الله ﷺ فَقَدْ بَاتَ بِمِنَىٰ وَظَلَّ»(١)، فإن أراد قضىٰ ليله ونهاره مستقرًا بمنىٰ كانت ناقصة، وإن أراد قضىٰ ليله ونهاره بمنىٰ كانت تامة، وبالوجهين أعرب «سجدًا» في قوله تعالىٰ: ﴿ يَبِيتُونَ لِرَبِّهِمْ سُجَّدًا ﴾ [الفرقان: ٦٤].

٥- ظلّ: تستعمل ناقصة في المعنيين الآتيين:

١- اتصاف الاسم بالخبر في وقت النهار، كقوله تعالىٰ: ﴿ وَٱنظُرْ إِلَىٰٓ إِلَٰهِكَ ٱلَّذِى ظَلْتَ عَلَيْهِ عَاكِفًا ﴾ [طه: ٩٧]، أي قضيت نهارك عاكفًا عليه، وكذا ﴿ فَنَظَلُّ لَهَا عَٰكِفِينَ ﴾ [الشعراء: ٧١]؛ لأن عبادة الأصنام كانت نهارًا.

٢- بمعنىٰ «صار»، كقوله تعالىٰ: ﴿ إِن يَشَأْ يُسْكِنِ ٱلرِّيحَ فَيَظْلَلْنَ رَوَاكِدَ عَلَىٰ ظَهْرِهِۦٓ ﴾ [الشورىٰ: ٣٣] أي: تصير السفن واقفات ثابتات، وذلك لأنَّ السفن تجري ليلاً ونهارًا لا نهارًا فحسب.

ويحتمل المعنيين قوله تعالىٰ: ﴿ وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِٱلْأُنثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ ﴾ [النحل: ٥٨] أي: صَارَ وَجْهُهُ مسودًا من البشارة، أو قضىٰ نهاره علىٰ هذه الصفة.

وتستعمل تامة إذا دلت علىٰ الدخول في وقت النهار، كقولك: أريدك أن تَظَلَّ عِنْدَنا ثم انصرف إن شئت.

٦- صار: إذا دلت علىٰ التحوّل من حال لأخرىٰ كانت ناقصة كقولك صار الماءُ ثلجًا، صار الناس صالحين.

فإذا كانت بمعنىٰ رجع كانت تامة، كقوله تعالىٰ: ﴿ أَلَآ إِلَى ٱللَّهِ تَصِيرُ ٱلْأُمُورُ ﴾ [الشورىٰ: ٥٣]، أي: ترجع وكذا الأفعال التي بمعناها إن دلت علىٰ الرجوع كانت تامة،

---

(١) من حديث ابن عمر رواه أبو داود (١٩٥٨).

﴿ وَإِنْ عُدتُّمْ عُدْنَا ﴾ [الإسراء: ٨]، ﴿ إِذَا رَجَعْتُمْ إِلَيْهِمْ ﴾ [التوبة: ٩٤]، ﴿ وَلَا تَرْتَدُّوا عَلَىٰٓ أَدْبَارِكُمْ ﴾ [المائدة: ٢١]، وقوله ﷺ: «مَنْ غَدَا إِلَى الْمَسْجِدِ أَوْ رَاحَ أَعَدَّ اللهُ لَهُ فِي الْجَنَّةِ نُزُلاً كُلَّمَا غَدَا أَوْ رَاحَ »[(١)].

٧- بَرِحَ: إذا دلت علىٰ الاستمرار كانت ناقصة، كقوله تعالىٰ حكاية عن اليهود: ﴿ لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ ﴾ [طه: ٩١] أي: سنستمر علىٰ عبادته حتىٰ يرجع موسى.

وإذا دلت علىٰ المفارقة والترك كانت تامة، كقوله تعالىٰ حكاية عن أخي يوسف: ﴿ فَلَنْ أَبْرَحَ ٱلْأَرْضَ حَتَّىٰ يَأْذَنَ لِيٓ أَبِيٓ ﴾ [يوسف: ٨٠]، أي: لن أفارقها أو أتركها.

وإذا احتملت المعنيين حملت علىٰ الوجهين، كقوله تعالىٰ حكاية عن موسىٰ عليه السلام: ﴿ لَآ أَبْرَحُ حَتَّىٰٓ أَبْلُغَ مَجْمَعَ ٱلْبَحْرَيْنِ أَوْ أَمْضِيَ حُقُبًا ﴾ [الكهف: ٦٠] فإن أراد: سأستمر في السير إلىٰ أن أصل إلىٰ ما أريد كانت ناقصة وخبرها محذوف للدلالة عليه تقديره: لا أبرح أسير حتىٰ أبلغ، وإن أراد: لا أفارقك أو لا أتركك كانت تامة[(٢)].

٨- انفكّ: إن دلت علىٰ الاستمرار كانت ناقصة كقولنا: لاَ نَنْفَكُّ مَأْسُورِينَ بِنِعَمِ رَبِّ العَالَمِينَ.

وإن دلت علىٰ معنىٰ الانفصال والانحلال كانت تامة، كقول ابن زيدون:

فَانْحَلَّ مَا كَانَ مَعْقُودًا بِأَنْفُسِنَا وَانْفَكَّ مَا كَانَ مَوْصُولاً بِأَيْدِينَا

والعبارة المشهورة: انْفَكَّتْ أَوَاصِرُ المَحَبَّةِ وعلىٰ هذا المعنىٰ قوله تعالىٰ: ﴿ لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ وَٱلْمُشْرِكِينَ مُنفَكِّينَ حَتَّىٰ تَأْتِيَهُمُ ٱلْبَيِّنَةُ ﴾ [البينة: ١] فهي اسم فاعل من انفك التامة: أي: لم يكونوا منفصلين.

---

(١) من حديث أبي هريرة رواه البخاري (٦٣١).

(٢) انظر تفصيل الكلام في الآية في: الدر المصون (٧/ ٥١٧-٥١٩).

٩- دَامَ: تتميز الناقصة بالجمود «ما دام» وتقديرها بمدة دوام ودلالتها علىٰ الاستمرار كقوله تعالىٰ: ﴿ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا ﴾ [المائدة: ٩٦]، ﴿ مَا دُمْتُ حَيًّا ﴾ [مريم: ٣١] فإذا خرجت إلىٰ معنىٰ البقاء أي: مَا بَقِيَتْ كانت تامة، وعليها قوله تعالىٰ: ﴿ خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ ﴾ [هود: ١٠٧]، أي: ما بقيت أو مدة بقاء.

وقول الشاعر مادحًا:

فَاسْلَمْ فَمَا دُمْتَ لِي فَالدَّهْرُ طَوْعُ يَدي وَكُلُّ مَا نَالَنِي مِنْ بُؤْسِهِ نِعَمُ

ويرجح أن يكون منها ﴿ قَالُواْ يَٰمُوسَىٰٓ إِنَّا لَن نَّدْخُلَهَآ أَبَدًا مَّا دَامُواْ فِيهَا ﴾ [المائدة: ٢٤] أي: ما بقوا فيها بدليل قولهم قبل: ﴿ فَإِن تَخْرُجُواْ مِنْهَا فَإِنَّا دَٰخِلُونَ ﴾ [المائدة: ٢٢].

وإذا احتملت المعنيين حملت علىٰ الوجهين، كقوله تعالىٰ حكاية عن عيسىٰ عليه السلام: ﴿ وَكُنتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَّا دُمْتُ فِيهِمْ ﴾ [المائدة: ١١٧]، أي: مدة دوامي أو ما بقيت، وعليه فشبه الجملة «فيهم» خبر علىٰ النقصان وحال علىٰ التمام.

فإذا تصرفت فأتىٰ منها غير الماضي كانت تامة، كقوله تعالىٰ: ﴿ أُكُلُهَا دَآئِمٌ وَظِلُّهَا ﴾ [الرعد: ٣٥]، أي مستمر أو باقٍ، وكعبارتنا المشهورة: يَدُومُ عِزُّكَ، وكقولك لأخيك: دُمْ طَيِّبًا، ويكون المنصوب بعدها حالاً.

١٠- «زَالَ» التي مضارعها يَزُول أو يَزِيل.

إذا كان «زال» مضارعها يزال فهي ناقصة أبدًا ولا تكون تامة أمَّا إذا كان مضارعها يزول فهي تامة، كقوله تعالىٰ: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يُمْسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ أَن تَزُولَا وَلَئِن زَالَتَآ إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِّنۢ بَعْدِهِۦٓ ﴾ [فاطر: ٤١]، وقوله تعالىٰ: ﴿ وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ ٱلْجِبَالُ ﴾ [إبراهيم: ٤٦]، وقوله ﷺ: «لاَ تَزُولُ قَدَمَا عَبْدٍ يَوْمَ القِيَامَةِ حَتَّىٰ يُسْأَلَ عَنْ أَرْبَعٍ»(١) ويكون معناها الانتقال.

---

(١) من حديث أبي برزة الاسلمي رواه الترمذي (٢٤١٧) وقال: حسن صحيح.

وكذا تكون تامة إذا كان مضارعها «يَزِيل» بمعنىٰ التمييز، كقولهم «زِلْ ضَأْنُكَ عَنْ مَعْزِكَ» أي: مَيِّزها.

خامسًا: الرتبة في باب «كان» وأخواتها:

أولاً: الرتبة بين الاسم والخبر:

أ- تقديم الاسم وجوبًا:

١- إذا كان ضميرًا مستترًا وجوبًا أو جوازًا أو متصلاً:

أ- ﴿ قُلْ إِنِّيٓ أُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَسْلَمَ ۖ وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾ [الأنعام: ١٤]، ﴿ وَنَكُونَ عَلَيْهَا مِنَ ٱلشَّٰهِدِينَ ﴾ [المائدة: ١١٣]، ﴿ وَكُن مِّنَ ٱلشَّٰكِرِينَ ﴾ [الأعراف: ١٤٤].

ب- ﴿ أَفَمَن كَانَ مُؤْمِنًا كَمَن كَانَ فَاسِقًا ۚ لَّا يَسْتَوُۥنَ ﴾ [السجدة: ١٨]، ﴿ تَكُونُ لَنَا عِيدًا ﴾ [المائدة: ١١٤].

ج- ﴿ وَكُنَّا نَحْنُ ٱلْوَٰرِثِينَ ﴾ [القصص: ٥٨]، ﴿ قُل لَّسْتُ عَلَيْكُم بِوَكِيلٍ ﴾ [الأنعام: ٦٦]، ﴿ وَكَانُوا۟ عَلَيْهِ شُهَدَآءَ ﴾ [المائدة: ٤٤]، ﴿ كُونِى بَرْدًا ﴾ [الأنبياء: ٦٩].

٢- عند خفاء العلامة الإعرابية نحو: كان موسىٰ صديقي، وحمل بعضهم عليه ﴿ فَمَا زَالَت تِّلْكَ دَعْوَىٰهُمْ ﴾ [الأنبياء: ١٥] والصحيح أنه في الآية تقديم جائز لا واجب.

٣- إذا أريد حصر الاسم في الخبر كقوله تعالىٰ: ﴿ وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ ٱلْبَيْتِ إِلَّا مُكَآءً وَتَصْدِيَةً ۚ ﴾ [الأنفال: ٣٥]، ﴿ وَمَا كَانَ ٱسْتِغْفَارُ إِبْرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَهَآ إِيَّاهُ ﴾ [التوبة: ١١٤].

ب- تقديم الخبر وجوبًا:

١- إذا أريد حصر الخبر في الاسم[(١)] بـ«إنما» كقوله تعالىٰ: ﴿ إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ

---

(١) هذه المواضع أجمع القراء تواترًا علىٰ نصب الأول فيكون المصدر المؤول اسم كان مؤخرًا ويجوز العكس وبه قرئ شذوذًا في بعض هذه المواضع؛ لأن الاسم والخبر معرفتان ولذا قال السمين: «وإن قالوا» ممَّا يجب تأخيره لحصره سواء أجعل اسمًا أم خبرًا. الدر المصون (٤/ ٥٧٤).

ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَن يَقُولُواْ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَاۚ ﴾ [النور: ٥١] فقدم الخبر «قول» علىٰ الاسم ﴿ أَن قَالُوٓاْ ﴾ وجوبًا، أو ﴿ إِلَّآ ﴾ كقوله تعالىٰ: ﴿ فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُوٓاْ ﴾ [النمل: ٥٦]، ﴿ مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّآ أَن قَالُواْ ﴾ [الجاثية: ٢٥]. وقراءة من قرأ ﴿ وَمَا كَانَ صَلَاتَهُمْ عِندَ ٱلْبَيْتِ إِلَّا مُكَآءً وَتَصْدِيَةً ﴾ [الأنفال: ٣٥] بنصب «صلاتهم» ورفع «مكاء».

٢- إذا اشتمل الاسم علىٰ ضمير يعود علىٰ بعض الخبر كقولنا: كان في المساجد عمَّارها، وقولهم: كان في الدار صاحبُها، لامتناع عود الضمير علىٰ متأخر لفظًا ورتبة.

فإذا تعارض الموجبان وتحمَّل المعنىٰ جاز الاعتباران وعليه أجازوا القول بالتقديم أو اعتبار أصل الترتيب في قوله تعالىٰ: ﴿ فَمَا كَانَ دَعْوَىٰهُمْ إِذْ جَآءَهُم بَأْسُنَآ إِلَّآ أَن قَالُوٓاْ ﴾ [الأعراف: ٥] فالقول بالتقديم لأجل الحصر، وأصل الترتيب لفقد العلامة الإعرابية[(١)].

ج- تقديم أحدهما علىٰ الآخر جوازًا.

وذلك إذا لم يكن هناك موجب لتقديم أحدهما، وهو كثير شائع في كلام العرب شعرًا[(٢)] ونثرًا وحسبنا كثرة ما قرئ تواترًا بنصب ورفع الحرف الواحد علىٰ التقديم والتأخير، كقوله تعالىٰ: ﴿ فَكَانَ عَٰقِبَتَهُمَآ أَنَّهُمَا فِي ٱلنَّارِ ﴾ [الحشر: ١٧] قرئ برفع ونصب «عاقبتهما» ﴿ لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ ﴾ [البقرة: ١٧٧]، قرئ برفع ونصب البر ﴿ أَوَلَمْ يَكُن لَّهُمْ ءَايَةً أَن يَعْلَمَهُۥ عُلَمَٰٓؤُاْ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ﴾ [الشعراء: ١٩٧] قرئ برفع ونصب آية، فجميع هذه الأفعال يجوز تقديم خبرها عليها ولا استثناء في ذلك خلافًا لِمَنْ منع تقدم خبر «ما دام» وهو محجوج بالسماع.

لا طِيبَ للعَيْشِ مَا دَامتْ منغصَةً لَذَّاتُه بادِّكَارِ المَوْتِ وَالهَرَمِ

---

(١) انظر: أثر السياق (ص٢٠٩-٢١٣).

(٢) ومن جميل الشعر قول أحدهم:

لَوْ كَانَ للعِلْمِ مِنْ غَيرِ التُّقَىٰ شَرَفٌ *** لَكَانَ أَشْرَفَ خَلْقِ اللهِ إِبْلِيسُ

والأعجب من ذلك من منع تقدم خبر ليس وهو كثير كثير في التنزيل، ويكثر ذلك إذا كان الاسم مصدرًا مؤولاً ﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟﴾ [البقرة: ١٧٧]، ﴿فَكَانَ عَـٰقِبَتَهُمَآ أَنَّهُمَا فِى ٱلنَّارِ﴾ [الحشر: ١٧]، أو الخبر شبه جملة ﴿لَّيْسَ عَلَيْكَ هُدَىٰهُمْ﴾ [البقرة: ٢٧٢]، ﴿لَّيْسَ عَلَى ٱلْأَعْمَىٰ حَرَجٌ﴾ [النور: ٦١]، ﴿وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٌ﴾ [الكهف: ٧٩] ويتقدم الخبر مفردًا وجملة على خلاف في نحو ﴿مَا كَانَ يَصْنَعُ فِرْعَوْنُ﴾ [الأعراف: ١٣٧]، ﴿وَإِن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ﴾ [الأنعام: ٣٥]، ﴿وَأَنَّهُۥ كَانَ يَقُولُ سَفِيهُنَا﴾ [الجن: ٤] فللنحاة مذهبان:

الأول: أنَّ اسم كان ضمير شأن والجملة الفعلية بعدها في محل نصب خبرها.

والثاني: أنَّ المرفوع (فِرْعَوْنُ-إِعْرَاضُهُمْ-سَفِيهُنَا) اسم كان مؤخر والجملة الفعلية قبلها بفاعلها المستتر (يَصْنَعُ-كَبُرَ-يَقُولُ) في محل نصب خبر مقدم، وذلك جائز مع «كان» عند الفريقين الكوفيين والبصريين لأَمْنِ اللَّبْسِ، بخلاف المبتدأ والخبر ﴿وَٱللَّهُ يُحْىِۦ وَيُمِيتُ﴾ [آل عمران: ١٥٦] فإن البصريين لا يجيزون ذلك البتة، لئلا يلتبس بباب الفاعل[(١)] ومثل ذلك كثير في التنزيل: ﴿كَانَت تَّأْتِيهِمْ رُسُلُهُم﴾ [غافر: ٢٢]، ﴿فَلَمْ يَكُ يَنفَعُهُمْ إِيمَـٰنُهُمْ﴾ [غافر: ٨٥]، ﴿وَأَنْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ قَدِ ٱقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ﴾ [الأعراف: ١٨٥][(٢)].

ومن شواهده قول الشافعي رحمه الله:

وَلَيْسَ يَصِحُّ فِي الأَذْهَانِ شَيْءٌ ... إِذَا احْتَاجَ النَّهَارُ إِلَى دَلِيلِ

ثانيًا: الرتبة بين كان وخبرها:

١ - تقديم خبر كان عليها وجوبًا:

إذا كان اسمًا له الصدارة كاسم الشرط ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا۟﴾ [النساء: ٧٨]، ﴿وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ﴾ [البقرة: ١٤٤]، والاستفهام ﴿فَكَيْفَ كَانَ عِقَابِ﴾ [الرعد: ٣٢]، ﴿فِيمَ كُنتُمْ﴾ [النساء: ٩٧].

---

(١) انظر: الدر المصون (٤/ ٦٠٧، ٦٠٨).

(٢) اختلف النحاة في وجوب تقدير «قد» مع الفعل الماضي، والصحيح أنَّ ذلك لا يلزم لكثرة وروده دون «قد» ﴿إِن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكُم مَّقَامِى﴾ [يونس: ٧١].

٢- تأخير خبر كان، واعلم أنَّ تأخير خبر كان عنها هو الأصل وتقديمه عليها ما لم يكن واجبًا جائز بلا خلاف ولتأخيره عنها عند النحاة ثلاث مراتب اتفاقًا ورجحانًا واختلافًا.

أ- تأخيره اتفاقًا:

يتأخر الخبر اتفاقًا عند جميع النحاة إذا كان الناسخ «ما دام» وذلك لأنَّ صلة الحرف المصدري لا يتقدم عليه فلا يقال: حيًّا ما دمت.

ب- تأخيره رجحانًا:

اختار البصريون والفراء من الكوفيين تأخير الخبر إذا كان الناسخ منفيًا بـ«ما» في نحو قوله تعالىٰ: ﴿ مَا كَانَ أَبُوكِ ٱمْرَأَ سَوْءٍ وَمَا كَانَتْ أُمُّكِ بَغِيًّا ﴾ [مريم: ٢٨] فيمتنع علىٰ الصحيح الراجح أن يقال: امرأ سوءٍ ما كان أبوك، وبغيًا ما كانت أمك؛ وذلك لأن ما النافية لها الصدارة وأجاز ذلك مَنْ لم يَرَ وجوب صدارتها وأجاز الجميع وقوع الخبر بَيْنَ «ما» و«الفعل الناسخ» فيجوز في الكلام أن يقال: ما بغيًا كانت أمك.

وهذا الحكم خاص بـ«ما» علىٰ الصحيح دون غيرها من حروف النفي لقول الشاعر:

وَرَجِّ الفَتَىٰ لِلْخَيْرِ مَا إِنْ رَأَيْتَهُ عَلَىٰ السِّنِّ خَيْرًا لاَ يَزَالُ يَزِيدُ

فتقديم معمول الخبر «خيرًا» دليل علىٰ جواز تقديم الخبر علىٰ المنفي بـ«لا».

ج- تأخيره اختلافًا:

اختلف النحاة في جواز تقديم خبر «ليس» عليها فأجازه الأقدمون ومنعه المتأخرون؛ لأنَّ ليس جامدة مثل عسىٰ وخبر «عسى» لا يتقدم عليها واحتج المجيزون بقوله تعالىٰ: ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾ [هود: ٨] فتقديم المتعلق «يَوْم» علىٰ الناسخ دليل علىٰ جواز تقديم الخبر، وَرَدّ ابن مالك ذلك بثلاثة أوجه[(١)].

---

(١) انظر: شرح التسهيل (١/ ٣٥٤).

أولاً: أنَّ المتقدم «ظرف» ويجوز فيه ما لا يجوز في غيره تَوَسُّعًا وإنما الممنوع قولك: شجاعًا ليس زيد، أو طعامك ليس زيدٌ آكلاً.

ثانيًا: أنَّ تقدم المعمول لا يلزم معه تقدم العامل.

ثالثًا: أنَّ «يوم» ليست معمولاً لخبر «ليس» بل هي مفعول فيه لفعل مقدَّر والتقدير: ألا يعرفون العذاب يوم يأتيهم فهو ليس مصروفًا عنهم، أو مبتدأ وبني لأجل إضافته لجملة فعلية فعلها ماضٍ.

وإن كان الإعرابان محتملين غير قاطعين فإعرابكم أيضًا محتمل وما تطرق إليه الاحتمال يسقط به الاستدلال.

وقد اجتمع تقديم الخبر وتأخيره في قوله تعالىٰ: ﴿ قَالُوا۟ فِيمَ كُنتُمْ ۖ قَالُوا۟ كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِى ٱلْأَرْضِ ۚ ﴾ [النساء: ٩٧]، وفي الحديث: «**فقال الناس: يا أبا الحسن، كيف أصبح رسول الله ﷺ قال: أصبح بحمد الله بَارِئًا**»(١).

ح- الرتبة بين كان ومعمول خبرها:

١- يجوز تقديم معمول الخبر اتفاقًا علىٰ الناسخ الذي يجوز تقديم خبره عليه ﴿ وَيَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ يَكُونُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا ﴾ [النساء: ١٥٩]، ﴿ أَهَـٰٓؤُلَآءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا۟ يَعْبُدُونَ ﴾ [سبأ: ٤٠]، ﴿ وَأَنفُسَهُمْ كَانُوا۟ يَظْلِمُونَ ﴾ [الأعراف: ١٧٧]، ﴿ وَلَـٰكِن كَانُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ ﴾ [الأعراف: ١٦٠]، ﴿ قُلْ أَبِٱللَّهِ وَءَايَـٰتِهِۦ وَرَسُولِهِۦ كُنتُمْ تَسْتَهْزِءُونَ ﴾ [التوبة: ٦٥]، فالأصل: أكنتم تستهزئون بالله وآياته ورسوله.

٢- يجوز تقديم معمول الخبر علىٰ الاسم والخبر اتفاقًا فيقع بعد الناسخ إذا كان ظرفًا أو حرف جر سواء تقدم الاسم أو تقدم الاسم والخبر ﴿ أَوَلَمْ يَكُن لَّهُمْ ءَايَةً أَن يَعْلَمَهُۥ عُلَمَـٰٓؤُا۟ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ﴾ [الشعراء: ١٩٧]، ﴿ أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰ رَجُلٍ

(١) عن ابن عباس رواه البخاري (٤١٨٢)

مِّنْهُمْ ﴾ [يونس: ٢]، ﴿ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴾ [الإخلاص: ٤]، ﴿ كَانَتْ لَهُمْ جَنَّتُ ٱلْفِرْدَوْسِ نُزُلًا ﴾ [الكهف: ١٠٧].

٣- يجوز تقديم المعمول علىٰ خبره اتفاقًا فيقعان بعد الاسم ﴿ مَا كَانُوٓاْ إِيَّانَا يَعْبُدُونَ ﴾ [القصص: ٦٣]، ﴿ وَمَا كُنَّا لَهُۥ مُقْرِنِينَ ﴾ [الزخرف: ١٣]، ﴿ كَانُوٓاْ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ ﴾ [البقرة: ٥٧]، ﴿ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ مُّقْتَدِرًا ﴾ [الكهف: ٤٥]، وقد اجتمع تقديمه وتأخيره في قوله تعالىٰ: ﴿ لِّتَكُونُواْ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا ﴾ [البقرة: ١٤٣].

٤- لا يجوز تقديم المعمول علىٰ الاسم والخبر ما لم يكن ظرفًا أو حرف جر[(١)] فلا يقال: كان طعامَك زيدٌ آكلاً، أو كان نفسَه محمدٌ ظالمًا، فإن ورد في كلامهم ما يوهم ذلك كان اسم كان ضمير الشأن، والجملة بعده في محل نصب خبره ومن أشهر شواهدهم قول الفرزدق:

قَنَافِذُ هَدَّاجُون حَوْلَ بُيُوتِهِم ... بِما كَانَ إِيَّاهم عَطِيَّةُ عَوَّدَا

فـ«عطية» مبتدأ وجملة «عوّد إياهم» خبره والجملة في محل نصب خبر كان واسم كان ضمير الشأن، ولا يجوز أن يكون عطية اسمها؛ لأن إياهم ليست ظرفًا ولا حرف جر وهي معمول الخبر «عوَّد».

وقول الآخر:

فَأَصْبَحُوا وَالنَّوَىٰ عَالِي مُعَرَّسِهُم ... وَلَيْسَ كُلَّ النَّوَىٰ تُلْقِي الْمَسَاكِينُ

فـ«كُلَّ» مفعول «تلقى» مقدم عليه والجملة في محل نصب خبر ليس.

---

(١) علىٰ مذهب الجمهور أمَّا الكوفيون فيجيزون ذلك.

سادسًا: ما تختصُّ به كان:

كان أم الباب لاختصاصها بأمور ليست لأخواتها ويدور ما تختص به بين الزيادة والحذف.

أولاً: الزيادة:

وصورتها أن تقع كان زائدة في الكلام فلا تؤثر في الإعراب لعدم تطلبها معموليها «اسمها وخبرها» فلا يسند إليها ولكن تبقىٰ دلالتها علىٰ المضي وزيادتها عند النحاة ثلاثة أنواع:

أ- قياسية مُطَّردة، وذلك إذا توفر شرطاها:

الأول: أن تكون بصيغة الماضي «كان» فلا يسند إليها شيء.

الثاني: أن تقع بين المسند والمسند إليه أو الصفة والموصوف، بمعنىٰ أنها لا تفصل بين عامل لفظي ومعموله.

وأكثر وقوعها زائدة بين «ما» التعجبية وجملة خبرها، كقول الشاعر:

عَسَىٰ أَنْ يَعُودَ الدَّهْرُ ذَاكَ الَّذِي مَضَى فَمَا كَانَ أَحْلاَهُ وَمَا كَانَ أَطْيَبَا

وقول الآخر مخاطبًا الدنيا:

مَا كَانَ أَشْأَمَ إِذْ رَجَاؤُك قَاتِلِي وَبَنَاتُ وَعْدِك يَعْتَلِجنَ بِبَالِي

وكذا وقوعها بين الصفة والموصوف، كقول القائل:

فِي غُرَفِ الجَنَّةِ العُلْيَا الَّتِي وَجَبَتْ لَهُمْ هُنَاكَ بِسعْيِ كَانَ مَشْكُورِ

وشاهدها من الصحيح قوله ﷺ: «خَرَجَ مِنْ يَدَيْهِ كُلُّ خَطِيئَةٍ كَانَ بَطَشَتْهَا يَدَاهُ»[1] وإن أمكن تأويلها علىٰ غير الزيادة فقرينة زيادتها من الحديث ذاته «خَرَجَ مِنْ رِجْلَيْهِ كُلُّ

(١) من حديث أبي هريرة رواه مسلم (٢٤٤).

خَطِيئَةٍ مَشَتْهَا رِجْلاَهُ» بدون «كان»، والله أعلم.

ونظيره بين العاطف والمعطوف كقول الشاعر:

فِي لُـجَّةٍ غَمَـرتْ أَبَـاكَ بُحُورُهـا فِي الجَاهِلِيَّـةِ كَـان والإِسـلامِ

وبعضهم خَصَّصَ زيادتها بالشعر وَلَيْسَ بذا.

ب- سماعية شاذة، وذلك إذا فقدت أحد الشرطين، كأن تكون بصيغة المضارع، كقول أم عقيل:

أَنْـتَ تَكُـونُ مَاجِـدٌ نبيـلُ إِذَا تَهُـبُّ شَـمْأَلٌ بليـلُ

أو تقع بين عامل لفظي ومعموله كالجار والمجرور في قول الشاعر:

سُرَةُ بَنِـي أَبِي بَكْـرٍ تَـسَامَوْا عَـلَىٰ كَـانَ المُسوّمةِ العِـرَابِ

ج- مختلفٌ فيها، وذلك إذا توفر شرطاها مع الإسناد إليها «كانوا» فأجاز سيبويه والخليل زيادتها في قول الشاعر:

فَكَيْـفَ إِذَا مَـرَرْتُ بِـدَارِ قَـوْمٍ وَجِـيرَانٍ لَنَـا كَـانُوا كِـرَامِ

ومنع المتأخرون ذلك لإسناد الفعل إلىٰ واو الجماعة وقالوا جملة «كانوا لنا» صفة أُولَىٰ، وكرام صفة ثانية، وكل ما حدث هو تقديم خبرها علىٰ أنها الصفة الأولىٰ، وأصل الكلام: وجيرانٍ كرامٍ كانوا لنا، وذلك جائز بلا خلاف.

ما ذكرته هو خلاصة كلامهم في زيادة كان، والواقع أنهم خالفوا ذلك عند التطبيق علىٰ النصّ الكريم فخرجوا آيات كثيرة علىٰ زيادة كان مع احتمال عدم زيادتها أيضًا في هذه المواضع، فقالوا بزيادتها بين الموصول وصلته في قوله تعالىٰ: ﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ

لَذِكْرَىٰ لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلْبٌ ﴾ [ق: ٣٧]، أي: لِلَّذِي له قلب[(١)] وكذا في قوله تعالىٰ: ﴿ جَزَآءً لِّمَن كَانَ كُفِرَ ﴾ [القمر: ١٤] وبين ما العاملة عمل ليس ومعموليها في قوله تعالىٰ: ﴿ وَمَا كَانَ أَكْثَرُهُم مُّؤْمِنِينَ ﴾ [الشعراء: ٨]، أي: وليس أكثرهم مؤمنين، وبين الحال وصاحبها في قوله تعالىٰ: ﴿ قَالُواْ كَيْفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِي ٱلْمَهْدِ صَبِيًّا ﴾ [مريم: ٢٩] أي: كيف نكلم من حاله صبي في مهده، وبين الخبر والاسم في قوله تعالىٰ: ﴿ فَكَيْفَ كَانَ عَذَابِي وَنُذُرِ ﴾ [القمر: ١٦]، ﴿ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ مَكْرِهِمْ ﴾ [النمل: ٥١] أي: كيف العذاب وكيف العاقبة.

وكل ذلك كما ترىٰ يجوز فيه عدم القول بالزيادة وإعمالها ناقصة وتامة فتحتمل التمام والنقصان والزيادة فمثلاً لو قدرت: كيف وجد عذابي صارت «كيف» في محل نصب حال، وكان تامة، وإن قدرت: كيف العذاب صارت كيف خبر مقدم، وعذابي مبتدأ مؤخر وكان زائدة، وإن حملت علىٰ أصل التركيب كانت كيف خبرًا مقدمًا لكان وجوبًا وكان ناقصة وعذابي اسمها وهم في ذلك يطبقون ما اتفقوا عليه من أنَّ كل ما تحمله اللفظ والمعنىٰ وصح في العربية جاز الحمل عليه.

ومن أكثر المواضع التي أرىٰ أنَّ القول بزيادة كان فيها أولىٰ وقوعها بين ما المصدرية وفعلها وذلك كثير في التنزيل والحمل عليه يسير، خالٍ من التقدير. علىٰ اعتبار «ما» موصولة وإن كانت موصوليتها أيضًا مستساغة مشروعة، تأمل هذه الآيات: ﴿ وَغَرَّهُمْ فِي دِينِهِم مَّا كَانُواْ يَفْتَرُونَ ﴾ [آل عمران: ٢٤]، ﴿ لَبِئْسَ مَا كَانُواْ

---

(١) قال سَيِّدي ابن هشام: وزيادتها وهو أَضْعَفُها، ونقل قول ابن عصفور: وباب زيادتها الشعر. المغني (٦٢٦)، ولا أرىٰ التضعيف لوجود نظير التقدير في الحديث الشريف ففي الصحيح قوله ﷺ: «لاَ يَدْخُلُ الجَنَّةَ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ مِنْ كِبْرٍ»، روي بزيادة كان وحذفها «مَنْ فِي قَلْبِهِ» وكفىٰ بذلك حجة، وقوله الشريف في الحديث المتفق عليه: «إِنَّمَا أَهْلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُم كَثْرَةُ سُؤَالِهِم وَاخْتِلاَفُهم عَلَىٰ أَنْبِيَائِهِم» من حديث أبي هريرة رواه مسلم (١٣٣٧)، فكون «كان» زائدة، أولىٰ من القول بالحمل علىٰ اللفظ ثم تقدير عائد محذوف، والله أعلم.

يَصْنَعُونَ ﴾ [المائدة: ٦٣]، ﴿ بِمَا كَانُواْ يَفْسُقُونَ ﴾ [البقرة: ٥٩]، ﴿ وَمَا عِلْمِى بِمَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ ﴾ [الشعراء: ١١٢]، ﴿ فَٱلْيَوْمَ تُجْزَوْنَ عَذَابَ ٱلْهُونِ بِمَا كُنتُمْ تَسْتَكْبِرُونَ فِى ٱلْأَرْضِ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَبِمَا كُنتُمْ تَفْسُقُونَ ﴾ [الأحقاف: ٢٠] فما أيسر أن يكون التقدير: غرَّهم افتراؤهم، لَبِئْسَ صنعُهم، بفسقهم، بعملهم، باستكباركم وبفسقكم.

ثانيًا: الحذف:

وله ثلاث صور حذفها، وهي اسمها، ونونُها.

أ- حذف «كان» وبقاء اسمها وخبرها

أولاً: لا يعني النحاة بحذفها وبقاء الاسم والخبر، حذفها اختصارًا بوجود ما يدل عليها من سابق ذكر كقول جابر ﷺ عن النبي ﷺ: «فكانت صلاته قصدًا وخطبته قصدًا»(١)، وسؤال الصحابي: «إن الرجل يحب أن يكون ثَوْبُه حسنًا، ونَعْلُه حسنةً»(٢)، وقوله تعالىٰ: ﴿ وَإِن كَانَ طَآئِفَةٌ مِّنكُمْ ءَامَنُواْ بِٱلَّذِىٓ أُرْسِلْتُ بِهِۦ وَطَآئِفَةٌ لَّمْ يُؤْمِنُواْ فَٱصْبِرُواْ ﴾ [الأعراف: ٨٧] لأنهم يعدون ذلك من عطف الاسم علىٰ الاسم، والخبر علىٰ الخبر، ولأن ذلك لا تختص به «كان» ففي البخاري: «فَصَارَ بَعْضُهُم أَعْلاَهَا، وَبَعْضُهُم أَسْفَلَهَا»(٣).

ثانيًا: يعنون بحذفها حذفها إذا وقعت بعد «أَنْ» المصدرية معوّضًا عنها بـ«ما»؛ لأنه لا يجمع بين العوض والمعوض، فتقول في: لأن كان محمدٌ حاضرًا حضرت، أمَّا محمدٌ حاضرًا حضرت، وفي: لأن كنت ذاهبًا ذهبت، أما أنت ذاهبًا ذهبت وشاهدها في كتب النحو:

أَبَــا خُرَاشَــةَ أَمَّــا أَنْــتَ ذَا نَفَــرٍ ... فَــإِنَّ قَــوْمِيَ لَمْ يَــأْكُلْهُمُ الــضَّبُعُ

أي: لأجل أن كنت ذا نفرٍ.

---

(١) من حديث جابر بن سمرة رواه مسلم (٨٦٦).

(٢) من حديث عبد الله بن مسعود رواه مسلم (٩١).

(٣) من حديث النعمان بن بشير رواه البخاري (٢٣٦١).

ب- حذف كان واسمها وبقاء خبرها

وحذف كان واسمها له صورتان قياسية وسماعية أو كثرة وقلة.

أولاً: حذفها واسمها قياسًا.

كثر في كلام العرب حذفها واسمها بعد «لو» و«إن» الشرطيتين لتطلبهما للفعل، وحذفها بعد «لو» أكثر ورودًا ومنه قوله تعالىٰ: ﴿كُونُواْ قَوَّٰمِينَ بِٱلْقِسْطِ شُهَدَآءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ﴾ [النساء: ١٣٥] أي: ولو كانت الشهادة علىٰ أنفسكم، وشواهدها من الحديث كثيرة كثيرة منها: «**لا تحقرن من المعروف شيئًا ولو أن تلقىٰ أخاك بوجه طلق**»[(١)] أي: لو كان المعروف لقاءك، «**التمس ولو خاتمًا من حديد**»[(٢)]، «**بلغوا عني ولو آية**»[(٣)]، «**لأتوهما ولو حَبْوًا**»[(٤)]، «**اتَّقُوا النَّار وَلَوْ بِشقِّ تمرة**»[(٥)]، «**فَبِعْهَا وَلَوْ بِحَبْلٍ مِنْ شَعْرٍ**»[(٦)] ومن شواهدها الشعرية:

عَلِمْتُكَ مَنَّانًا فَلَسْتُ بآمِلٍ نَدَاكَ ولو غَرْثَانَ ظمآنَ عَارِيًا

أمَّا حذفها بعد «إِنْ» فيستشهدون له بقول العرب الذي حكاه سيبويه: «الناس مجزيون بأعمالهم إن خيرًا فخير، وإن شرًا فشر».

وقول النعمان بن المنذر:

قَدْ قِيلَ مَا قِيلَ إِنْ صِدْقًا وَإِنْ كَذِبًا فَمَا اعْتِذَارُكَ مِنْ قَوْلٍ إِذَا قِيلَ

---

(1) من حديث أبي ذر رواه مسلم (٢٦٢٦).

(2) من حديث سهل بن معاذ رواه البخاري (٤٨٤٢).

(3) من حديث عبد الله بن عمرو رواه البخاري (٣٢٧٤).

(4) من حديث أبي هريرة رواه البخاري (٥٩٠)

(5) من حديث عدي بن حاتم رواه البخاري (١٣٥١).

(6) من حديث أبي هريرة رواه البخاري (٢١١٩).

ومما أراه شاهدًا لها من الحديث قوله ﷺ: «وَإِنْ قضيبًا من أراك»[1] أي: وإن كان المغلولُ قضيبًا، وقول أبي ذر ﷺ: «وإن زنىٰ وإن سرق»[2] بقرينة المعنىٰ لأنَّ الكلام عن الجزاء المترتب علىٰ العَمَل أي وإن كان قد زنىٰ وسرق دخل الجنة، فيناظر قوله تعالىٰ: ﴿ وَإِن كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا ﴾ [الأنبياء: ٤٧]، والله أعلم، وهذا اجتهاد لا حرج عليك في قبوله أو رفضه.

ثانيًا: حذفها واسمها سماعًا:

يعد النحاة الحذف بعد غير «لو» و«إن» من السماع الذي لا يقاس عليه ما لم يكن هناك دليل علىٰ ذلك الحذف والتقدير بـ«كان واسمها» فيعد الحذف اختصارًا لا اقتصارًا، كما في قوله تعالىٰ: ﴿ مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَـٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ ﴾ [الأحزاب: ٤٠] أي: ولكن كان رسول الله، وقوله تعالىٰ: ﴿ مَا كَانَ حَدِيثًا يُفْتَرَىٰ وَلَـٰكِن تَصْدِيقَ ٱلَّذِى بَيْنَ يَدَيْهِ ﴾ [يوسف: ١١١] أي: ولكن كان تصديق، وذلك لامتناع العطف بـ«لكن» لوجود الواو، والعطف بالواو؛ لأنَّ ما قبلها منفي وما بعدها مثبت فلم يبق إلا تقدير النصب بـ«كان» المحذوفة واسمها، بخلاف قوله ﷺ: «لاَ تَكُنْ أَوَّلَ مَنْ يَدْخُلُ السُّوقَ، وَلاَ آخِرَ مَنْ يَخْرُجُ مِنْهَا»[3] لصحة العطف فلا يلزم القول بالحذف.

وقد تكون القرينة ذكر «كان» فقط قبل أو بعد، فمثال ذكرها قَبْلُ قوله تعالىٰ: ﴿ وَقَالُواْ كُونُواْ هُودًا أَوْ نَصَـٰرَىٰ تَهْتَدُواْ ۗ قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِـۧمَ حَنِيفًا ۖ ﴾ [البقرة: ١٣٥] أي: بل نكون ملة إبراهيم، أي: أهل ملته.

ومثال ذكرها بَعْدُ قوله تعالىٰ: ﴿ مُنِيبِينَ إِلَيْهِ وَٱتَّقُوهُ وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَلَا تَكُونُواْ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾ [الروم: ٣١] أي: كونوا منيبين ولا تكونوا من المشركين، وفي هذه

(1) من حديث أبي أمامة رواه مسلم (١٣٧).

(2) من حديث أبي ذر رواه البخاري (١١٨٠).

(3) من حديث سلمان رواه مسلم (٢٤٥١).

الحالة يمكن وضع تقديرات أخرىٰ إذا تقبلها السياق.

ومما اختلف فيه الأكابر قوله تعالىٰ: ﴿ ٱنتَهُواْ خَيۡرًا لَّكُمۡۚ ﴾ [النساء: ١٧١]، فجمهورهم مع سيبويه في أنَّ «خيرًا» مفعول به لفعل محذوف والتقدير: وأتوا خيرًا.

ورأي الفراء نيابتها عن المفعول المطلق أي: انتهوا انتهاءً خيرًا وضُعِّف بأنه لا يكون في عدم الانتهاء خير حتىٰ نسمه بأنه خير، وذهب الكسائي إلىٰ أنَّ «خيرًا» خبر لكان المحذوفة واسمها وضُعِّف بعدم وجود ما يتطلب كان من «لو» أو «إن» وعدم ذكر ما يدل علىٰ ذلك الحذف(١).

وبناءً علىٰ ما سبق حكم بشذوذ حذفها بعد «لَدُن» فيما أنشد سيبويه:

مِنْ لَدُ شَوْلاً فإلىٰ إتِّلائِها

أي: من لدن كان ضرع الناقة جافًا إلىٰ أن تبعها ولدها.

ج- حذف نون «كان».

يجوز حذف نون كان بشرط أن تكون مضارعة منجزمة بالسكون غير متصلة بضمير نصب اتفاقًا وغير متبوعة بساكن اختلافًا.

ومثال ما استوفىٰ شروط جواز الحذف قوله تعالىٰ: ﴿ فَلَمۡ يَكُ يَنفَعُهُمۡ إِيمَٰنُهُمۡ ﴾ [غافر: ٨٥]، ﴿ وَلَمۡ أَكُ بَغِيّٗا ﴾ [مريم: ٢٠]، ﴿ وَلَا تَكُ فِي ضَيۡقٖ ﴾ [النحل: ١٢٧]، ﴿ قَالُواْ لَمۡ نَكُ مِنَ ٱلۡمُصَلِّينَ ﴾ [المدثر: ٤٣].

ويمتنع الحذف إذا كان بصيغة الماضي ﴿ وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا ﴾ [الفرقان: ٥٤] أو الأمر ﴿ وَكُن مِّنَ ٱلشَّٰكِرِينَ ﴾ [الأعراف: ١٤٤]، أو كانت مجزومة بحذف النون ﴿ وَلَا تَكُونُواْ مِنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ﴾ [الروم: ٣١]، أو كان المضارع مرفوعًا ﴿ مَن تَكُونُ لَهُۥ عَٰقِبَةُ ٱلدَّارِۗ ﴾ [الأنعام: ١٣٥]، أو منصوبًا ﴿ لِيَكُونَ لِلۡعَٰلَمِينَ نَذِيرًا ﴾ [الفرقان: ١]، أو اتصل بها

(١) انظر تفاصيل المسألة في أثر السياق (ص٨٧-٩٣).

ضمير نصب كقوله ﷺ : «إن يكنه»(١)، أو اتصل بها متحرك، كقوله تعالىٰ: ﴿ لَّمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ ﴾ [النساء: ١٣٧].

وهذا الحذف جائز لا واجب قال تعالىٰ: ﴿ أَلَمْ تَكُنْ ءَايَٰتِى تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ ﴾ [المؤمنون: ١٠٥]، ﴿ يُنَادُونَهُمْ أَلَمْ نَكُن مَّعَكُمْ ﴾ [الحديد: ١٤]، ﴿ وَلَمْ أَكُنۢ بِدُعَآئِكَ رَبِّ شَقِيًّا ﴾ [مريم: ٤]، ﴿ وَلَمْ يَكُن جَبَّارًا عَصِيًّا ﴾ [مريم: ١٤].

أمَّا حذف النون إن وليها ساكن فجائز مطلقًا عند قوم ومختص بالشعر ضرورة عند آخرين ومن شواهده قول الشاعر:

إِذَا لَمْ تَكُ الحَاجَاتُ مِنْ هِمَّةِ الفَتَى ... فَلَيْسَ بِمُغْنٍ عَنْهُ عَقْدُ الرَّتَائِمِ

وقول الآخر:

فَإِنْ لَمْ تَكُ المِرْآةُ أَبْدَتْ وَسَامَةً ... فَقَدْ أَبْدَتِ المِرْآةُ جَبْهَةَ ضَيْغَمِ

وذكر ابن عقيل في شرح الألفية أن الحذف مع الساكن مذهب يونس، وأنه قد قُرئ شاذًا في قوله تعالىٰ: ﴿ لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ ﴾ [البينة: ١] ﴿ لَمْ يَكُ ٱلَّذِينَ ﴾ بحذف النون.

مسألتان حول الحذف:

الأولىٰ: هل يجوز حذف خبر كان وبقاء اسمها معها؟

جمهور النحاة علىٰ منع ذلك سواء كان بدليل أو غيره فلا يُحذف خبرها لا اختصارًا ولا اقتصارًا، وأجاز ذلك بعضهم في قوله تعالىٰ: ﴿ وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ ﴾ [البقرة: ٢٨٠] فقال بنقصان كان وحذف خبرها والتقدير: وإن كان من غرمائكم ذو عسرة، والذي أراه أنَّ ذلك لا داعي له؛ لأنه إذا استغنىٰ عن الخبر قيل بالتمام وهو أولىٰ من التقدير، ثم إنهم يخرجون الفعل علىٰ التمام مع وجود الخبر بجعله حالاً فالقول

(١) تقدم تخريجه

بالتمام مع حذفه أولىٰ وخاصة وأن معنىٰ التمام باق مع التقدير أيضًا بجعل «من غرمائكم» حالاً مقدمًا من ﴿ ذُو عُسْرَةٍ ﴾ فوصف النكرة إذا قدِّم صار حالاً.

أما قولهم بعدم الحذف اختصارًا مع وجود الدليل فمردود؛ لأن الأصل ما دل علىٰ دليل جاز حذفه ففي رفضه مخالفة للأصل ومخالفة أيضًا للسماع وإلا فماذا يقولون في كلام سيد المرسلين عن خديجة رضي الله عنها: «**إنها كانت وكانت وكان لي منها ولدٌ**»[1] فيستحيل القول بزيادة كان أو تمامها في الحديث المتفق عليه لفساد المعنىٰ ولم يبق إلا نقصانها فأين خبرها؟ وفي الصحيح أيضًا قول جُرَيج: «لا، أعيدوها من طين كما كانت»[2] أي: كما كانت من طين.

الثانية: يجوز حذف كان واسمها وخبرها اختصارًا لوجود دليل عليه وذلك في قوله تعالىٰ: ﴿ يُنَادُونَهُمْ أَلَمْ نَكُن مَّعَكُمْ ۖ قَالُوا۟ بَلَىٰ وَلَٰكِنَّكُمْ فَتَنتُمْ أَنفُسَكُمْ ﴾ [الحديد: ١٤] أي: بلىٰ كنتم معنا، وفي قوله تعالىٰ: ﴿ قَالُوٓا۟ أَوَلَمْ تَكُ تَأْتِيكُمْ رُسُلُكُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ ۖ قَالُوا۟ بَلَىٰ ۚ ﴾ [غافر: ٥٠] أي: بلىٰ كانت تأتينا رسلنا بالبينات.

وفي الحديث: قلت لأنس: أَكَانَتِ الْمُصَافَحَةُ فِي أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ ﷺ؟ قَالَ: نَعَمْ[3].

---

(1) رواه البخاري (٣٦٠٧).

(2) رواه مسلم (٢٥٥٠).

(3) رواه البخاري (٥٩٠٨).

خاتمة حول تعدد أوجه الإعراب في باب كان وأخواتها

مما سبق يتضح لك أنَّ أوجه الإعراب في هذا الباب لها أسباب:

الأول: تردد كان بين التمام والنقصان والزيادة.

ثانيًا: تردد الفعل بين التمام والنقصان في غير كان، ﴿ فَأَصْبَحُواْ فِي دِيَرِهِمْ جَٰثِمِينَ ﴾ [هود: ٩٤]، ﴿ مَّا دَامُواْ فِيهَا ﴾ [المائدة: ٢٤].

ثالثًا: تقدير حذف كان واسمها من عدمه، ﴿ ٱنتَهُواْ خَيْرًا لَّكُمْ ﴾ [النساء: ١٧١].

رابعًا: تقدير ضمير الشأن وعدم تقديره ﴿ مَا كَانَ يَصْنَعُ فِرْعَوْنُ ﴾ [الأعراف: ١٣٧].

ب- أفعال المقاربة والرجاء والشروع[١]

يشمل درسها النقاط الآتية:

أولاً: عملها وشرطه. ثانيًا: عددها ومعانيها.

ثالثًا: حكم اقتران خبرها بـ«أن». رابعًا: بين التمام والنقصان.

خامسًا: بين الجمود والتصرف. سادسًا: ما تختص به «عسى».

أولاً: عملها:

مثل كان ترفع المبتدأ وتنصب الخبر، وأفردت بباب نحوي لمخالفتها الأصل في كون خبرها جملة فعلية فعلها مضارع ﴿ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيٓءُ ﴾ [النور: ٣٥]، ﴿ وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ ﴾ [الأعراف: ٢٢]، ﴿ عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يَرْحَمَكُمْ ﴾ [الإسراء: ٨] فإذا اختل أحد ثلاثة الشروط كان نادرًا يحفظ ولا يقاس عليه فمن وقوع خبرها مفردًا قولهم «عسىٰ الغوير أَبْؤُسًا» وقول الشاعر:

أَكْثَرْتَ فِي العَذْلِ مُلِحًّا دَائِمًا ... لاَ تُكْثِرَنْ إِنِّي عَسِيتُ صَائِمًا

ومن وقوعه جملة اسمية قول الشاعر:

وَقَدْ جَعَلَتْ قُلُوصُ بَنِي زِيَادٍ ... مِنَ الأَكْوَارِ مَرْتَعُهَا قَرِيبُ

ومن وقوعه جملة فعلية فعلها ماضٍ غير مضارع ما جاء في البخاري من قول ابن عباس رضي الله عنهما: «فَجَعَلَ الرَّجُلُ إِذَا لَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَخْرُجَ أَرْسَلَ رَسُولاً »[٢]، وقوله ﷺ: «فَجَعَلَ كُلَّمَا جَاءَ لِيَخْرُجَ، رُمِيَ فِي فِيهِ بِحَجَرٍ»[٣] فَهُمَا وإن كانا في الصحيح إلاَّ أنهما

---

(١) هذا التعبير أدق من قولهم: كاد وأخواتها، لأن كاد لا تساوي كان فكان أم الباب وليست كاد أُمًّا لأخواتها.

(2) البخاري (٤٤٩٢).

(3) من حديث سمرة بن جندب رواه البخاري (١٣٢٠).

حديثان من عشرات الأحاديث التي جاءت الأخبار فيها جملة فعلية فعلها مضارع[١]، والقاعدة علىٰ الكثير الشائع.

فجعل ابن مالك ذلك من التنبيه علىٰ الأصل في الأخبار أن تكون مفردة وغير مفردة وأن تكون جملة اسمية وفعلية مضارعة أو ماضوية لئلا يجهل الأصل وهذا من عادة العرب في بعض ما له أصل متروك[٢]، وتخالف هذه الأفعال كان في شيئين آخرين:

الأول: عدم تقدم خبرها عليها فلا يقال: أذاكر طفقت، وذلك لأنها ضعيفة لا تنصرف عدا «كاد - أوشك»، ولأنها لو تقدمت عليها أخبارها لازدادت مخالفتها للأصل في الأخبار، «وَالأَصْلُ فِي الأَخْبَارِ أَنْ تُؤَخَّرَا».

الثاني: جواز حذف خبرها[٣] إذا دل عليه دليل كقوله تعالىٰ: ﴿ فَطَفِقَ مَسْحًۢا بِٱلسُّوقِ وَٱلْأَعْنَاقِ ﴾ [ص: ٣٣] أي: طفق يمسح مسحًا، فكان المصدر دليلاً علىٰ فعل الخبر، أو كان معلومًا كما جاء في الحديث «مَنْ تأَنَّىٰ أَصَابَ أَوْ كَادَ، وَمَنْ عجَّل أخطأ أو كاد »[٤] أي: كاد يصيب، وكاد يخطئ.

ثانيًا: عددها ومعانيها:

تنقسم هذه الأفعال من حيث علاقتها بالخبر إلىٰ ثلاثة أقسام مقاربة ورجاء وشروع، وجملة عددها سبعة عشر فعلاً[٥] للمقاربة وثلاثة للرجاء وثمانية للشروع مع ما يؤدي معناه.

---

(١) وجعل ابن مالك تقدم «إذا» أو «كلما» شرطًا لوقوع الجملة فعلها ماض بدليل السماع. انظر: شواهد التوضيح (ص٥٩، ٦٠).

(٢) انظر: شرح التسهيل (١/ ٣٩٣)، وشواهد التوضيح (ص٧٨، ٧٩).

(٣) هكذا قالوا، والصواب ما ذكرت قبل من جواز حذف خبر كان أيضًا اختصارًا.

(4) من حديث عقبة بن عامر رواه الطبراني في الكبير (١٧/ ٣١٠/ ٨٥٨).

(٥) انظر: التسهيل (ص٥٩).

أولاً: أفعال المقاربة:

وهي ما دلت علىٰ قرب وقوع الخبر حقيقة، وترتيبها في الاستخدام كاد ثم أوشك ثم كرب ثم هلهل ثم أَوْلى.

١ - كاد، أشهرها في الاستخدام، ولم يرد غيرها في القرآن ﴿ يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِۦ يَذْهَبُ بِٱلْأَبْصَٰرِ ﴾ [النور: ٤٣]، وتأتي مثبتة كما سبق لإثبات المقاربة، وتأتي منفية كذلك لنفي المقاربة ﴿ إِذَآ أَخْرَجَ يَدَهُۥ لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا ۗ ﴾ [النور: ٤٠] أي: لم يرها ولم يقارب أن يراها، ﴿ يَتَجَرَّعُهُۥ وَلَا يَكَادُ يُسِيغُهُۥ ﴾ [إبراهيم: ١٧]، ﴿ هُوَ مَهِينٌ وَلَا يَكَادُ يُبِينُ ﴾ [الزخرف: ٥٢] أي: لا يُبِينُ ولا يُقَارِبُ أن يبين، وفي الحديث: «فَلاَ يَكَادُ أَحَدٌ يُؤَدِّي الأَمَانَةَ»(١) ويتدخل السياق للدلالة علىٰ الشيئين كقوله تعالىٰ: ﴿ فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ ﴾ [البقرة: ٧١]، فإن قلت: كيف يقال: ما كادوا يفعلون أو ما قاربوا أن يفعلوا مع إثبات الذبح ﴿ فَذَبَحُوهَا ﴾ قيل: الكلام محمول علىٰ وقتين، وقت عدم الذبح وعدم مقاربته، ووقت الذبح والأول سابق للثاني، وذلك كقول أنس ﷺ: «وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ لاَ يَلْتَفِتُ فِي الصَّلاَةِ فَالْتَفَتَ»(٢) فمراد الآية أن الذبح وإن وقع إلا أنه كان صعبًا عليهم، وفُهِمَ حصوله بقرينة خارجية عن التركيب ﴿ فَذَبَحُوهَا ﴾ وأما قوله تعالىٰ: ﴿ إِنَّ ٱلسَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا لِتُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍۭ بِمَا تَسْعَىٰ ﴾ [طه: ١٥] فأجاز الأخفش فيه زيادتها لتحقق وقوع ما بعدها لا مقاربته، والصحيح أنها لا تزاد والمعنىٰ: أكاد أخفيها فلا أقول آتية ليتحقق الجزاء، وقيل: المعنىٰ أكاد أخفيها عن نفسي فلا يعلمها أحد من خلقي(٣)، وذهب آخرون إلىٰ أنها في الآية بمعنىٰ أريد.

---

(1) من حديث حذيفة رواه البخاري (٦٦٧٥).

(2) من حديث سهل بن سعد رواه البخاري (٦٥٢).

(٣) انظر: شرح التسهيل (١/ ٤٠٠)، ولابن عاشور في كاد كلام معتبر، فانظره في التحرير والتنوير (١/ ٥٥٩)، وانظر أقوالهم في دراسات الشيخ عضيمة (ق٣) (١/ ٣٤٣، ٣٤٧).

٢- أوشك: بعد كاد في الاستخدام وكثر ورودها في كلام خير الأنام: «كَالرَّاعِي يَرْعَىٰ حَوْلَ الحِمَىٰ يُوشِكُ أَنْ يَرْتَعَ فِيهِ»[١]، «لَيُوشِكَنَّ الله أَنْ يَبْعَثَ عَلَيْكُم عقابًا منه»[٢]، «يُوشِكُ[٣] أَنْ يَحْسِرَ الفُرَاتُ عن كنز من ذهب»[٤] فإذا كانت بمعنىٰ «أسرع» خرجت عن هذا الباب كما في قوله ﷺ في صاحب الفاقة: «وَمَنْ أَنْزَلَهَا بِالله فَيُوشِكُ اللهُ لَهُ بِرِزْقٍ عَاجِلٍ أَوْ آجِلٍ» رواه أبو داود[٥]، أي يسرع له بالرزق.

٣- كرب: بمعنىٰ كاد ومن شواهدها قول الشاعر:

كَـرَبَ القَلْـبُ مِـنْ جَـوَاهُ يَـذُوبُ حِـينَ قَـالَ الوُشَـاةُ هِنْـدٌ غَـضُوبُ

وقول الآخر:

وَمَـا أَنْـتَ أَمْ مَارُسُـومُ الـدِّيَارِ وَسِـتُّونَ قَـدْ كَرَبَـتْ تَكْمُـلُ

٤- هلهل: بمعنىٰ كاد أيضًا وهو قليل كما في قول الشاعر:

وَطِئْنَـا بِـلادَ المُعْتَـدِينَ فَهَلْهَلَـتْ نُفُوسُـهُمُ قَبْـلَ الإِمَاتَـةِ تَزْهَـقُ

٥- أولىٰ: وهو أغربها وأقلها استخدامًا وشاهده قول الشاعر:

فَعَـادَىٰ بَـيْنَ هَـادِيَتَيْنِ مِنْهَـا وَأَوْلَىٰ أَنْ يَزِيـدَ عـلىٰ الـثَّلاَثِ

٦- ألمَّ: أثبتها ابن مالك في التسهيل وسقطت في الشرح وشاهدها من الحديث قوله ﷺ: «لَوْلاَ أَنَّهُ شَيءٌ قَضَاهُ اللهُ لأَلَمَّ أَنْ يَذْهَبَ بَصَرُهُ»[٦].

---

(1) من حديث النعمان بن بشير رواه مسلم (١٥٩٩).

(2) من حديث حذيفة رواه الترمذي (٢١٦٩) وقال: حديث حسن.

(٣) يوشك هنا تامة علىٰ الراجح وسيأتي بيان ذلك.

(4) من حديث أبي هريرة رواه البخاري (٦٧٠٢).

(5) من حديث رواه أبو داود (١٦٤٥) والترمذي (٢٣٢٦) وقال: حسن صحيح غريب.

(6) ذكره ابن سلام في غريب الحديث (١/ ٩٠).

ولندرة الثلاث الأخيرة اقتصرت غالب كتب النحو علىٰ كاد وأوشك وكرب.

ثانيًا: أفعال الرجاء،

وهي «عسىٰ وحرىٰ واخلولق» وتدل علىٰ رجاء وقوع الخبر.

١- عَسَىٰ: أشهر هذه الأفعال وأكثرها استخدامًا ﴿ عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يَرْحَمَكُمْ ﴾ [الإسراء: ٨]، ﴿ عَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِيَنِي بِهِمْ جَمِيعًا ﴾ [يوسف: ٨٣]، ﴿ فَعَسَىٰٓ أُوْلَٰٓئِكَ أَن يَكُونُواْ مِنَ ٱلْمُهْتَدِينَ ﴾ [التوبة: ١٨] وأصل استخدامها للرجاء وتأتي للإشفاق وهي من الله تعالىٰ إيجاب لاستحالة الطمع والإشفاق عليه تعالىٰ ومن ثَمَّ كان لها في القرآن أربع دلالات.

أ- **الإيجاب**: إذا كان الخطاب منه تعالىٰ: ﴿ فَعَسَىٰٓ أُوْلَٰٓئِكَ أَن يَكُونُواْ مِنَ ٱلْمُهْتَدِينَ ﴾ [التوبة: ١٨]، ﴿ عَسَى ٱللَّهُ أَن يَتُوبَ عَلَيْهِمْ ﴾ [التوبة: ١٠٢]، ﴿ فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِيَ بِٱلْفَتْحِ ﴾ [المائدة: ٥٢]، ﴿ عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يُكَفِّرَ عَنكُمْ سَيِّـَٔاتِكُمْ ﴾ [التحريم: ٨] وبعضهم حمل كل ما في القرآن علىٰ الإيجاب عدا آية التحريم لعدم وقوع الطلاق، ولا أرىٰ ذلك؛ لأن الخطاب بها ليس جميعه عن الله -عز وجل- كما سيأتي.

ب- **الرجاء**: وهو الأصل في استخدامها ويكون في المحبوب وهو كثير فيها ومنه في التنزيل قول العزيز لامرأته: ﴿ أَكْرِمِي مَثْوَىٰهُ عَسَىٰٓ أَن يَنفَعَنَآ أَوْ نَتَّخِذَهُۥ وَلَدًا ﴾ [يوسف: ٢١]، وقول يعقوب عليه السلام: ﴿ عَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِيَنِي بِهِمْ جَمِيعًا ﴾ [يوسف: ٨٣]، وقول موسىٰ عليه السلام: ﴿ عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يُهْلِكَ عَدُوَّكُمْ ﴾ [الأعراف: ١٢٩]، ﴿ عَسَىٰ رَبِّيٓ أَن يَهْدِيَنِي سَوَآءَ ٱلسَّبِيلِ ﴾ [القصص: ٢٢]، وقول أصحاب الجنة: ﴿ عَسَىٰ رَبُّنَآ أَن يُبْدِلَنَا خَيْرًا مِّنْهَآ ﴾ [القلم: ٣٢]، وقول أحد الرجلين: ﴿ فَعَسَىٰ رَبِّيٓ أَن يُؤْتِيَنِ خَيْرًا مِّن جَنَّتِكَ ﴾ [الكهف: ٤٠].

ج- **الإشفاق**: وهو أقل في الاستخدام من الرجاء ويكون من المكروه كقول طالوت: ﴿ قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إِن كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِتَالُ أَلَّا تُقَٰتِلُواْ ﴾ [البقرة: ٢٤٦]، ونصَّ ابن مالك علىٰ أن الرجاء والإشفاق اجتمعا في قوله تعالىٰ: ﴿ وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُواْ

شَيْـًٔا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۖ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ ﴾ [البقرة: ٢١٦]، فالرجاء والإشفاق واقع من المخاطبين وليس منه سبحانه.

د- التخويف: وحملت عليه آية التحريم ﴿ عَسَىٰ رَبُّهُۥٓ إِن طَلَّقَكُنَّ أَن يُبْدِلَهُۥٓ أَزْوَٰجًا خَيْرًا مِّنكُنَّ ﴾ [التحريم: ٥]؛ إذ لم يقع فيكون إيجابًا، ولا يحمل علىٰ الرجاء أو الإشفاق فكان تخويفا وتهديدًا لهن - رضوان الله عليهن - وممَّا يحتمله أيضا ويحتمل الرجاء كذلك قول إبراهيم عليه السلام: ﴿ وَأَدْعُوا۟ رَبِّى عَسَىٰٓ أَلَّآ أَكُونَ بِدُعَآءِ رَبِّى شَقِيًّا ﴾ [مريم: ٤٨] فهو يخاف الشقاء ويرجو ألَّا يقع فيه ومن ثَمَّ قرَّر اعتزالهم وما يعبدون.

٢- حرىٰ: بمعنىٰ عسىٰ فتقول: حرىٰ زيدٌ أن يأتي فأسعد.

٣- اخلولق: بمعنىٰ الرجاء ومنها قول العرب: اخلولقت السماءُ أَنْ تُمْطِرَ.

ثالثا: أفعال الشروع.

وهي أفعال تدل علىٰ الشروع في إحداث الخبر وبَدْءِ وقوعه، وعدَّ النحاة منها ثمانية «طفق، أخذ، أنشأ، عَلِقَ، جعل، هَبَّ، قَامَ، طَبِقَ».

ويشترط لإعمالها دلالتها علىٰ الشروع ومن ثَمَّ سميت بذلك، وإلَّا لم تعمل عَمَلَ «كان»؛ ولذا فإنَّ الصحيح أنَّ ما ضُمِّن معناها عمِل عملها فعدّها علىٰ سبيل التشبيه والتمثيل لا الحصر، ففرق بين قولك: أخذ محمد يذاكر، وقولك: أخذ محمد هدية، فالأولىٰ عاملة عمل كان لدلالتها علىٰ البدء في المذاكرة، والثانية تامة فرفعت فاعلًا ونصبت مفعولًا لعدم دلالتها علىٰ الشروع.

ولم يرد منها في القرآن سوىٰ «طفق»، وكثر في الحديث استخدام «جعل» وشواهد الباقي قليلة بالنسبة لهما.

١- طفق: قال تعالىٰ: ﴿ وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِن وَرَقِ ٱلْجَنَّةِ ﴾ [الأعراف: ٢٢]، وفي الحديث قول الصحابي: «فَطَفِقَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يُرْكِضُ بَغْلَتَهُ قِبَلَ الكُفَّارِ»[1] وفي

(١) من حديث العباس رواه أحمد (١٧٧٥).

البخاري في قصة عائشة رضي الله عنها مع الزبير رضي الله عنه «وطفق يناشدها ويبكي، وطفقت تذكرهما وتبكي»[١].

٢- جَعَل: ففي الصحيح قول الصحابي: «فَجَعَلْتُ أُعْطِيهِ»[٢] وقول الآخر: «فجعل ابنهُ يقول»[٣] وقول ثالث: «فجعلوا يضربون بأيديهم علىٰ أفخاذهم»[٤] وقول رابع: «فجعلت عينا رسول الله ﷺ تذرفان»[٥] وفيه أيضا في قصة هاجر مع إسماعيل عليه السلام «وجعلت أم إسماعيل ترضع إسماعيل، وجعلت تنظر إليه يتلوَّىٰ، فجعل إسماعيل يأتي بالحجارة»[٦].

فإذا خرجت إلىٰ معنىٰ التصيير نصبت مفعولين؛ كقوله تعالىٰ: ﴿ وَجَعَلَكُم مُّلُوكًا ﴾ [المائدة: ٢٠]، ﴿ وَقَدْ جَعَلْتُمُ ٱللَّهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلاً ﴾ [النحل: ٩١]، وإذا كانت بمعنىٰ الجعل والإيجاد نصبت مفعولاً واحداً كقوله تعالىٰ: ﴿ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ ﴾ [الأنعام: ١]، ومثال اجتماع عملها عمل كان وعدم إعمالها قول جابر رضي الله عنه : عن رسول الله ﷺ : «فَجَعَلَ يَكْسِرُ الخُبْزَ، وَيَجْعَلُ عَلَيْهِ اللَّحْمَ»[٧].

٣- أخذ: كقولك لأخيك: «أخذ فلان يهاجمك، وأخذت أدافع عنك».

محذوفة الخبر للدلالة عليه في قول الصحابي: «فَأَخَذْتُ يَمِينًا وَشِمَالاً» أي: أخذت أبحث عنه في كل مكان.

---

(1) رواه البخاري (٥٧٢٥).

(2) من حديث أبي هريرة رواه البخاري (٦٠٨٧).

(3) مسلم (١٢١).

(4) من حديث معاوية بن الحكم السلمي رواه مسلم (٥٣٧).

(5) من حديث أنس رواه البخاري (١٢٤١).

(6) من حديث ابن عباس رواه البخاري (٣١٨٤).

(7) رواه البخاري (٣٨٧٦).

فإن كانت مقابل أعطىٰ نصبت مفعولا كقوله تعالىٰ: ﴿ وَأَخَذْنَ مِنكُم مِّيثَٰقًا غَلِيظًا ﴾ [النساء: ٢١]، وكذا إن كانت بمعنىٰ استخرج كقوله تعالىٰ: ﴿ وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِىٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ ﴾ [الأعراف: ١٧٢].

٤- أنشأ: كمثال ابن مالك: أنشأ السائق يحدو، وقول الشاعر:

لَمَّا تَبَيَّنَ مَيْنُ الكَاشِحِين لَكُمْ أَنْشَأْتُ أُعْرِبُ عَمَّا كَانَ مَكْتُومَا

فإذا كانت بمعنىٰ الخلق أو الإيجاد نصبت مفعولاً ﴿ إِنَّآ أَنشَأْنَٰهُنَّ إِنشَآءً ﴾ [الواقعة: ٣٥]، ﴿ قُلْ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنشَأَكُمْ ﴾ [الملك: ٢٣].

٥- عَلِقَ: ففي الصحيح «فَعَلِقَتِ الأَعْرَابُ يَسْأَلُونَ رسول الله ﷺ »[1].

ومن شواهدها قول الشاعر:

أَرَاكَ عَلِقْتَ تَظْلِمُ مَنْ أَجَرْنَا وَظُلْمُ الجَارِ إِذْلاَلُ الْمُجِيرِ

٦- هَبَّ: ومن شواهدها قول الشاعر:

هَبَبْتُ أَلُومُ القَلْبَ فِي طَاعَةِ الهَوَى فَلَجَّ كَأَنِّي كُنْتُ بِاللَّوْمِ مُغْرِيَا

وتقول: هببت أدافع عن ديني، وهَبَّ محمدٌ يدعو إلىٰ الله.

٧- قام: كقولك: قمت أشرح الدرس، ولم يذكر النحاة له شاهد من التنزيل ولا يبعد عندي أن يكون منه قوله تعالىٰ: ﴿ وَأَنَّهُۥ لَمَّا قَامَ عَبْدُ ٱللَّهِ يَدْعُوهُ كَادُواْ يَكُونُونَ عَلَيْهِ لِبَدًا ﴾ [الجن: ١٩] وإن لم يصرِّح به أحدٌ فيما اطلعت عليه والله أعلم. ومن شواهده الشعرية قوله:

قَامَتْ تَلُومُ، وَبَعْضُ اللَّوْمِ آوِنَةً مِمَّا يَضُرُّ وَلاَ يَبْقَىٰ لَهُ نَفَلُ

٨- طَبِق: بكسر الباء، فتقول: طبِق فلان يفعل كذا.

---

(١) من حديث جبير بن مطعم رواه البخاري (٢٩٧٩).

اختلف النحاة في أفعال الشروع عَدًّا ومنهم من أوصلها إلىٰ نَيِّف وعشرين وذلك لأَنَّ العلة معروفة وهي كونها بمعنىٰ الشروع فما دل علىٰ الشروع جاز نسبته إليها، وكذا ما ضُمِّن معنىٰ الشروع، وهذا ما أميل إليه فقولك: شرعت أذاكر، أو بدأت أنتبه لعملي، أو ذهبت أفعل كذا. كان ذلك من أفعال الشروع ولا يبعد أن يكون منه قوله ﷺ في إصلاح ضلع المرأة: «**فإذا ذهبت تقيمه كسرته**»[1] وقول الصحابي: «فذهبت أنظر»[2] والحديثان في الصحيح والحمل علىٰ الشروع فيهما صحيح والله أعلم.

ثالثا: حكم اقتران خبرها بـ«أن» وإعراب الخبر في الحالين.

اقتران خبرها بـ«أن» إمَّا واجب أو ممتنع وبينهما الجواز، والجائز إما أن يكثر اقترانه ويقل تجرده والعكس وإليك البيان.

أ- يجب اقتران الخبر بـ«أن» بعد فعلي الرجاء حَرَىٰ واخلولق؛ لأنه لم يسمع تجرد خبرهما من «أن». فلا يقال: حَرَىٰ الفَرَجُ يأتي، ولا اخلولق الأمرُ ينفرج، وكذلك مع أَولَىٰ من أفعال المقاربة.

ب- يمتنع اقتران الخبر بـ«أن» مع أفعال الشروع جميعها؛ لأنَّها تدل علىٰ الحال ودخول «أن» للاستقبال، ففي دخولها تناقض، فلا يقال: طفق المعلم أن يشرح الدرس ولا: جعَل فلان أن يبكي وكذلك مع هلهل من أفعال المقاربة.

ج- يجوز اقتران خبر باقي الأفعال بأن وذلك علىٰ ضربين:

الأول: من يكثر اقتران خبره بـ «أن» ويقل تجرده منها وهما فعلان:

١- عَسَىٰ وعليه عامة ما في التنزيل وانظر ما سبق به التمثيل، ومن شواهد تجرد خبرها من أن قول الشاعر:

---

(1) من حديث أبي هريرة رواه البخاري (٣١٥٣).

(2) من حديث أبي قتادة رواه البخاري (٥١٧٣).

عَسىٰ فَرَجٌ يَأْتِي بِهِ اللهُ إِنَّهُ لَهُ كُلَّ يَوْمٍ فِي خَلِيقَتِهِ أَمْرُ

وقول الآخر:

عَسَىٰ الكَرْبُ الَّذِي أَمْسَيْتُ فِيهِ يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبُ

ومن ثَمَّ خصَّ جمهور البصريين التجرد بالشعر.

٢- أوشك: وعلىٰ ذلك أكثر ما ورد منه سماعا ففي الأحاديث «يُوشِكُ أَنْ تَتَدَاعَىٰ عليكم الأمم»[(١)] «يوشك أن يرتع فيه»[(٢)]، «يُوشِكُ أَنْ يُفَارِقَكَ إِلَيْنَا»[(٣)] «يوشكُ أن يأتيَ رَسُولُ ربي فأجيب»[(٤)] «يوشك اللهُ أن يبعث عليكم عقابًا منه»[(٥)].

ومن شواهده قول الشاعر:

وَلَوْ سُئِلَ النَّاسُ التُّرَابَ لأَوْشَكُوا إِذَا قِيلَ هَاتُوا أَنْ يَمَلُّوا وَيَمْنَعُوا

ويقل تجرد خبرها من «أن» ويستشهد لذلك النحاة بقول الشاعر:

يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مِنِيَّتِهِ فِي بَعْضِ غِرَّاتِهِ يُوَافِقُهَا

وزعم بعضهم اختصاص التجرد بالشعر وليس صحيحا، ففي حديث التوبة المتفق عليه قول كعب ﷺ: «لَيُوشِكَنَّ اللهُ يُسْخِطُكَ عَلَيَّ»[(٦)] وكفىٰ به دليلًا.

الثاني: ما يكثر تجرده من «أن» ويقلّ اقترانه بها، وهما فعلان أيضًا:

١- كاد: وهي لغة القرآن ﴿أَكَادُ أُخْفِيهَا﴾ [طه: ١٥]، ﴿وَلَا يَكَادُ يُبِينُ﴾ [الزخرف: ٥٢]

---

(1) من حديث ثوبان رواه أحمد (٢٢٤٥٠)، ولفظه «تَدَاعَىٰ» بناء واحدة، والطبراني في الكبير (٢/ ١٠٢/ ١٤٥٢).

(2) تقدم.

(3) من حديث معاذ بن جبل رواه الترمذي (١١٧٤) وقال: حديث حسن غريب.

(4) من حديث زيد بن أرقم رواه مسلم (٢٤٠٨).

(5) تقدم.

(6) رواه البخاري (٤١٥٦).

وليس اقتران خبرها بـ«أن» خاصًا بالشعر[١] فقد كثر ذلك في كلام سيد البشر ﷺ ففي الصحيح قول عمر: «ما كدت أَنْ أُصَلِّيَ العَصْرَ حتىٰ كادت الشمسُ أَنْ تَغِيبَ»[٢]، وفي سنن أبي داود «إنك إن تتبع عورات المسلمين أفسدتهم أو كدت أن تفسدهم»[٣]، وفي حديث جابر في البخاري في وصفه حنين الجزع للنبي ﷺ: «حتىٰ كادت أن تنشق»[٤]، وقول أنس: «فما كدنا أن نصل إلىٰ منازلنا»[٥]، وقول جبير بن مطعم: «كاد قلبي أن يطير»،[٦] وقول بعض الصحابة: «كادت أن تنضج»[٧].

٢- كرب: ومن شواهد اقتران خبرها بـ«أن» قول الشاعر:

سَقَاهَا ذَوُو الأَحْلاَمِ سَجْلاً عَلَىٰ الظَّمَا وَقَدْ كَرَبَتْ أَعْنَاقُهَا أَنْ تَقَطَّعَا

إعراب الخبر في الحالين:

إذا تجرد الخبر من «أن» فلا إشكال في إعرابها فيقال: جملة فعلية في محل نصب خبر كاد أو إحدىٰ أخواتها فإذا دخلت «أن» علىٰ الخبر حدث الإشكال؛ لأن دخول «أن» يجعلها مصدرًا مؤولاً بالصريح، والمصدر مفرد اتفاقًا وخبر كاد وأخواتها جملة، وللنحاة في إعراب ﴿عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يَرْحَمَكُمْ﴾ [الإسراء: ٨] ثلاثة مذاهب[٨]:

الأول: أن المصدر المؤول خبر «عسى» منصوب بالفتحة المقدرة؛ لأنه في الأصل اسم فاعل كما قال: «عسيت صائما» فالتقدير: عسىٰ ربكم راحمًا لكم.

---

(١) انظر: شواهد التوضيح (ص٩٨-١٠٢).

(2) من حديث جابر بن عبد الله رواه مسلم (٦٣١).

(3) من حديث معاوية رواه أبو داود (٤٨٨٨).

(4) من حديث جابر رواه البخاري (١٩٨٩).

(5) البخاري (٩٦٩).

(6) البخاري (٤٥٧٣).

(7) البخاري (٣٨٧٥).

(٨) انظر: الجنىٰ الداني للمرادي (ص٤٦٤، ٤٦٥).

الثاني: أن الفعل مع اقتران «أن» تام وضُمِّن معنىٰ قارب والمرفوع بعده فاعل له والمصدر المؤول منصوب علىٰ أنه مفعول به أو علىٰ نزع الخافض والتقدير: قارب ربكم الرحمة بكم، أو قارب لرحمتكم.

الثالث: مثل الثاني: إلَّا أنَّ المصدر المؤول مرفوع علىٰ أنه بدل اشتمال من فاعل «عسى» التامة، والمعنىٰ قَرُب رَبُّكَ رَحْمَتُه، والأصل قَرُبَتْ رَحْمَةُ رَبِّكَ. ورُدَّ بأن البدل لا يلزم ولا يكون قبل تمام الكلام.

ويرىٰ ابن مالك أن المصدر المؤول سد مسد جزأي الإسناد «الفعل والفاعل» كما سد مسد مفعولي ظنَّ وأخواتها وهما في الأصل جزءا إسنادٍ أيضًا «مبتدأ وخبر» ونظير ذلك قراءة حمزة ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَنَّمَا نُمْلِى لَهُمْ ﴾ بالخطاب فالمصدر المؤول بدل من المفعول «الذين» وسد مسد مفعولي «حَسِبَ».

وعليه فيقال في الإعراب: والمصدر المؤول بدل من اسم المصدر عسىٰ مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة منع من ظهورها انشغال المحل بحكاية المصدر الساد مسد جزأي الإسناد.

فائدة:

عند نفي أفعال الشروع يدخل النفي علىٰ الخبر فتقول: طفقت لا أفعل كذا ومن النادر أن تقول: ما طفقت أفعل كذا والصحيح جواز كليهما لأن معناهما واحد[1] ففي قصة هاجر قوله ﷺ عن إبراهيم عليه السلام: «فَجَعَلَ لاَ يَلْتَفِتُ إِلَيْهَا»[2] فأدخل النفي علىٰ الخبر، وفي البخاري قول أنس رضي الله عنه: «فَمَا جَعَلَ يُشِيرُ بِيدِهِ إِلَىٰ نَاحِيةٍ مِنَ السَّمَاءِ إِلاَّ تَفَرَّجَتْ»[3].

---

(١) انظر: شواهد التوضيح لابن مالك (ص ٧٩).

(2) من حديث ابن عباس النسائي في السنن الكبرىٰ (٨٣٧٩).

(3) من حديث أنس رواه البخاري (٩٨٦).

رابعا: بين التمام والنقصان:

أفعال هذا الباب ناقصة تحتاج إلىٰ اسم وخبر ما عدا ثلاثة أفعال تكتفي بالمصدر المؤول بعدها فتكون تامة والمصدر فاعلها وهي «عسىٰ - اخلولق - أوشك» وقد تتحمل ضميرًا أو يكون بالمصدر مرفوع يصلح اسمًا لها فتكون ناقصة، فدارت هذه الأفعال الثلاثة بين التمام والنقصان وإليك الأمثلة والبيان:

أ- تكون ناقصة في نحو: ﴿ عَسَى ٱللَّهُ أَن يَتُوبَ عَلَيۡهِمۡ ﴾ [التوبة: ١٠٢]، «ليوشكن الله يسخطك عليّ»[1]، «**ليوشكن الله أن يبعث عليكم عذابا**»[2]، «اخلولقت السماء أن تمطر» وذلك لوقوع مرفوع ظاهر بعدها يصلح اسمًا لها.

فإن جرد خبرها من «أن» كانت ناقصة اتفاقًا وإن اقترن خبرها بأن ففيها الخلاف السابق، والراجح نقصانها.

ب- تكون تامة في نحو: ﴿ عَسَىٰٓ أَن يَكُونُواْ خَيۡرٗا مِّنۡهُمۡ ﴾ [الحجرات: ١١]، ﴿ وَعَسَىٰٓ أَن تَكۡرَهُواْ شَيۡـٔٗا وَهُوَ خَيۡرٞ لَّكُمۡ ﴾ [البقرة: ٢١٦]، وقوله ﷺ: «**يُوشِكُ أَنْ يَكُونَ خَيْرَ مَالِ الْمُسْلِمِ غَنَمٌ يَتْبَعُ بِهِ شَعَفَ الْجِبَالِ**»[3].

وذلك لإسنادها إلىٰ المصدر فيكون مرفوعا بها، ولأن القول بنقصانها يحتاج إلىٰ تكلف بعيد كما قال أبو حيان خلافا لما أجازه ابن عطية - رحمهما الله -.

ج- وتحتمل التمام والنقصان في حالتين إحداهما اتفاقًا والأخرىٰ اختلافًا.

١- اتفقوا علىٰ جواز التمام والنقصان إذا تَحَمَّل الفعل ضميرًا مستترًا يعود علىٰ سابق كما في قوله تعالىٰ: ﴿ فَعَسَىٰٓ أَن يَكُونَ مِنَ ٱلۡمُفۡلِحِينَ ﴾ [القصص: ٦٧]

---

(1) تقدم.

(2) تقدم.

(3) من حديث أبي سعيد الخدري رواه البخاري (٣١٢٤).

و﴿ أَكْرِمِي مَثْوَىٰهُ عَسَىٰٓ أَن يَنفَعَنَآ ﴾ [يوسف: ٢١]، ﴿ وَيَقُولُونَ مَتَىٰ هُوَ ۖ قُلْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ قَرِيبًا ﴾ [الإسراء: ٥١]، وقوله ﷺ: «**كالراعي يرعىٰ حول الحِمَىٰ يوشك أن يرتع فيه**»(١) فالنقصان علىٰ اعتبار الضمير اسمًا للفعل والمصدر المؤول خبره، والتمام علىٰ اعتبار إسناد الفعل للمصدر دون اعتبار الضمير.

٢- اختلفوا في جواز التمام والنقصان إذا أسند الفعل إلىٰ مصدر به مرفوع يصلح أن يكون اسمًا للفعل كما سبق في باب «كان»، وذلك في نحو ﴿ وَقُلْ عَسَىٰٓ أَن يَهْدِيَنِ رَبِّى ﴾ [الكهف: ٢٤]، ﴿ قُلْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم بَعْضُ ٱلَّذِى تَسْتَعْجِلُونَ ﴾ [النمل: ٢٧]، وقوله ﷺ: «**إنما أنا بشر يوشك أن يأتي رسول ربي فأجيب**»(٢) وقوله: «**يُوشِكُ أَنْ يَحْسِرَ الفُرَاتُ عن كنز من ذهب**»(٣).

فمنهم من أوجب في نحو ما سبق التمام ورفع الاسم بفعل المصدر «يهديني - يكون - يأتي - يحسر» وإسناد «عسىٰ» أو «أوشك» إلىٰ المصدر، وذلك لأن جواز النقصان يجيز: «عسىٰ أن يقوموا الزيدون»، و«عسىٰ الزيدون أن يقوم»، وكلاهما مرفوض عند البصريين جائز عند الكوفيين كما سيأتي في باب الفاعل.

ومنهم من جوَّز التمام بالإسناد إلىٰ المصدر والنقصان بالإسناد إلىٰ الاسم المرفوع «ربي - بعض - رسول - الفرات» اسمًا للفعل وكون المصدر خبرًا له.

* وإليك آية جديرة بالتطبيق عليها وهي قوله تعالىٰ: ﴿ وَأَنْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ قَدِ ٱقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ ﴾ [الأعراف: ١٨٥]، فعندنا مرفوع ﴿ أَجَلُهُمْ ﴾ «أجلهم» يتطلبه ثلاثة أفعال «عسىٰ - يكون - اقترب» فإن كان اسمًا لعسىٰ فهي ناقصة والمصدر خبرها، وإن كان اسمًا لـ﴿ يَكُونَ ﴾ فجملة ﴿ قَدِ ٱقْتَرَبَ ﴾ خبر كان والمصدر فاعل عسىٰ وهي تامة، وإن

---

(1) تقدم.

(2) تقدم.

(3) تقدم.

كان فاعلا لـ﴿ ٱقْتَرَبَ ﴾ فاسم كان ضمير الشأن والجملة خبرها والمصدر فاعل عسىٰ وهي تامة أيضًا.

وتتدخل القرائن في ترجيح التمام علىٰ النقصان أو العكس كما في قوله تعالىٰ: ﴿ عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا ﴾ [الإسراء: ٧٩] فيترجح التمام لأنَّ القول بأنَّ ﴿ رَبُّكَ ﴾ اسم عسىٰ يؤدي إلىٰ الفصل بين العامل ﴿ يَبۡعَثَكَ ﴾ والمعمول ﴿ مَقَامٗا ﴾ بأجنبيّ؛ لأنه اسم لعسىٰ لا فاعل للعامل.

رأي ابن مالك:

يرىٰ ابن مالك أن عسىٰ ناقصة أبدًا فإذا ذكر مرفوعها ﴿ عَسَىٰ رَبُّكُمۡ أَن يَرۡحَمَكُمۡ ﴾ [الإسراء: ٨] فأن والفعل بدل من المرفوع سد مسد الخبر، وإذا لم يذكر ﴿ عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا ﴾ [الإسراء: ٧٩] فأن والفعل مصدر سد مسد جُزْأَي الإسناد «الاسم والخبر»[(١)].

خامسا: بين الجمود والتصرف:

أفعال هذا الباب لا تكون تامة التصرف اتفاقًا؛ لأنه لا يأتي منها الأمر لتناقض معناه مع دلالتها علىٰ القرب أو الرجاء أو الشروع والأصل فيها الجمود ما عدا «أوشك – كاد» وما ورد في غيرها من تصرف فهو قليل نادر شاذ يحفظ ولا يقاس عليه، أمَّا كاد فاستخدام الماضي والمضارع منها كثير في التنزيل ﴿ إِن كِدتَّ لَتُرۡدِينِ ﴾ [الصافات: ٣٧]، ﴿ لَقَدۡ كِدتَّ تَرۡكَنُ إِلَيۡهِمۡ ﴾ [الإسراء: ٧٤]، ﴿ وَمَا كَادُواْ يَفۡعَلُونَ ﴾ [البقرة: ٧١]، ﴿ يَكَادُ سَنَا بَرۡقِهِۦ يَذۡهَبُ بِٱلۡأَبۡصَٰرِ ﴾ [النور: ٤٣]، وسبق التمثيل للمضارع كثيرا، واستعمل منها اسم الفاعل سماعًا في قول كثير عزة:

أَمُـوتُ أَسَـىٰ يَـوْمَ الرِّجَـامِ وإِنَّنِـي ... يقينـاً لَـرَهْنٌ بالَّـذِي أَنَـا كَائِـدُ

---

(١) انظر شرح التسهيل (١/ ٣٩٤).

وأما أوشك فالغالب في استعمالها المضارع كما سبق من تمثيل لها حتىٰ ادَّعىٰ بعضهم أنه لا يأتي منها الماضي ويرد قوله السماع شعرًا ونثرًا أيضًا فيما رواه أصحاب السنن من قوله ﷺ: «إِنَّ النَّاسَ إِذَا رَأَوُا الظَّالِمَ فَلَمْ يَأْخُذُوا عَلَىٰ يَدَيْهِ أَوْشَكَ أَنْ يَعُمَّهُمَ اللهُ بِعِقَابٍ مِنْ عِنْدِهِ»(١).

ومن استخدام اسم الفاعل فيها سماعًا قول الشاعر:

فَمُوشِكَةٌ أَرْضُنَا أَنْ تَعُودَ خِلاَفَ الأَنِيسِ وَحُوشاً يَبَابَا

سادسا: ما تختص به عسىٰ:

أولاً: تختص عسىٰ دون سائر أفعال هذا الباب بجواز تجريدها مطلقًا سواء سبقت بمؤنث: هندٌ عسىٰ أن تقوم، أو مثنىٰ: الزيدان عسىٰ أن يقوما، أو جمع لمذكر: المسلمون عسىٰ أن يتحدوا، أو جمع لمؤنث: المسلمات عسىٰ أن يطعن أزواجهن، ولا يجوز ذلك في باقي الأفعال بل يجب الموافقة لما تدل عليه ﴿ إِن كَادَتْ لَتُبْدِى بِهِۦ ﴾ [القصص: ١٠]، ﴿ وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ ﴾ [البقرة: ٧١]، ﴿ وَطَفِقَا تَخْصِفَانِ ﴾ [الأعراف: ٢٢]، «فَجَعَلُوا يَضْرِبُونَ»، «فَجَعَلَتْ أُمُّ إِسْمَاعِيلَ تَشْرَبُ مِنَ الشَّنَّةِ».

وتجريدْ عسَىٰ من الضمير ورد في قوله تعالىٰ: ﴿ لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِّن قَوْمٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُونُواْ خَيْرًا مِّنْهُمْ وَلَا نِسَآءٌ مِّن نِّسَآءٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُنَّ خَيْرًا مِّنْهُنَّ ﴾ [الحجرات: ١١]، وقرئ شاذا «عسوا أن يكونوا» و«عَسَيْنَ أن يكُنَّ» بعدم التجريد، وكلاهما لغتان معتبرتان فالتجريد لأهل الحجاز وعدم التجريد لبني تميم.

ثانيًا: تختص عسىٰ دون أخواتها بجواز رفع خبرها اسمًا ظاهرًا به ضمير يعود علىٰ اسمها وعليه قول الفرزدق.

وَمَاذا عَسَىٰ الحَجّاجُ يَبْلُغُ جَهْدُهُ إذا نَحْنُ جَاوَزْنَا حَفِيرَ زِيادِ

برفع «جهدُه».

---

(١) من حديث رواه أبو داود (٤٣٣٨).

والأصل في هذه الأفعال المخبر بها اشتمالها علىٰ ضمير يعود علىٰ «عسى» أو أخواتها؛ لأنها تدل علىٰ أنَّ مرفوعها هو المتلبس بالفعل لا غيره، فإذا جاء مع غير «عسى» ما يوهم ذلك كان المرفوع بدلًا من الاسم لا فَاعلًا لفعل الخبر كقول النميري:

وَقَدْ جَعَلْتُ إِذَا مَا قُمْتُ يُثْقِلُنِي ثَوْبِي فَأَنْهَضُ نَهْضَ الشَّارِبِ الثَّمِلِ

وقول ذي الرمة:

وأُسْقِيهِ حَتَّىٰ كَادَ مِمَّا أَبُثُّهُ تُكَلِّمُنِي أَحْجَارُهُ وَمَلَاعِبُهْ

و «ثوبي» و«أحجاره» بدل من اسمي جعل وكاد[1].

ضبط سين «عسَىٰ»

الأصل في سين «عسَى» الفتح إذا لم يتصل بها شيء أو اتصل بها ضمير الغائب «عسَوْا - عسَيْنَ - عَسَتْ» ولا يجوز كسرها فيما سبق، فإذا اتصل بها ضمير المتكلم «عَسَيْتُ»، أو المخاطب «عَسَيْتَ» جاز الكسر والفتح، والفتح أشهر؛ لأنه الأصل وكلاهما فصيح صحيح وجاء به التنزيل تواترًا فقرأ الجمهور ﴿ قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ ﴾ [البقرة: ٢٤٦]، ﴿ فَهَلْ عَسَيْتُمْ ﴾ [محمد: ٢٢] بفتح سين «عسَى»، وقرأ نافع بكسر السين «عَسِيتُم».

(١) انظر: التصريح بمضمون التوضيح (١/ ٦٨٢- ٦٨٤).

ج- الحروف المشبهة بـ«ليس»

«ما» و«لا» و«إن» و«لات»

من الحروف الناسخة للجملة الاسمية ما يطلق عليه عند النحاة «المشبهات بـ(ليس)» وسميت بذلك لأنها تشبه ليس في المعنىٰ؛ إذ دلالتها علىٰ النفي عند إطلاقها، وفي العمل؛ إذ ترفع المبتدأ ويصير اسمًا لها وتنصب الخبر ويصير خبرًا لها.

والقياس في هذه الحروف عدم الإعمال وذلك لزوال اختصاصها بالأسماء أو الأفعال ومن ثَمَّ أعملها قومٌ وأهملها آخرون، ومن أعملها قيدها بشروط إن توفرت أعملت[(١)] وإن اختل أحدها أهملت[(٢)]. وإليك بيان أحكام كل حرف من الحروف الأربعة:

أولاً: «ما» تستخدم كـ«ليس» لنفي الحال عند الإطلاق، وذلك لغة أهل الحجاز وقد أجمع القراء تواترًا علىٰ إعمالها في آيتي يوسف ﴿ مَا هَـٰذَا بَشَرًا ﴾ [يوسف: ٣١]، والمجادلة ﴿ مَّا هُنَّ أُمَّهَـٰتِهِمْ ۖ ﴾ [المجادلة: ٢] فـ﴿ مَا ﴾ نافية عاملة عمل ليس حرف مبني علىٰ السكون لا محل له من الإعراب، والإشارة ﴿ هَـٰذَا ﴾ والضمير ﴿ هُنَّ ﴾ اسم ﴿ مَا ﴾ مبني في محل رفع، و﴿ مَا ﴾ و﴿ أُمَّهَـٰتِهِمْ ۖ ﴾ خبر ﴿ مَا ﴾ منصوب، وبنو تميم يهملونها وعليه ما قرئ في الشواذ ﴿ مَا هَـٰذَا بَشَرٌ ﴾ و﴿ مَّا هُنَّ أُمَّهَـٰتُهِمْ ۖ ﴾ برفع الخبر وكون المبهم ﴿ هَـٰذَا ﴾ والمضمر ﴿ هُنَّ ﴾ في محل رفع مبتدأ.

شروط إعمالها:

لإعمال «ما» عمل «ليس» شروط أهمها:

١- ألا تتبع بـ«إن» فإن تبعتها «إن» أهملت؛ لأن نفي النفي إثبات فتقول: ما إن زيدٌ قائمٌ، ولا يقال: ما إن زيدٌ قائمًا، أو لأن «إن» كافة لـ«ما» عن العمل وعلىٰ ذلك

---

(١) معنىٰ إعمالها تأثيرها في المبتدأ والخبر، فتقول: ما زيدٌ قائمًا.

(٢) معنىٰ إهمالها: بقاء المبتدأ والخبر علىٰ حالهما وحكمهما، فتقول: ما زيدٌ قائمٌ.

قول الشاعر:

بَنِـــي غُدَانَـــةَ مَـــا إِنْ أنـــتم ذَهَـــبٌ وَلاَ صَرِيـــفٌ وَلَكِـــنْ أَنْـــتُم خَـــزَفُ

٢- ألا ينتقض نفيها بـ«إلا» فإن نقضتها إلا أهملت ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ ﴾ [آل عمران: ١٤٤]، ﴿ وَمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَآ إِلَّا مَتَٰعُ ٱلْغُرُورِ ﴾ [آل عمران: ١٨٥]، ﴿ وَمَآ أَمْرُنَآ إِلَّا وَٰحِدَةٌ كَلَمْحٍۭ بِٱلْبَصَرِ ﴾ [القمر: ٥٠].

٣- ألا يتقدم خبرها علىٰ اسمها فإن تَقَدَّم أهملت ﴿ مَا لَنَا فِى بَنَاتِكَ مِنْ حَقٍّ ﴾ [هود: ٧٩] فشبه الجملة «لنا» في محل رفع خبر مقدم، و«حق» مبتدأ مؤخر مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة منع من ظهورها انشغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، ونظير ذلك ﴿ وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِن شِرْكٍ وَمَا لَهُۥ مِنْهُم مِّن ظَهِيرٍ ﴾ [سبأ: ٢٢]، ﴿ مَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ ﴾ [غافر: ١٨]، ﴿ مَا لَهَا مِن قَرَارٍ ﴾ [إبراهيم: ٢٦]، ﴿ مَّا لَهُم مِّنَ ٱللَّهِ مِنْ عَاصِمٍ ﴾ [يونس: ٢٧]، ﴿ مَا لَنَا مِن مَّحِيصٍ ﴾ [إبراهيم: ٢١]، ﴿ وَمَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنْ أَنصَارٍ ﴾ [المائدة: ٧٢].

٤- ألا يتقدم معمول الخبر علىٰ الاسم فلا يقال: ما طعامك زيدٌ آكلاً، بنصب «آكلاً» علىٰ أنها خبر «ما» العاملة عمل «ليس» وإنما يرفع علىٰ الخبرية للمبتدأ «زيد» فيقال: ما طعامَك زيدٌ آكلٌ، فإذا كان المعمول شبه جملة جاز تقديمه فيقال: ما عندك زيدٌ جالسًا، وعبارة ابن مالك: مَا بِي أَنْتَ معنيًا.

وقد حمل بعضهم قوله تعالىٰ: ﴿ فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَٰجِزِينَ ﴾ [الحاقة: ٤٧] علىٰ إعمال ما و﴿ أَحَدٍ ﴾ اسمها و﴿ حَٰجِزِينَ ﴾ خبرها؛ لأن تمام الفائدة به فلو قيل: ﴿ فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ ﴾ هي الجملة لم يكن كلامًا مفيدًا، وهو كلام معتبر وأولىٰ من القول بأن ﴿ حَٰجِزِينَ ﴾ نعت لـ﴿ أَحَدٍ ﴾ علىٰ اللفظ.

رأي وتعليق:

للعلماء في تقدير الخبر وهو ليس ظرفًا ولا جارًا ومجرورًا قولان: المنع والجواز والجمهور علىٰ المنع، أما إذا كان الخبر ظرفًا ﴿ مَا عِندِى مَا تَسْتَعْجِلُونَ بِهِۦٓ ﴾ [الأنعام: ٥٧]، أو جارًا ومجرورًا ﴿ وَمَا عَلَيْكَ أَلَّا يَزَّكَّىٰ ﴾ [عبس: ٧] نشط الخلاف بينهم ووصل إلىٰ درجة الخلاف المعتبر الذي لا يُذَمُّ من أخذ به؛ لإجماعهم علىٰ أنه يتجوز في الجار والمجرور والظرف ويتوسع فيهما ما لا يتوسع في غيرهما، ومن ثَمَّ يكون شبه الجملة في الآيتين في محل نصب خبر «ما» مقدم عند المجيزين، وفي محل رفع خبر مقدم عند المانعين، والذي أراه أنه خلاف لا ينبني عليه عمل؛ إذ المقدم إعرابه محليّ والمؤخر مرفوع علىٰ الاعتبارين الابتداء أو اسم «ما». هذا بالنسبة للفظ وبالنسبة للمعنىٰ فالنفي متحقق في التركيبين، وإذا انتهينا إلىٰ إقرار ذلك تبين لك أنه لا وجه لمن تحامل علىٰ ابن مالك في تجويز ذلك، وأنَّ التصريح بعدم ورود خبر «ما» ظرفًا في القرآن يحتاج إلىٰ مراجعة[(١)].

فوائد حول استخدام «ما»:

أولاً: ورد في القرآن استخدام «ما» عاملة اتفاقًا لتقدمها وخبرها جملة فعلية ﴿ مَا هَٰٓؤُلَآءِ يَنطِقُونَ ﴾ [الأنبياء: ٦٥]، ﴿ وَمَا ٱللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِّلْعِبَادِ ﴾ [غافر: ٣١]، أو جار ومجرور ﴿ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾ [الأنعام: ٧٩]، ﴿ فَمَا هُم مِّنَ ٱلْمُعْتَبِينَ ﴾ [فصلت: ٢٤].

ثانيًا: اجتمع في قوله تعالىٰ: ﴿ وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ وَمَا هُوَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ ﴾ [آل عمران: ٧٨] جملة منسوخة بـ«ما» وغير منسوخة بها فالضمير «هو» في الأولىٰ في محل رفع مبتدأ، وفي الثانية في محل رفع اسم «ما»، وشبه الجملة ﴿ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ ﴾ في الأولىٰ في محل رفع خبر، وفي الثانية في محل نصب خبر «ما».

---

(١) انظر: دراسات الشيخ عضيمة (ق١)، (٣/ ٩٦، ١٠٣).

ثالثًا: يكثر دخول الباء الزائدة على خبر «ما» ﴿ وَمَآ أَنَا۠ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ ﴾ [ق: ٢٩]، ﴿ فَمَآ أَنتَ بِمَلُومٍ ﴾ [الذاريات: ٥٤]، ﴿ وَمَآ أَمْرُ فِرْعَوْنَ بِرَشِيدٍ ﴾ [هود: ٩٧]، ﴿ وَمَا هُوَ بِمَيِّتٍ ﴾ [إبراهيم: ١٧]، ﴿ وَمَآ أَنتَ عَلَيْهِم بِجَبَّارٍ ﴾ [ق: ٤٥]، ﴿ وَمَا هِىَ بِعَوْرَةٍ ﴾ [الأحزاب: ١٣] فيعرب ما بعدها: خبر «ما» العاملة عمل «ليس» منصوب، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على آخره منع من ظهورها انشغال المحل بحركة حرف الجر الزائد.

ومما يؤكد أن الحرف الزائد يؤتى به لوظيفة بلاغية هي توكيد المعنى وتقويته أو تأكيد النفي في كثير من الأحيان أنه لا يؤثر على اللفظ فلفظ الخبر بوجوده ونزعه سواء إذا ما كان الخبر اسمًا مقصورًا ﴿ وَمَا هُم بِسُكَٰرَىٰ ﴾ [الحج: ٢]، أو جمع مذكر سالمًا ﴿ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ﴾ [البقرة: ٨]، ﴿ وَمَآ أَنتُمْ لَهُۥ بِخَٰزِنِينَ ﴾ [الحجر: ٢٢]، ﴿ وَمَا هُم مِّنْهَا بِمُخْرَجِينَ ﴾ [الحجر: ٤٨]، أو جمع مؤنث سالم كما في قراءة شاذة ﴿ مَّا هُنَّ بِإِمَّهَٰتِهِمْ ﴾، وذلك لأن كلا الجمعين ينصب ويجر بعلامة إعرابية واحدة.

رابعًا: العطف على خبر «ما» له حكمان:

أ- وجوب الرفع: وذلك إذا كان العطف بـ«بل» «ما محمدٌ حاضرًا بل غائبٌ»، أو «لكن»: «ما زيدٌ قائمًا لكن قاعدٌ» وذلك لأنهما لعطف الجمل فالمرفوع بعدهما خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: بل هو غائب، لكن هو قاعد، وسرّ ذلك أنَّ «بل» و«لكن» يقتضيان الإيجاب فتقول: ما زيدٌ قائمًا ولا قاعدًا، على الراجح، وتقول: ما زيدٌ قائمًا ولا قاعد، على الجواز؛ لأنه يصير خبرًا لمبتدأ محذوف والتقدير: ولا هو قاعد.

ثانيًا: «لا»:

يهملها بنو تميم ويعملها الحجازيون بشروط ثلاثة:

أ- أن يكون اسمها وخبرها نكرتين.

ب- ألا يتقدم خبرها على اسمها.

ج- ألا ينتقض معناه بدخول إلا.

وشاهدها عند النحاة:

تَغَـرَّ فـلا شيءٌ عـلىٰ الأرض باقيًـا ولا وزرٌ مِمَّـا قـضىٰ الله واقيًـا

وورد دخول الباء في خبرها أيضًا ومنه قول الشاعر:

ومـا الـدنيا بباقيـةٍ لحـيٍّ وَلاَ أَحَـدٌ عَـلَىٰ الـدُّنيا بِبـاقِ

وبعضهم لا يشترط التنكير مستشهدًا بقول النابغة[1]:

وَحَلَّـت سَـوَادَ القَلْـبِ، لاَ أَنَـا بَاغِيًـا سِـوَاهَا، ولا في حُبِّهَـا مُتَرَاخِيًـا

ولاختلافهم في الشروط اختلفوا في وجودها في القرآن فهناك من يمنع؛ لأن إعمالها ضعيف ولم يرد منه في لسان العرب إلا ما لا بال به.

وهناك من يجيز لوقوع ذلك في آيات يستقيم معناها علىٰ إعمال «لا» عمل «ليس» مع صحة توفر الشروط كنحو قوله تعالىٰ: ﴿ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ ﴾ [يونس: ٦٢] وقبله بعضهم في تخريج ما قرئ تواترًا: ﴿ وَلَا جِدَالٌ فِي ٱلْحَجِّ ﴾ وإن كان المشهور عدم إعمالها لتكرارها فهي إذا كررت أهملت ﴿ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ [يونس: ٦٢]، ﴿ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمْ وَلَآ أَنتُمْ تَحْزَنُونَ ﴾ [الأعراف: ٤٩] وخاصة إذا كان الاسم معرفة ﴿ لَا ٱلشَّمْسُ يَنۢبَغِى لَهَآ أَن تُدْرِكَ ٱلْقَمَرَ وَلَا ٱلَّيْلُ سَابِقُ ٱلنَّهَارِ ﴾ [يس: ٤٠] والحق أن تجويز إعمالها فيما سبق لا حرج فيه، وقد قال بذلك ابن مالك[2].

ثالثًا: «إن»:

اختلفوا في إعمالها عمل «ليس» والسماع حجة علىٰ إعمالها فمن شواهدها:

---

(١) وقد استخدم ذلك المتنبي في قوله:

إِذَا الجُودُ لَمْ يُرْزَقْ خَلاَصًا مِنَ الأَذَىٰ *** فَلاَ الحمدُ مَكْسُوبًا، ولاَ المَالُ باقيًا

(٢) انظر: شرح التسهيل (١/ ٣٧٧).

إِن المَرْءُ مَيْتًا بِانْقِضاءِ حَياتِه وَلَكِنْ بِأَنْ يُبْغَىٰ عَلَيْهِ فَيُخْذَلا

ويخرج عليها قراءة سعيد بن جبير في قوله تعالىٰ: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادًا أَمْثَالُكُمْ ﴾ [الأعراف: ١٩٤] بتخفيف ﴿ إِنْ ﴾ ونصب ﴿ عِبَادًا ﴾، أي: ما الذين تدعونهم من دون الله أمثالكم في الإنسانية، وإنما هي حجارة. ومن كلام العرب: «إن أحدٌ خيرًا من أحدٍ إلا بالعافية».

وقد وردت في القرآن كثيرًا مهملة لانتقاضها بـ«إلا» ﴿ إِنْ أَنتَ إِلَّا نَذِيرٌ ﴾ [فاطر: ٢٣]، ﴿ إِن فِي صُدُورِهِمْ إِلَّا كِبْرٌ ﴾ [غافر: ٥٦]، ﴿ إِنْ عَلَيْكَ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ﴾ [الشورىٰ: ٤٨]، ﴿ إِنْ هَٰذَآ إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ ﴾ [يوسف: ٣١].

ولا يبعد إعمالها في قوله تعالىٰ: ﴿ إِنْ عِندَكُم مِّن سُلْطَٰنٍ بِهَٰذَآ ﴾ [يونس: ٦٨] فيكون شبه الجملة ﴿ عِندَكُم ﴾ في محل نصب خبر مقدم لـ«إن»، و﴿ سُلْطَٰنٍ ﴾ اسم «إن» مرفوع بالضمة المقدرة منع من ظهورها انشغال المحل بحركة حرف الجر الزائد.

وإن كان المعربون علىٰ عدم الإعمال وإعراب شبه الجملة خبرًا مقدمًا و«سلطان» مبتدأ مؤخرًا، وليس عندنا أثر لفظي يبين الإعمال من عدمه ومن ثَمَّ يرجح إعراب جمهور المعربين؛ إذ فيه حمل علىٰ الأصل وعدم النسخ، فإن قيل: يمتنع القول بالإعمال لأجل التقديم والتأخير أجيب بأن منهم من أجاز تغيير الرتبة.

رابعًا: «لات»:

أما لات فعملها أجمع عليه العرب، واختلف فيه النحاة[1] والجمهور علىٰ إعمالها عمل ليس فترفع المبتدأ وتنصب الخبر ولعملها شرطان:

الأول: كون مَعْمُولَيْهَا اسمي زمان.

---

(١) فهناك من يرىٰ أن المرفوع بَعْدَهَا مبتدأ حذف خبره، والمنصوب مفعول لفعل محذوف، وهناك من يرىٰ أنها تعمل عمل «إنَّ». التصريح (١/ ٦٦٠).

الثاني: حذف أحد معموليها.

أي لا تعمل إلا في الزمن وخاصة لفظ الحين ومنه قوله تعالىٰ: ﴿ وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [ص: ٣]، أو مرادفه ومنه قول الشاعر:

نَــدِمَ البُغَــاةُ وَلاَتَ سَــاعَةَ مَنْــدَمٍ وَالبَغْــيُ مَرْتَــعُ مُبْتَغِيــهِ وَخِــيمُ

فإن لم يتبعها الحين أو مرادفه أهملت ومنه قول الشاعر:

حَنَّــتْ نَــوَارِ وَلاَتَ هَنَّــا حَنَّــتِ وَبَــدا الَّــذِي كَانَــتْ نَــوَارِ أَجَنَّــتِ

فـ«هَنَّا» ظرف خبر مقدم، والمصدر المؤول «أن حنت» مبتدأ مؤخر، والتقدير: ولات هُنَالِكَ حنين.

ولا بد من حذف أحد معموليها فحذف الاسم منتشر شائع، وعليه إجماع القراء تواترًا ﴿ وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ فالتقدير: ولات الحين حين فرار، فحين خبرها والاسم محذوف، وكذلك في البيت التقدير: ولات الساعةُ ساعةَ مندمٍ.

وحذف الخبر وبقاء الاسم أقل شيوعًا من الأول وعليه القراءة شذوذًا ﴿ وَّلَاتَ حِينُ مَنَاصٍ﴾ أي: ولات حينُ مناص الحين، ويلاحظ أن تقدير الاسم من الخبر وتقدير الخبر من الاسم ومن ثَمَّ فلا يجمع بينهما.

وقد اجتمع إعمال هذه الحروف إهمالها تبعًا لتوفر الشروط واختلالها في مواضع كثيرة من التنزيل كقوله تعالىٰ: ﴿ مَّا هُنَّ أُمَّهَـٰتِهِمْ ۖ إِنْ أُمَّهَـٰتُهُمْ إِلَّا ٱلَّـٰٓـِٔى وَلَدْنَهُمْ ۚ﴾، فـ«ما» عاملة، و«إن» مهملة لانتقاضها بـ«إلا» ونظير ذلك قوله تعالىٰ: ﴿ مَا هَـٰذَا بَشَرًا إِنْ هَـٰذَآ إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾.

وعلىٰ ما أجازه سيبويه تكون «لا» عاملة ومهملة في قوله تعالىٰ: ﴿ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ فالأولىٰ عاملة والثانية مهملة لكون الاسم معرفة.

ثانيًا: ما ينصب المبتدأ ويرفع الخبر:

إنَّ وأخواتها

تعريفها:

أحرف ناسخة تدخل علىٰ الجملة الاسمية فتنصب المبتدأ ويصير اسمًا لها وترفع الخبر ويصير خبرًا لها.

قال تعالىٰ: ﴿ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [التحريم: ١] فلفظ الجلالة مبتدأ وغفور خبره.

وقال تعالىٰ: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [البقرة: ١٧٣] فلفظ الجلالة اسم إنَّ منصوب وغفور خبرها مرفوع.

عددها:

مذهب سيبويه والمحققين أنها خمسة باعتبار «إنَّ» بفتح الهمزة وكسرها حرفا واحدا؛ لاتفاقهما في المعنىٰ، ومعه ليت، لعلّ، لكنّ، كأنّ، ومن ثَمَّ تسمَّىٰ بالأحرف الخمسة.

عملها:

تنصب المبتدأ وترفع الخبر، وتأتي لزيادة معنىٰ عن الإخبار كالتوكيد أو التشبيه أو الاستدراك، وإليك بيان صور اسمها وخبرها.

أ- اسم إنَّ وأخواتها.

يأتي اسم إنَّ ظاهرًا ومبهمًا ومضمرًا ومحذوفا ومَحْكِيًّا.

١ - الاسم الظاهر: يقع اسم إنَّ ظاهرًا منصوبًا بعلامة أصلية سواء كان مفردًا ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ ﴾ [الذاريات: ٥٨]، أو اسم جنس جمعي: ﴿ إِنَّ ٱلْبَقَرَ تَشَٰبَهَ عَلَيْنَا ﴾ [البقرة: ٧٠]، أو اسم جنسي أحادي ﴿ وَنَبِّئْهُمْ أَنَّ ٱلْمَآءَ قِسْمَةٌۢ بَيْنَهُمْ ﴾ [القمر: ٢٨]، أو اسم جمع ﴿ إِنَّ ٱلْقَوْمَ ٱسْتَضْعَفُونِى ﴾ [الأعراف: ١٥٠]، أو جمع تكسير ﴿ إِنَّ رُسُلَنَا يَكْتُبُونَ مَا تَمْكُرُونَ ﴾ [يونس: ٢١]، ﴿ إِنَّ لَدَيْنَآ أَنكَالاً ﴾ [المزمل: ١٢]، وينصب بالفتحة

المقدرة للمناسبة ﴿ إِنَّ أَبِي يَدْعُوكَ ﴾ [القصص: ٢٥]، أو للتعذر ﴿ إِنَّ ٱلْهُدَىٰ هُدَى ٱللَّهِ ﴾ [آل عمران: ٧٣]، وبعلامة فرعية فينصب بالكسرة ﴿ إِنَّ ٱلْحَسَنَٰتِ يُذْهِبْنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ ﴾ [هود: ١١٤]، وبالألف ﴿ إِنَّ أَبَانَا لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴾ [يوسف: ٨]، وبالياء ﴿ إِنَّ ٱلْمُتَّقِينَ فِى جَنَّٰتٍ وَنَهَرٍ ﴾ [القمر: ٥٤].

٢- الاسم المبهم: فيقع اسم إشارة مبنيا علىٰ السكون في محل نصب ﴿ إِنَّ هَٰذَآ أَخِى ﴾ [ص: ٢٣]، ﴿ إِنَّ ذَٰلِكَ لَحَقُّ ﴾ [ص: ٦٤]، أو اسما موصولا كذلك ﴿ إِنَّ ٱلَّذِى فَرَضَ عَلَيْكَ ٱلْقُرْءَانَ لَرَآدُّكَ إِلَىٰ مَعَادٍ ﴾ [القصص: ٨٥]، ويقع اسم إشارة مبنيا علىٰ الكسر في محل نصب ﴿ إِنَّ هَٰذِهِۦ تَذْكِرَةٌ ﴾ [الإنسان: ٢٩]، ﴿ إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ لَشِرْذِمَةٌ قَلِيلُونَ ﴾ [الشعراء: ٥٤]، أو اسما موصولا مبنيا علىٰ الفتح في محل نصب ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ قَالُوا۟ رَبُّنَا ٱللَّهُ ثُمَّ ٱسْتَقَٰمُوا۟ تَتَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ﴾ [فصلت: ٣٠]، ﴿ وَلَٰكِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ يَفْتَرُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ ﴾ [المائدة: ١٠٣].

٣- الاسم المضمر: ولا يكون إلا ضميرا متصلا مبنيًا علىٰ السكون في محل نصب اسم إِنَّ ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾ [الحجر: ٩]، ﴿ إِنِّىٓ أَنَا۠ أَخُوكَ ﴾ [يوسف: ٦٩]، أو ليت ﴿ يَٰلَيْتَنِى قَدَّمْتُ لِحَيَاتِى ﴾ [الفجر: ٢٤]، ولعلّ ﴿ لَّعَلِّىٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ ﴾ [غافر: ٣٦]، أو لكنَّ ﴿ وَلَٰكِنِّىٓ أَرَىٰكُمْ قَوْمًا تَجْهَلُونَ ﴾ [هود: ٢٩]، أو أَنَّ ﴿ لِيَعْلَمَ أَنِّى لَمْ أَخُنْهُ بِٱلْغَيْبِ ﴾ [يوسف: ٥٢]، ويبنىٰ علىٰ الفتح ﴿ إِنَّكَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴾ [يس: ٣]، ﴿ لَعَلَّكَ بَٰخِعٌ نَّفْسَكَ ﴾ [الشعراء: ٣]، ﴿ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّىٌّ يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ ﴾ [النور: ٣٥].

ويبنىٰ علىٰ الكسر ﴿ إِنَّكِ كُنتِ مِنَ ٱلْخَاطِـِٔينَ ﴾ [يوسف: ٢٩]، ويبنىٰ علىٰ الضم ﴿ إِنَّهُۥ رَبِّىٓ أَحْسَنَ مَثْوَاىَ ﴾ [يوسف: ٢٣]، ﴿ وَلَٰكِنَّهُمْ قَوْمٌ يَفْرَقُونَ ﴾ [التوبة: ٥٦]، ﴿ لَعَلَّهُۥ فِتْنَةٌ ﴾ [الأنبياء: ١١١]، ﴿ كَأَنَّهُۥ هُوَ ﴾ [النمل: ٤٢].

٤- الاسم المحذوف: ولا يكون إلا ضمير الشأن أو القصة، ويطرد حذفه مع «أَنْ» المخففة كما سيأتي، وورد حذفه مع «إِنَّ» المشددة[(١)] وعليه تخريج قراءة ﴿ إِنَّ هَٰذَٰنِ

(١) انظر السفر الأول من النحو القرآني (ص١٩٤، ١٩٥).

لَسَٰحِرَٰنِ ﴾ [طه: ٦٣] بتشديد «إِنَّ» ورفع «هذان» وقوله ﷺ: «إِنَّ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ القِيَامَةِ المُصَوِّرُونَ»(١) وورد في أشعارهم مع «إنَّ» في قول الأخطل:

إِنَّ مَنْ يَدْخُلِ الكَنِيسَةَ يَوْمًا يَلْقَ فِيهَا جآذِرًا وَظِبَاءَ

وقول الآخر:

يَا حَارِ إِنَّكَ مَيِّتٌ وَمُحَاسَبٌ وَاعْلَمْ بِأَنَّ: كَمَا تَدِينُ تَدانُ

ومع لكن في قول المتنبي:

وَمَا كُنْتُ مِمَّنْ يَدْخُلُ العِشْقُ قَلبَه وَلكِنَّ مَنْ يُبْصِرْ جُفُونَكِ يَعْشَقِ

ومع لعلّ في قول القائل:

تَأَنَّ وَلَا تَعْجَلْ بِلَوْمِكَ صَاحِبًا لَعَلَّ لَهُ عُذْرٌ وَأَنْتَ تَلُومُ

برفع «عُذْر» وقيل هو لحن.

٥- ويقع حرفا محكيا مرادا لفظه كقوله ﷺ: «فإِنَّ لَوْ يفتح عمل الشيطان»(٢) أو جملة كقولنا: إِنَّ جادَ الحقُّ رجلٌ كريم. وقوله ﷺ: «فَإِنَّ عليْكَ السَّلامُ تحيَّةُ الموْتَى»(٣).

ب- خبر إِنَّ وأخوتها.

يأتي خبرها مفردا ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ ﴾ [المائدة: ٢]، وجملة اسمية ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ ﴾ [لقمان: ٣٤]، أو فعلية ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يُدَٰفِعُ عَنِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ﴾ [الحج: ٣٨]، أو ظرفا ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَواْ ﴾ [النحل: ١٢٨]، ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا ﴾ [التوبة: ٤٠]، أو جار ومجرور ﴿ إِنَّ ٱلْأَرْضَ لِلَّهِ ﴾ [الأعراف: ١٢٨].

---

(1) من حديث ابن مسعود رواه البخاري (٥٦٠٦)

(2) من حديث أبي هريرة رواه مسلم (٢٦٦٤).

(3) من حديث أبي جري الهجيمي رواه أبو داود (٥٢٠٩).

وإليك تفصيل كل نوع:

١ - الخبر المفرد: وهو ما ليس جملة ولا شبه جملة، فيأتي مرفوعا بالضمة الظاهرة ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ بَصِيرٌۢ بِٱلْعِبَادِ ﴾ [غافر: ٤٤]، ﴿ لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ قَرِيبٌ ﴾[(١)] [الشورىٰ: ١٧]، ﴿ وَإِذْ نَتَقْنَا ٱلْجَبَلَ فَوْقَهُمْ كَأَنَّهُۥ ظُلَّةٌ وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُۥ وَاقِعٌۢ بِهِمْ ﴾ [الأعراف: ١٧١]، ﴿ كَأَنَّهُنَّ ٱلْيَاقُوتُ وَٱلْمَرْجَانُ ﴾ [الرحمن: ٥٨] ولم يقع خبر «ليت» مفردا في القرآن، وشاهده من الشعر قول أبي فراس:

ويـا ليـت مَـا بيْنِـي وبَيْنَـكَ عَـامِرٌ وبَيْنِـي وَبَـيْنَ العَـالَمِينِ خَـرَابُ

أو مرفوعًا بالضمة المقدرة للمُناسبة ﴿ إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ ضَيْفِى ﴾ [الحجر: ٦٨]، ﴿ إِنَّهُۥ رَبِّىٓ ﴾ [يوسف: ٢٣]، ﴿ وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا ﴾ [الأنعام: ١٥٣]، أو للتعذر ﴿ إِنَّ ٱلْهُدَىٰ هُدَى ٱللَّهِ ﴾ [آل عمران: ٧٣]، أو للثقل ﴿ إِنَّ مَا تُوعَدُونَ لَأَتٍ ﴾ [الأنعام: ١٣٤]، أو للحكاية مرفوعا إذا قلنا: إِنَّهُ جاد الحقُّ، أو إِنَّ سعادتي أن تزورني، إِنَّ مفتاح الجنة لا إله إِلَّا الله، محمد رسول الله.

أو يأتي مرفوعًا بعلامة فرعية ﴿ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ [البقرة: ٢٥١]، ﴿ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَكُمْ لِلْحَقِّ كَٰرِهُونَ ﴾ [الزخرف: ٧٨]، ﴿ وَأَنَّهُم مُّفْرَطُونَ ﴾ [النحل: ٦٢]، وقد اجتمعا في ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِّلنَّاسِ عَلَىٰ ظُلْمِهِمْ ۖ وَإِنَّ رَبَّكَ لَشَدِيدُ ٱلْعِقَابِ ﴾ [الرعد: ٦].

ويأتي اسما مبنيا في محل رفع خبر «إِنَّ» أو إحدىٰ أخواتها سواء كان مضمرًا ﴿ كَأَنَّهُۥ هُوَ ﴾[(٢)] [النمل: ٤٢]، أو مبهما ﴿ قُلْ إِنَّ ٱلْخَٰسِرِينَ ٱلَّذِينَ[(٣)] خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُمْ وَأَهْلِيهِمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ﴾ [الزمر: ١٥].

---

(١) الآية الوحيدة التي جاء فيها اسم لعلّ وخبرها مفردين ظاهرين.

(٢) ضمير منفصل مبني علىٰ الفتح في محل رفع خبر «كَأَنَّ».

(٣) اسم موصول مبني علىٰ الفتح في محل رفع خبر «إِنَّ».

٢- الخبر الجملة، ويعرب كجملة مستقلًا ثم يقال: والجملة (الفعلية أو الاسمية) في محل رفع خبر (كذا).

أ- الجملة الاسمية: يأتي الخبر جملة اسمية مكونة من مبتدأ وخبر مفردين ﴿ وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُم مَّانِعَتُهُمْ حُصُونُهُم مِّنَ ٱللَّهِ ﴾ [الحشر: ٢]، أو في حكم المفردين ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ [البقرة: ٦] أي: إنذارك وعدمه سواء عليهم.

ويأتي جملة اسمية خبرها شبه جملة مقدم على المبتدأ ﴿ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ [البقرة: ١٠٧] شبه جملة ﴿ لَهُۥ ﴾ خبر مقدم و﴿ مُلْكُ ﴾ مبتدأ مؤخر والجملة الاسمية في محل رفع خبر «أَنَّ» ومثلها ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَهُمْ جَنَّٰتٌ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ ﴾ [البروج: ١١]، وقوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ ﴾ [لقمان: ٣٤].

ويأتي جملة اسمية خبرها جملة اسمية كقوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَمَاتُواْ وَهُمْ كُفَّارٌ أُوْلَٰٓئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ ٱللَّهِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلنَّاسِ أَجْمَعِينَ ﴾ [البقرة: ١٦١].

أو جملة اسمية خبرها جملة فعلية؛ كقوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَآ أَنزَلْنَا مِنَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلْهُدَىٰ مِنۢ بَعْدِ مَا بَيَّنَّٰهُ لِلنَّاسِ فِى ٱلْكِتَٰبِ أُوْلَٰٓئِكَ يَلْعَنُهُمُ ٱللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ ٱللَّٰعِنُونَ ﴾ [البقرة: ١٥٩]، وكذلك قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَاجَرُواْ وَجَٰهَدُواْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أُوْلَٰٓئِكَ يَرْجُونَ رَحْمَتَ ٱللَّهِ ﴾ [البقرة: ٢١٨] ولكن شتان بين الفريقين.

وفي مواضع عديدة جاءت الجملة الاسمية جملة شرطية فتكون أداة الشرط مبتدأ ويكون الشرط والجزاء خبره والجملة جميعا في محل رفع خبر «إِنَّ» ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ أَنَّهُۥ مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوٓءًۢا بِجَهَٰلَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُۥ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [الأنعام: ١٥٤]، وقوله تعالى: ﴿ كُتِبَ عَلَيْهِ أَنَّهُۥ مَن تَوَلَّاهُ فَأَنَّهُۥ يُضِلُّهُۥ ﴾ [الحج: ٤]، وقوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلصَّٰبِـِٔينَ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ [البقرة: ٦٢].

ويقع الخبر جملة اسمية منسوخة بـ«كان»[(١)] ﴿ يَٰلَيۡتَهَا كَانَتِ ٱلۡقَاضِيَةَ ﴾ [الحاقة: ٢٧]، ﴿ يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ مَعَهُمۡ فَأَفُوزَ فَوۡزًا عَظِيمًا ﴾ [النساء: ٧٣]، ﴿ إِنَّهُۥ كَانَ تَوَّابَۢا ﴾ [النصر: ٣]، ﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمۡ كَانُواْ يَكۡفُرُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ ﴾ [البقرة: ٦١].

ب- الجملة الفعلية: وهو أكثر الأنواع ورودًا في القرآن الكريم، وهو النوع الوحيد الذي وقع خبرا لـ«إنَّ» وأخواتها جميعا وخاصة الجملة الفعلية التي فعلها مضارع ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظۡلِمُ ٱلنَّاسَ شَيۡـًٔا ﴾ [يونس: ٤٤]، ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُ بِٱلۡعَدۡلِ وَٱلۡإِحۡسَٰنِ ﴾ [النحل: ٩٠]، ﴿ وَأَنَّهُۥ يُحۡيِ ٱلۡمَوۡتَىٰ ﴾ [الحج: ٦]، ﴿ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ ﴾ [عبس: ٣]، ﴿ لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ ﴾ [البقرة: ٢١]، ﴿ يَٰلَيۡتَ قَوۡمِي يَعۡلَمُونَ ﴾ [يس: ٢٦]، ﴿ يَٰلَيۡتَنَا نُرَدُّ ﴾ [الأنعام: ٢٧]، ﴿ كَأَنَّهُمۡ لَا يَعۡلَمُونَ ﴾ [البقرة: ١٠١]، ﴿ كَأَنَّهُمۡ إِلَىٰ نُصُبٖ يُوفِضُونَ ﴾ [المعارج: ٤٣]، ﴿ وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَهُمۡ يَجۡهَلُونَ ﴾ [الأنعام: ١١١]، ﴿ وَلَٰكِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ يَجۡحَدُونَ ﴾ [الأنعام: ٣٣]، ثم الفعل الماضي ﴿ أَلَمۡ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ بِٱلۡحَقِّ ﴾ [إبراهيم: ١٩]، ﴿ أَوۡ تَقُولَ لَوۡ أَنَّ ٱللَّهَ هَدَىٰنِي لَكُنتُ مِنَ ٱلۡمُتَّقِينَ ﴾ [الزمر: ٥٧]، ﴿ إِنَّآ أَعۡطَيۡنَٰكَ ٱلۡكَوۡثَرَ ﴾ [الكوثر: ١]، ﴿ يَٰلَيۡتَنِي قَدَّمۡتُ لِحَيَاتِي ﴾ [الفجر: ٢٤]، ﴿ فَلَمۡ تَقۡتُلُوهُمۡ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ قَتَلَهُمۡۚ وَمَا رَمَيۡتَ إِذۡ رَمَيۡتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ ﴾ [الأنفال: ١٧]، ﴿ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ سَلَّمَ ﴾ [الأنفال: ٤٣] ولم يقع خبر كأنَّ أو لعلَّ في القرآن فعلا ماضيا وجاء في الحديث قوله ﷺ: «لَعَلَّ اللهَ اطَّلَعَ عَلَىٰ أَهْلِ بَدْرٍ»[(٢)].

تنبيه: حول وقوع جملة الطلب خبرًا

الأصل ألا يقع فعل الأمر خبرا عن المبتدأ؛ لأن الأمر طلب، والطلب إنشاء، والأصل في الأخبار الإخبار، ومن ثَمَّ لا يجيز أكثر النحو يين وقوع جملة الطلب خبرا،

---

(١) تعمدت النَّصَّ علىٰ ذلك؛ لأن كثيرًا من الأكابر يدرجون هذا النوع تحت الخبر الجملة الفعلية، والنسخ لا يُغَيِّر نوع الجملة، ومثلت بـ«ليت»؛ لأن الشيخ عضيمة رحمه الله نص علىٰ أن خبر «ليت» لم يقع جملة اسمية في القرآن الكريم، انظر: دراسات (ق١)، (٢/ ٥٨٦).

(2) من حديث علي رواه البخاري (٣٧٦٢).

وأجاز ذلك بعضهم مع «إنَّ» ومن الناحية التطبيقية نجدهم متفقين علىٰ إعراب جملة ﴿ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ [آل عمران: ٢١] خبرا عن «إنَّ» في قوله تعالىٰ: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِـَٔايَـٰتِ ٱللَّهِ وَيَقْتُلُونَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَيَقْتُلُونَ ٱلَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِٱلْقِسْطِ مِنَ ٱلنَّاسِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ [آل عمران: ٢١] ويستدلون بالآية أيضا علىٰ وقوع الفاء في خبر «إنَّ»؛ لأنه زيادة في التوكيد فلا يغير المعنىٰ بخلاف «لعل وكأنَّ وليت» فأجمعوا علىٰ منع دخول الفاء في خبرها؛ لأنه يغير المعنىٰ وقالوا: إنَّ الذي سوغ الاقتران بالفاء تضمن الموصول معنىٰ الشرط أي: مَنْ يكفُر ويقتُل فبشره بعذاب أليم.

واختار ابن عطية أن تكون الجملة الطلبية خبرًا في قوله تعالىٰ: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ جَآءُو بِٱلْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِّنكُمْ ۚ لَا تَحْسَبُوهُ شَرًّا لَّكُم ۖ ﴾ [النور: ١١][(١)].

والذي أراه -والله أعلم- أَنَّ جملة ﴿ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ واقعة في جواب شرط مقدر دل عليه السياق وجملة الشرط والجزاء واقعة خبرًا لـ«إنَّ» ويكون ذلك من قبيل الإخبار بجملة الشرط كنظائره في التنزيل.

٣- الخبر شبه الجملة[(٢)]:

أولاً- صوره:

يأتي شبه الجملة ظرفًا منصوبًا مضافًا، وتكون شبه الجملة في محل رفع خبر «إنَّ» أو إحدىٰ أخواتها. ﴿ وَإِنَّ ٱللَّهَ لَمَعَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾ [العنكبوت: ٦٩]، ﴿ إِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا ﴾ [الشرح: ٦]، ﴿ يَـٰلَيْتَ بَيْنِى وَبَيْنَكَ بُعْدَ ٱلْمَشْرِقَيْنِ ﴾ [الزخرف: ٣٨]. ووقع في غير القرآن غير مضاف ومنه قول النابغة:

زعَــمَ البَــوَارِحُ أنّ رِحْلَتَنَــا غــداً ....

---

(١) انظر: دراسات للشيخ عضيمة (ق٣)، (١/ ٢٥٠).

(٢) لم يقع خبر «لكنَّ»، ولا «لعلَّ» شبه جملة في القرآن.

ويخرج عليه قوله ﷺ: «إِنَّ قَعْرَ جَهَنَّمَ لسبعين خَرِيفًا»(١).

ويأتي جارًا ومجرورًا في محل رفع خبر «إِنَّ» أو إحدىٰ أخواتها ﴿ إِنَّ ٱلْمُجْرِمِينَ فِى ضَلَٰلٍ وَسُعُرٍ ﴾ [القمر: ٤٧]، ﴿ يَٰلَيْتَ لَنَا مِثْلَ مَآ أُوتِىَ قَٰرُونُ ﴾ [القصص: ٧٩]، ﴿ كَأَنَّ فِىٓ أُذُنَيْهِ وَقْرًا ﴾ [لقمان: ٧]، ﴿ قُلْ إِنَّ ٱلْأَمْرَ كُلَّهُۥ لِلَّهِ ﴾ [آل عمران: ١٥٤].

ثانيًا- رتبته:

رتبة معمولي الحرف الناسخ محفوظة بمعنىٰ أَنَّهُ لا يتقدم الخبر علىٰ الاسم ولا علىٰ الناسخ وعدم تقديمه علىٰ الناسخ مجمع عليه مفردًا، أو جملة أو شبه جملة؛ لأن الحرف لا يعمل فيما قبله، أما تقديمه علىٰ الاسم فمجمعٌ عليه في المفرد والجملة أمَّا شبه الجملة فيتقدم علىٰ اسمه جوازًا ووجوبًا.

أ- تقديمه وجوبا:

يتقدم الخبر شبه الجملة علىٰ اسمه وجوبًا في حالتين:

١- إذا اتصل بالاسم ضمير يعود علىٰ بعض الخبر ومثاله عند النحاة «إِنَّ عِنْد هندٍ عبدَها» و«إِنَّ في الدار مالكَها» وذلك لامتناع عود الضمير علىٰ متأخرً في اللفظ والرتبة كما سبق بيانه - ولم أر من مثَّل له بآية من كتاب الله وهو في التنزيل ومنه قوله تعالىٰ: ﴿ فَإِنَّ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ ذَنُوبًا مِّثْلَ ذَنُوبِ أَصْحَٰبِهِمْ فَلَا يَسْتَعْجِلُونِ ﴾ [الذاريات: ٥٩] لاشتمال وصف النكرة علىٰ ضمير يعود علىٰ الاسم ﴿ أَصْحَٰبِهِمْ ﴾.

٢- إذا اقترن الاسم بلام الابتداء؛ لامتناع وقوعها بعد «إِنَّ» إذ لا يجتمع حرفان بمعنىٰ واحد متتاليين، وذلك كثير في التنزيل ﴿ إِنَّ فِى هَٰذَا لَبَلَٰغًا لِّقَوْمٍ عَٰبِدِينَ ﴾ [الأنبياء: ١٠٦]، ﴿ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَأَيَةً ﴾ [الشعراء: ٨]، ﴿ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً ﴾ [آل عمران: ١٣]، ﴿ وَإِنَّ لَكَ لَأَجْرًا غَيْرَ مَمْنُونٍ ﴾ [القلم: ٣]، ﴿ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَأَيَٰتٍ ﴾ [السجدة: ٢٦]، ﴿ إِنَّ

(١) من حديث حذيفة بن اليمان و أبي هريرة رواه الحاكم في المستدرك (٨٧٤٩).

عَلَيْنَا لَلْهُدَىٰ ﴿١٢﴾ وَإِنَّ لَنَا لَلْآخِرَةَ وَالْأُولَىٰ ﴾ [الليل ١٢، ١٣].

٣- إذا كان الاسم نكرة محضة لا مسوِّغ لها؛ لأن شبه الجملة لو تأخَّرَ يلتبس الوصف بالخبر، ومثل لها ابن هشام بقوله تعالىٰ: ﴿ إِنَّ لَدَيْنَا أَنكَالًا وَجَحِيمًا ﴾ [المزمل: ١٢] وظاهر كلامه أنها مثال لوجوب توسط الخبر بين الناسخ والاسم، ومع ذلك لم يُشِر أحد من شراح التوضيح إلىٰ هذه الحالة والحمد لله الذي هدانا إليها(١)، ومنه ﴿ فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا ﴿٥﴾ إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا ﴾ [الشرح: ٥، ٦].

ب- تأخيره وجوبا، يجب تأخير خبر شبه الجملة إذا اقترن بلام الابتداء(٢) (المزحلقة) ويصير مثل أخويه المفرد والجملة إذا اقترنا بها وهو كثير أيضا في التنزيل ﴿ إِذْ قَالُوا لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَىٰ أَبِينَا مِنَّا وَنَحْنُ عُصْبَةٌ إِنَّ أَبَانَا لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴾ [يوسف: ٨]، ﴿ وَإِنَّنَا لَفِي شَكٍّ مِّمَّا تَدْعُونَا إِلَيْهِ مُرِيبٍ ﴾ [هود: ٦٢]، ﴿ وَإِنَّهُمْ عِندَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفَيْنَ ﴾ [ص: ٤٧].

وقد اجتمع وجوب تأخير الخبر ووجوب تقديمه في قوله تعالىٰ: ﴿ وَإِنَّ لَكَ لَأَجْرًا غَيْرَ مَمْنُونٍ ﴿٣﴾ وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ ﴾ [القلم: ٣، ٤].

ج- جواز توسطه وتأخيره، وذلك إذا لم يكن واجب التوسط بأن يكون الاسم معرفة قال ﷺ: ﴿ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا ﴾ [التوبة: ٤٠]، وقال موسىٰ عليه السلام: ﴿ إِنَّ مَعِيَ رَبِّي سَيَهْدِينِ ﴾ [الشعراء: ٦٢]، ومنه قوله تعالىٰ: ﴿ إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ ﴿٢٥﴾ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُم ﴾ [الغاشية: ٢٥، ٢٦].

---

(١) انظر: أوضح المسالك (١/ ٢٩٧/ ٢٩٨)، والتصريح بمضمون التوضيح (٢/ ١٩١)، وقد حمل الشيخ خالد كلام ابن هشام علىٰ الجواز.

(٢) اقتصروا علىٰ ذكر هذه الحالة ويضاف إليها إذا كان الاسم ضميرا متصلاً كقوله تعالىٰ: ﴿ وَقَالَ اللَّهُ إِنِّي مَعَكُمْ ﴾ [المائدة: ١٢] وإنما لم ينصوا عليها؛ لأن الخبر بأنواعه الثلاثة متأخر وجوبا في هذه الحالة.

فوائد وتنبيهات:

أولاً: يجوز تعدد خبر «إنَّ وأخواتها»[1] قال تعالىٰ: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ ﴾ [الذاريات: ٥٨]، وقال: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [البقرة: ١٧٣]، ويحتمله ﴿ إِنَّا مَعَكُم مُّسْتَمِعُونَ ﴾ [الشعراء: ١٥]، ﴿ إِنَّكَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ ۝ عَلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴾ [يس: ٣، ٤]، ﴿ إِنَّ إِلَٰهَكُمْ لَوَاحِدٌ ۝ رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ [الصافات: ٤، ٥]، ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ ٱللَّهَ يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ ﴾ [الفتح: ١٠]، وهذا أولىٰ من التقدير والتأويل ولا يأباه السياق بل يرجحه أحيانًا.

ثانيا: يجوز حذف خبر «إنَّ» وأخواتها، إذا كان مفهوما من السياق وشاهده قوله تعالىٰ: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ٱلَّذِى جَعَلْنَٰهُ لِلنَّاسِ سَوَآءً ٱلْعَٰكِفُ فِيهِ وَٱلْبَادِ ۚ وَمَن يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍۭ بِظُلْمٍ نُّذِقْهُ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ [الحج: ٢٥] الخبر محذوف دل عليه جواب الشرط والتقدير ﴿ نُّذِقْهُ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ وذلك أولىٰ من القول بزيادة الواو؛ لضعف زيادتها ولورود الحذف في صحيح الكلام كقوله ﷺ للمهاجرين في شأن الأنصار: «**ألستم تعرفون ذلك لهم؟**» قالوا: بلىٰ، قال: «**فإنَّ ذلك**»[2] أي: فإنَّ ذلك الذي تعرفونه مكافأة منكم لهم، وكقول عمر بن عبد العزيز لرجل: «إن ذاك، لعلّ ذاك»، أي: إنَّ ذاك كما قلت، ولعلَّ ذاك يحدث.

وهناك آيات أخرىٰ في القرآن تحتمل حذف الخبر ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِٱلذِّكْرِ لَمَّا جَآءَهُمْ ۖ وَإِنَّهُۥ لَكِتَٰبٌ عَزِيزٌ ﴾ [فصلت: ٤١] فالتقدير: إنَّ الذين كفروا معذبون، أو مهلكون، أو مُعانِدُون دل عليه قوله تعالىٰ: ﴿ أَفَمَن يُلْقَىٰ فِى ٱلنَّارِ ﴾ [فصلت: ٤٠] ويحتمل أن تكون الآية بدلًا مما قبلها ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ ءَايَٰتِنَا لَا يَخْفَوْنَ عَلَيْنَآ ﴾ [فصلت: ٤٠]

---

(١) يقولون: إن القياس يقتضي عدم تعدد خبر «إنَّ»؛ لأنها عملت تشبيهًا بالفعل، والفعل لا يقتضي مرفوعين وكذلك «إنَّ» فيجعلون الثاني والثالث خبرًا لمحذوف.

(2) ذكره ابن سلام في غريب الحديث (٢/ ٢٧١).

فيكون تقدير الخبر: إن الذين كفروا لا يخفوْن علينا وهذا رأي الزمخشري، وذهب آخرون إلىٰ أنه مذكور ووضعوا له أربعة احتمالات(١).

ثالثًا: إذا وقع اسم «إنَّ» ضميرًا متصلا متبوعا بضمير منفصل يعادله جاز اعتبار الخبر مفردًا وجاز اعتباره جملة(٢) كقوله تعالىٰ: ﴿ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْأَعْلَىٰ ﴾ [طه: ٦٨]، ﴿ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الإسراء: ١]، ﴿ أَنَّهُمْ هُمُ ٱلْفَآئِزُونَ ﴾ [المؤمنون: ١١١].

رابعًا: إذا كان المبتدأ ضمير منفصلا يتحول إلىٰ متصل بدخول الناسخ عليه قال ﷺ: ﴿ وَأَنَا۠ بَرِىٓءٌ مِّمَّا تُجْرِمُونَ ﴾ [هود: ٣٥]، وقال الشيطان لمن كفر: ﴿ إِنِّى بَرِىٓءٌ مِّنكَ ﴾ [الحشر: ١٦]، وأمر الله نبيَّه أن يقول: ﴿ وَأَنَا۠ مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴾ [يونس: ٩٠]، وأثنىٰ علىٰ من قال: ﴿ إِنَّنِى مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴾ [فصلت: ٣٣].

خامسًا: تدخل الفاء علىٰ خبر «إنَّ» إذا كان اسمها موصولًا تشبيهًا للموصول بالشرط ووقع ذلك في أكثر من آية ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ فَتَنُوا۟ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا۟ فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ ﴾ [البروج: ١٠]، ﴿ قُلْ إِنَّ ٱلْمَوْتَ ٱلَّذِى تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُۥ مُلَٰقِيكُمْ ﴾ [الجمعة: ٨]، ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ قَالُوا۟ رَبُّنَا ٱللَّهُ ثُمَّ ٱسْتَقَٰمُوا۟ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ [الأحقاف: ١٣].

سادسًا: يجوز زيادة الباء في خبر «إنَّ» إذا وقعت في حيز النفي مفيدة معنىٰ «أَوَلَيْسَ» وعلىٰ ذلك قوله تعالىٰ: ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّ ٱللَّهَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَلَمْ يَعْىَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يُحْۦِىَ ٱلْمَوْتَىٰ ﴾ [الأحقاف: ٣٣] فكان المعنىٰ: أو ليس الله بقادر.

سابعًا: للمشابهة بين «عسَى» «ولعلّ» يدخل علىٰ خبر لعلّ «أَنْ» إذا كان جملة فعلية ومن ذلك قوله ﷺ: «**لعل أحدكم أَنْ يكون ألحن بحجته**»(٣) وقوله ﷺ: «**لعل الله أَنْ**

---

(١) انظر: الدر المصون (٩/ ٥٢٩، ٥٣٠).

(٢) انظر: الجزء الأول من النحو القرآن (ص١٩٠).

(3) من حديث أم سلمة رواه البخاري (٢٥٣٤).

يجعل في ذلك»[1].

ثامنًا: غلب علىٰ اسم «كَأَنَّ» في القرآن أن يكون ضميرا للغيبة «كأنّه، كأنهم، كأنها، كأنَّهُنَّ» مما جعل الشيخ عضيمة يَنصُّ علىٰ أن اسم «كَأَنَّ» كان ضميرا للغيْبة[2] وهو إطلاق يستحق التقييد بـ«غالبًا» وإلَّا كان غير دقيق؛ لأن اسم «كَأَنَّ» وقع في القرآن اسمًا ظاهرًا في موضعين: ﴿ وَيْكَأَنَّ ٱللَّهَ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ وَيَقْدِرُ ﴾ [القصص: ٨٢]، ﴿ كَأَنَّ فِيٓ أُذُنَيْهِ وَقْرًا ﴾ [لقمان: ٧].

تاسعًا: وقع الإخبار عن النكرة بالمعرفة في القرآن الكريم كقوله تعالىٰ: ﴿ فَإِنَّ حَسْبَكَ ٱللَّهُ ﴾ [الأنفال: ٦٢]، وقوله تعالىٰ: ﴿ إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِى بِبَكَّةَ مُبَارَكًا ﴾ [آل عمران: ٩٦].

عاشرًا: من المواقع التي ذكرها بعض المفسرين والمعربين للمصدر المؤول المكون من أَنَّ واسمها وخبرها وقوعه مفعولا معه في قوله تعالىٰ: ﴿ ذَٰلِكُمْ فَذُوقُوهُ وَأَنَّ لِلْكَٰفِرِينَ عَذَابَ ٱلنَّارِ ﴾ [الأنفال: ١٤] وبعضهم يرىٰ أن واو المعية لم تقع صراحة في القرآن.

حادي عشر: هناك فرق بين ﴿ إِنَّ رَبَّكُمْ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴾ [النحل: ٧]، ﴿ وَإِنَّهُۥ لَكِتَٰبٌ عَزِيزٌ ﴾ [فصلت: ٤١] فالأولىٰ من تعدد الخبر لصلاحية الاسمين للإخبار والثانية من قبيل وصف الخبر.

ثاني عشر: اجتمع أنواع خبر «إنَّ» في قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ ۗ إِنَّ ذَٰلِكَ فِى كِتَٰبٍ ۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ ﴾ [الحج: ٧٠] فخبر ﴿ أَنَّ ﴾ الأولى شبه جملة ﴿ فِى كِتَٰبٍ ﴾، والثانية مفرد ﴿ يَسِيرٌ ﴾، وكذا في قوله تعالى: ﴿ قَالُوا۟ يَٰمُوسَىٰٓ إِنَّ فِيهَا قَوْمًا جَبَّارِينَ وَإِنَّا لَن نَّدْخُلَهَا حَتَّىٰ يَخْرُجُوا۟ مِنْهَا فَإِن يَخْرُجُوا۟ مِنْهَا فَإِنَّا

(١) من حديث أبي هريرة أو أبي سعيد رواه مسلم (٢٧).

(٢) انظر: دراسات (ق١)، (١/ ٢٨١).

دَٰخِلُونَ ﴾ [المائدة: ٢٢] فخبر الأولى شبه جملة ﴿ فِيهَا ﴾، والثانية جملة ﴿ لَن نَّدۡخُلَهَا ﴾، والثالثة مفرد ﴿ دَٰخِلُونَ ﴾، وفي قول مؤمن آل فرعون: ﴿ لَا جَرَمَ أَنَّمَا تَدۡعُونَنِيٓ إِلَيۡهِ لَيۡسَ لَهُۥ دَعۡوَةٞ فِي ٱلدُّنۡيَا وَلَا فِي ٱلۡأٓخِرَةِ وَأَنَّ مَرَدَّنَآ إِلَى ٱللَّهِ وَأَنَّ ٱلۡمُسۡرِفِينَ هُمۡ أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِ ﴾ [غافر: ٤٣] على اعتبار ﴿ هُمۡ ﴾ ضمير فصل لا محل له من الإعراب.

معاني الحروف الناسخة:

إِنَّ، وأَنَّ، للتوكيد، ليت تَمَنِّي، لعلَّ رَجَاء، لكنّ للاستدراك، كأنّ للتشبيه.

هذا هو الأصل في معاني الأحرف الناسخة، وقد تستعمل أحيانا في معانٍ أخرىٰ يوضحها السياق.

١- إِنَّ وأَنَّ لتوكيد النسبة، ونفي الشك عنها، والإنكار لها ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ ﴾ [النساء: ٤٨]، ﴿ فَعَلِمُوٓاْ أَنَّ ٱلۡحَقَّ لِلَّهِ ﴾ [القصص: ٧٥]، ﴿ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ لَوَٰقِعٞ ۝٧ مَّا لَهُۥ مِن دَافِعٖ ﴾ [الطور: ٧، ٨]، ﴿ إِنَّ أَرۡضِي وَٰسِعَةٞ ﴾ [العنكبوت: ٥٦].

ب- فإن لم يتدخل السياق بالاستثناء ونحوه لمعنىٰ التوكيد أو إضعافه بقيت علىٰ الإطلاق، كقولك لأخيك: إنك خاسرٌ إن لم تطع ربك، فإذا أطاع ربه لم يخسر، ومنه قوله تعالىٰ: ﴿ إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَفِي خُسۡرٍ ۝٢ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَتَوَاصَوۡاْ بِٱلۡحَقِّ وَتَوَاصَوۡاْ بِٱلصَّبۡرِ ﴾ [العصر: ٢، ٣]، فأصحاب الصفات الأربع غير خاسرين، وقد يفهم الاستثناء بالقرائن الخارجية المقامية كقوله تعالىٰ: ﴿ إِنَّكُمۡ وَمَا تَعۡبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ أَنتُمۡ لَهَا وَٰرِدُونَ ﴾ [الأنبياء: ٩٨] فمعلوم أن عباد الصليب من الواردين والمسيح عليه السلام وأمّه منهم بريئان.

وتأتي «أَنَّ» بمعنىٰ «لعَلَّ»؛ كقول العرب: اذهب إلىٰ السوق أنك تأتيني بكذا، أي: لعلك، وخرج عليه الجمهور قوله تعالىٰ: ﴿ وَمَا يُشۡعِرُكُمۡ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتۡ لَا يُؤۡمِنُونَ ﴾ [الأنعام: ١٠٩] أي لعلها[1].

---

(١) انظر: أثر السياق من (ص٣٤٨-٣٥٣).

٢- «ليت»: للتَمَنِّي والتمني يكون للممكن وغير الممكن، ويغلب علىٰ استخدامها أن تكون لغير الممكن والمستحيل وقوعه؛ كقول الظالمين حين يرون العذاب ﴿ يَٰلَيۡتَنَا نُرَدُّ ﴾ [الأنعام: ٢٧]، ﴿ يَٰلَيۡتَنَآ أَطَعۡنَا ٱللَّهَ وَأَطَعۡنَا ٱلرَّسُولَا۠ ﴾ [الأحزاب: ٦٦]، ﴿ يَٰلَيۡتَنِي قَدَّمۡتُ لِحَيَاتِي ﴾ [الفجر: ٢٤] وذلك لاستحالة الرجوع ونظيره قول أبي العتاهية:

فَيَا لَيْتَ الشَّبَابَ يَعُودُ يَوْمًا فَأُخْبِرَهُ بِمَا فَعَلَ المَشِيبُ

وقد يكون التمني للممكن حدوثه وإن كان صعبًا؛ كقول قوم موسىٰ: ﴿ يَٰلَيۡتَ لَنَا مِثۡلَ مَآ أُوتِيَ قَٰرُونُ ﴾ [القصص: ٧٩] ونظيره قول أبي فراس لسيف الدولة:

فَلَيْتَكَ تَحْلُو وَالحَيَاةُ مَرِيرَةٌ وَلَيْتَكَ تَرْضَىٰ وَالأَنَامُ غِضَابُ

ولا أدري إذا قلنا للعرب: ليتكم تتحدون، من أي النوعين يكون.

ومن ثَمَّ فمن الخطأ أن نقول: لَيْتَ غَدًا يأتي، أو الشَّمْسَ تَغْرُبُ، إلا علىٰ سبيل الاستخدام البلاغي للدلالة علىٰ انقطاع الرجاء في تغير الأحوال، أو أن تكون قاصدا بالغد أو الشمس الحرية مثلا.

ومن العبارات المستخدمة «يا ليت شعري» ومعناها: يا ليتني أعلم، ولذا يغلب الإتيان باستفهام بعدها.

٣- «لعلّ» حرف للترجِّي[(١)] أو التَّوَقُّع؛ لأن الرجاء لا يكون للمحال بل للشيء المتوقع حدوثه وهذا الفارق بينها وبين ليت، فلا يقال: لعل الشباب يعود، أما قول فرعون: ﴿ لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ ۝٣٦ أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ ﴾ [غافر: ٣٦، ٣٧] فدليل علىٰ جهله وغبائه وكذبه[(٢)].

---

(١) يُحْمَلُ الترجي في القرآن الكريم علىٰ النسبة للمخاطب؛ إذ هو مستحيل في حق الله تعالىٰ، فإذا قيل للمخاطب: لعلك أي علىٰ رجائك، ولعلَّكُم أي: علىٰ رجائكم وهكذا.

(٢) انظر مغني اللبيب (ص ٢٧٩) وهذه من لطائف المفسرين، وكأنه يريد مِن فرعون أن يقول: ليتني؛ ليكون فصيحا، وهذه من أسرار القرآن في حكاية الأقوال؛ كما حذر يعقوب عليه السلام أبناءه من الكذب =

وهذا الرجاء والتوقع يكون للمحبوب كقولنا: لعلَّ الله يرحمنا، قال تعالىٰ: ﴿ لَعَلَّ ٱللَّهَ يُحۡدِثُ بَعۡدَ ذَٰلِكَ أَمۡرٗا ﴾ [الطلاق: ١]، ﴿ لَّعَلَّكُمۡ تَعۡقِلُونَ ﴾ [يوسف: ٢]، ﴿ لَّعَلِّيٓ ءَاتِيكُم مِّنۡهَا بِقَبَسٍ ﴾ [طه: ١٠]، أما المكروه فيكون استخدامها للإشفاق؛ كقوله تعالىٰ لمصطفاه ﷺ : ﴿ فَلَعَلَّكَ بَٰخِعٞ نَّفۡسَكَ عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِمۡ إِن لَّمۡ يُؤۡمِنُواْ بِهَٰذَا ٱلۡحَدِيثِ أَسَفًا ﴾ [الكهف: ٦].

ب- تأتي لعل للتعليل بمعنىٰ: لِكذا، ويرفض البصريون ذلك، ومن ورودها:

للتعليل عند المثبتين قوله تعالىٰ: ﴿ فَقُولَا لَهُۥ قَوۡلٗا لَّيِّنٗا لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوۡ يَخۡشَىٰ ﴾ [طه: ٤٤] أي: ليتذكر، وقوله تعالىٰ: ﴿ كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ ﴾ [البقرة: ١٨٣] أي: لتحصلوا التقوىٰ، ويؤيد استخدامها للتعليل قوله تعالىٰ: ﴿ وَلِتَبۡلُغُوٓاْ أَجَلٞا مُّسَمّٗى وَلَعَلَّكُمۡ تَعۡقِلُونَ ﴾ [غافر: ٦٧] أي: ولتعقلوا عطفًا علىٰ العلة قبلها ﴿ وَلِتَبۡلُغُوٓاْ ﴾، ويقال: «اعمل لعلك تأخذ أجرك» أي: لتأخذ أجرك.

ج- تأتي لعل للاستفهام؛ كقوله تعالىٰ: ﴿ وَمَا يُدۡرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ ﴾ [عبس: ٣] أي: أهو يزكَّىٰ ما يدريك؟ ويرفض البصريون أيضا معنىٰ الاستفهام ويثبته الكوفيون وتبعهم ابن مالك وابن هشام ودليل إثباته دون تأويل قوله ﷺ للصحابي، وهو في الصحيح، وقد خرج إليه مستعجلاً: «لعلنا أعجلناك»(١) أي: أنحن أعجلناك تخرج مستعجلاً؟

٤- «لكنّ»، في معناها ثلاثة أقوال:

الأول: أنها للاستدراك،

والثاني: أنها للتوكيد ويصاحبها معنىٰ الاستدراك،

والثالث: أنها تستخدم للاستدراك والتوكيد، إذ لا يتناقضان، بل يتضافران تأمل

= بقوله: ﴿ يَأۡكُلَهُ ٱلذِّئۡبُ ﴾ وأثبت كذب أَبْنَائِهِ بقولهم: ﴿ فَأَكَلَهُ ٱلذِّئۡبُۖ ﴾ والذئب يفترس لا يأكل، فلو كان الفاعل ذئبا لعادوا ببقايا أخيهم.

(١) من حديث أبي سعيد رواه البخاري (١٧٨).

قوله تعالىٰ: ﴿ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ ﴾ [الأنفال: ١٧] فهو توكيد لأنَّ الرَّمي من الله واستدراك عن الظن بأنَّ الذي قضىٰ عليهم ما رماه الرسول ﷺ ، وكذلك صدر الآية ﴿ فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ قَتَلَهُمْ ﴾ [الأنفال: ١٧]، فهي تنسب لما بعدها حكمًا مخالفا لما قبلها، وتؤكد نسبته لما بعدها أو نسبة ما بعدها.

وتكون أحيانا للاستدراك فقط إذا اختلف سابقها ولاحقها؛ كقولهم: زيدٌ شجاع لكنه بخيل؛ لأن الشجاعة يلازمها الكرم فأنت تستدرك ذلك بإعلام السامع أنه خلاف ظنك، وبعضهم لا يجيز: ما زيد قائمًا لكنه شارب؛ لعدم وجود رابط بين ما قبلها وما بعدها ومن ثَمَّ فليس هناك ما يُسْتَدرك.

ولك أن تتأمل قوله تعالىٰ حكاية عن حوار المنافقين مع المؤمنين: ﴿ يُنَادُونَهُمْ أَلَمْ نَكُن مَّعَكُمْ ۖ قَالُوا۟ بَلَىٰ ﴾ [الحديد: ١٤] فربما يتوهم من الجواب إقرارهم بأنَّ المنافقين أقاموا الحجة عليهم بمشاركتهم المؤمنين في أفعال الدين في الدنيا من صلاة وصيام ونحوه، ولكنهم استدركوا ببيان سبب خسرانهم ﴿ وَلَٰكِنَّكُمْ فَتَنتُمْ أَنفُسَكُمْ وَتَرَبَّصْتُمْ وَٱرْتَبْتُمْ وَغَرَّتْكُمُ ٱلْأَمَانِىُّ حَتَّىٰ جَآءَ أَمْرُ ٱللَّهِ وَغَرَّكُم بِٱللَّهِ ٱلْغَرُورُ ﴾ [الحدود: ١٤]، ومن ثَمَّ كان العاقبة أنهم والكافرين سواء ﴿ فَٱلْيَوْمَ لَا يُؤْخَذُ مِنكُمْ فِدْيَةٌ وَلَا مِنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ۚ مَأْوَىٰكُمُ ٱلنَّارُ ۖ هِىَ مَوْلَىٰكُمْ ۖ وَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ ﴾ [الحديد: ١٥].

أمَّا تجريدها من معنىٰ الاستدراك فأراه ضعيفا وإن مثلوا له بقولهم: لو جاءني أكرمته لكنه لم يجئ، قاصدين أنَّ «لو» تفيد المعنىٰ بدون لكنَّ ومن ثم فهي زائدة للتوكيد؛ لأنها لا تخلو من استدراكٍ أيضا فأنت تستدرك أن يظن السامع بك النسيان مثلا، أو إنك تعني مجيئه علىٰ صورة معينة لم يجئ لك بها، ثُمَّ إنه لا ضرر في اجتماع أدوات تؤدي معنىٰ واحد اتفاقا ما لم يتواليا.

أما قوله تعالىٰ: ﴿ وَلَوْ أَرَىٰكَهُمْ كَثِيرًا لَّفَشِلْتُمْ وَلَتَنَٰزَعْتُمْ فِى ٱلْأَمْرِ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ سَلَّمَ ﴾ [الأنفال: ٤٣] فالاستدراك تضمن معنىٰ النفي أي سلَّم فما أراكهم كثيرًا.

٥- «كأنَّ» وهي للتشبيه[١] في الغالب ﴿ كَأَنَّهُمْ حُمُرٌ مُّسْتَنفِرَةٌ ﴾ [المدثر: ٥٠]، ﴿ كَأَنَّهُنَّ ٱلْيَاقُوتُ وَٱلْمَرْجَانُ ﴾ [الرحمن: ٥٨]، ﴿ كَأَنَّهُۥ ظُلَّةٌ ﴾ [الأعراف: ١٧١]، ﴿ طَلْعُهَا كَأَنَّهُۥ رُءُوسُ ٱلشَّيَـٰطِينِ ﴾ [الصافات: ٦٥].

وتخرج عن معنىٰ التشبيه إلىٰ معان أخرىٰ منها:

أ- الشك: وهو غلبة الظن مع الشك في خلافه، ومنه في التنزيل قوله تعالىٰ حكاية عن بلقيس مجيبة سليمان عليه السلام: ﴿ قِيلَ أَهَـٰكَذَا عَرْشُكِ قَالَتْ كَأَنَّهُۥ هُوَ ﴾ [النمل: ٤٢] فهي لم تجزم لرجاحة عقلها، ولاحتمال أن يكون شبيها لعرشها وإن كان قوي الشبه به[٢].

ب- التحقيق: دون تشبيه وهو مذهب الكوفيين والزجاج ولا يثبته أكثر البصريين ودار بينهم حوار[٣] فيما استشهد علىٰ هذا المعنىٰ من قول الشاعر راثيا:

فَأَصْبَحَ بَطْنُ مَكَّةَ مُقْشَعِرًّا ... كَأَنَّ الأَرْضَ لَيْسَ بِهَا هِشَامُ

ولو أنهم احتكموا إلىٰ التنزيل ما أنكروا ولا تكلفوا التأويل، إذ التحقيق بيِّن في قوله تعالىٰ: ﴿ وَيْكَأَنَّ ٱللَّهَ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ وَيَقْدِرُ ﴾ [القصص: ٨٢] وكذا في قوله تعالىٰ: ﴿ وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَـٰفِرُونَ ﴾ [القصص: ٨٢]؛ إذ لا شك في عدم فلاح الكافرين وفي أن الأرزاق بِيَدِ رب العالمين، وإن كانت الآية الثانية تحتمل أن تكون الكاف للتعليل أي: لأنَّه لا يفلح الكافرون[٤] علىٰ المعنىٰ الذي خرج عليه ابن مالك البيت المستشهد به.

---

(١) لم يثبت لها أكثر البصريين غيره، ويحملون ما ظاهره خلاف ذلك علىٰ التشبيه أيضًا ويقال: الأصل ﴿ كَأَنَّهُمْ حُمُرٌ مُّسْتَنفِرَةٌ ﴾، فقدمت الكاف وفتحت همزت «إن» ومن ثَمَّ فهي للتشبيه المؤكد انظر: الجنىٰ الداني (ص٥٧).

(٢) انظر: روح المعاني (١٩/ ٣٠٨).

(٣) انظر: شرح التسهيل (٢/ ٧٥٦)، والجنىٰ الداني (ص٥٧١، ٥٧٢)، مغني اللبيب (ص ٥٣، ٥٤).

(٤) انظر: روح المعاني (٢٠/ ١٨٤، ١٨٥).

ج- التقريب: قاله الكوفيون، وحملوا عليه قولهم: كأنك بالشتاء مقبل، وكأنك بالفرج آتٍ وقول الحسن: «كأنك بالدنيا لم تكن، وبالآخرة لم تزل» ورجح المرادي في ذلك التشبيه[١].

تنبيه:

يستخدم العرب «أَنَّ» بمعنىٰ «لعلّ» فيقولون: ائتِ السوق أنك تشتري لنا شيئًا أي: لعلك، ووجه جمهور المفسرين والنحاة قوله تعالىٰ: ﴿ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ [الأنعام: ١٠٩] علىٰ هذه اللغة، وذهب ابن عاشور إلىٰ أنها علىٰ بابها، وإلىٰ أَنَّ «ما» في الآية نكرة بمعنىٰ «شيء» وقد ناقشت ذلك بالتفصيل فارجع إليه[٢].

دخول (ما) الكافة علىٰ «إنَّ» وأخواتها

تدخل (ما) الزائدة علىٰ إِنَّ وأخواتها فتؤثر تأثيرين:

الأول: تكفها عن العمل، فيصير ما بعدها مبتدأً وخبرًا كما كان ولا تأثير لـ«إِنَّ» وأخواتها عليه: ﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ ﴾ [الحجرات: ١٠]، ﴿ أَنَّمَآ إِلَـٰهُكُمْ إِلَـٰهٌ وَٰحِدٌ ﴾ [الكهف: ١١٠]، ﴿ إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ ﴾ [الرعد: ٧]، ﴿ إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ﴾ [البقرة: ١١]، ﴿ إِنَّمَا ٱلْمَسِيحُ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﴾ [النساء: ١٧١]، ﴿ فَإِنَّمَا عَلَيْكَ ٱلْبَلَٰغُ ﴾ [آل عمران: ٢٠].

الثاني: تزيل اختصاصها بالجملة الاسمية فتجعلها صالحة للدخول علىٰ الجملة الفعلية: ﴿ فَمَنِ ٱهْتَدَىٰ فَإِنَّمَا يَهْتَدِى لِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَن ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا ﴾ [يونس: ١٠٨]، ﴿ كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِى ٱلسَّمَآءِ ﴾ [الأنعام: ١٢٥]، ﴿ كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى ٱلْمَوْتِ ﴾ [الأنفال: ٦]، ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟ ﴾ [فاطر: ٢٨]، ﴿ إِنَّمَا يَفْتَرِى ٱلْكَذِبَ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ ﴾ [النحل: ١٠٥]، ﴿ فَكَأَنَّمَآ أَحْيَا ٱلنَّاسَ جَمِيعًا ﴾ [المائدة: ٣٢]،

---

(١) انظر: الجنىٰ الداني (ص ٥٧٣).

(٢) انظر: كتابنا أثر السياق (من ص٣٤٨ إلىٰ ص٣٥٣).

﴿ كَأَنَّمَآ أُغْشِيَتْ وُجُوهُهُمْ قِطَعًا مِّنَ ٱلَّيْلِ مُظْلِمًا ﴾ [يونس: ٢٧].

وقد اجتمع التأثيران في قوله تعالىٰ: ﴿ قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ﴾ [الأنبياء: ١٠٨]، وتحتمل «ما» في الأولى الموصولية.

وقد اجتمع إعمال إنَّ وإهمالها في أكثر من موضع كقوله تعالىٰ: ﴿ قَالُوٓاْ إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ ﴾ [البقرة: ١٤]، ﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوٓاْ إِنَّمَا ٱلْبَيْعُ مِثْلُ ٱلرِّبَوٰاْ ﴾ [البقرة: ٢٧٥]، ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَٰلَ ٱلْيَتَٰمَىٰ ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا ﴾ [النساء: ١٠].

تنبيهات:

الأول: (ما) تَكُف إنَّ وأخواتها عن العمل وتزيل اختصاصها بالجملة الاسمية فَتُهَيِّئُهَا للدخول علىٰ الفعلية ما عدا (ليت) فإنها تبقىٰ علىٰ اختصاصها بالجملة الاسمية، فلا يقال: ليتما يأتي محمدٌ، ويجوز معها إعمال «ليت» وإهمالها، وشاهد ذلك في كتب النحو جميعها بيت النابغة.

قَالَتْ: أَلاَ لَيْتَمَا هَذَا الحَمَامُ لَنَا إِلَىٰ حَمَامَتِنَا أَوْ نِصْفِهِ فَقَدِ

الذي رُوِيَ بنصب (الحمام) علىٰ الإعمال فيكون بدلا من اسم إنَّ المنصوب محلًا لأنه اسم إشارة، والرفع علىٰ الإهمال فيكون بدلًا من المبتدأ المرفوع محلا بعد «ليتما»، وهنا يجدر الإشارة إلىٰ أنَّ كثيرًا من المصنفين يطلقون علىٰ (ما) الداخلة علىٰ إنَّ وأخواتها ما الزائدة، والتدقيق عندي أنها لا تكون زائدة إلا مع «لَيْتَ» حال إعمالها فقط، أمَّا في حال إهمالها ومع باقي أخوتها فهي كافة، لأن الزائد لا يؤثر في الإعراب وهي مؤثرة في هذه الأدوات.

الثاني: لم تدخل (ما) علىٰ «ليت» ولا «لكنَّ» ولا «لعلَّ» في التنزيل، ودخلت علىٰ «إنَّ» و«أنَّ» و«كأنَّ» ولم يتبعها مع «كأنَّ» إلا جملة فعلية فعلها ماضٍ: ﴿ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ ٱلنَّاسَ جَمِيعًا ﴾ [المائدة: ٣٢]، أو مضارع ﴿ كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِي ٱلسَّمَآءِ ﴾ [الأنعام: ١٢٥] ومن شواهد دخولها علىٰ «لعلّ» قول الشاعر:

أَعِدْ نَظَرًا يَا عَبْدَ قَيسٍ لعلَّمَا أَضَاءَتْ لَكَ النَّارُ الحِمَارَ المقيَّدا

وعلىٰ «لكنّ» قول الشاعر:

واللهِ مَـــا أَخْـــشَىٰ حَكِـــيمًا وَرَهْطَـــهُ وَلَكِـــنَّمَا يَخْـــشَىٰ أَبَـــاكَ حَكِـــيمُ

الثالث: سمع عن العرب إعمال «إنَّ» مع دخول «ما» فروىٰ الأخفش والكسائي عنهم سماعا: «إنما زيدًا قائمٌ» بنصب زيد، ولم يرد نظيره في التنزيل واختلف النحاة في إعمالها قياسًا في باقي أخوات «إنَّ» فمنهم من أجاز، ومنهم من منع، ومنهم من أجاز في البعض دون الآخر، وليس لأحدهم دليل من السماع[(١)].

مسألة:

تقع «ما» أحيانا محتملة لأن تكون كافة ولأن تكون موصولة وعلىٰ ذلك تحتمل أنَّ الإعمال في الموصولة والإهمال لأجل الكافة والمعوَّل عليه في ذلك السياق كقوله تعالىٰ: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةَ وَٱلدَّمَ وَلَحْمَ ٱلْخِنزِيرِ وَمَآ أُهِلَّ بِهِۦ لِغَيْرِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١٧٣].

فعلىٰ قراءة الجمهور لا تكون إلا كافة لنصب الميتة بـ﴿حَرَّمَ﴾، وعلىٰ قراءة ﴿حُرِّمَ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةَ﴾ بالبناء المجهول ورفع الميتة تحتمل الموصولية والكافة[(٢)]، ونظيره في الاحتمالية قوله تعالىٰ: ﴿قَالَ إِنَّمَآ أُوتِيتُهُۥ عَلَىٰ عِلْمٍ﴾ [القصص: ٧٨]؛ لعدم وجود قرينة لفظية تعيِّن إحداهما؛ إذ الخبر شبه جملة، وقوله تعالىٰ: ﴿وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُۥ بَشَرٌ﴾ [النحل: ١٠٣].

إذ المرفوع «بشر» يحتمل الخبرية علىٰ معنىٰ إنَّ الذي يعلمه بشر، وتكون موصولة، ويحتمل الفاعلية لـ«يعلم» فتكون كافة ومن ثَمَّ أجاز ابن هشام الموصولية في قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ﴾ [فاطر: ٢٨]. فالعلماء فاعل علىٰ الكافة وخبر للموصولة وعائد الصلة مستتر أي: إنَّ الذين يخشون الله العلماء: وجعل استخدام «ما» للعقلاء من قبيل: ﴿أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَـٰنُكُمْ﴾ [النساء: ٣] بإطلاقه علىٰ جماعة العقلاء.

---

(١) انظر: التصريح (٢/ ٦٣-٦٥).

(٢) الفريد (١/ ٤٠٧).

وما ذهب إليه ابن هشام يؤيده السياق والاستخدام، وإن رفضه الفرَّاء الذي يجيز الاحتمال إن كانت «ما» لغير العاقل فتقول: إنما سكنت دارُك بالرفع فتكون موصولة، ودارَك بالنصب فتكون كافة، أما إن كانت للعاقل نحو: «إنما ضربت أخاك» يتعين عنده أن تكون كافة فلا يقال: إنما ضربت أخوك بالرفع علىٰ الموصولية قال: لأنَّ العرب لا تكاد تجعل (ما) للنَّاس، أي العاقل، واستخدام (ما) للعاقل، استخدام ثابت في التنزيل كما مثل ابن هشام بأنواع من يعقل ومنه ﴿ وَيَسْتَخْلِفْ مِنۢ بَعْدِكُم مَّا يَشَآءُ ﴾ [الأنعام: ١٣٣] فالاستخلاف للعقلاء، وكذا لإرادة الإبهام: ﴿ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ ﴾ [ص: ٣٨] هو آدم عليه السلام ، وعليه فقد رأيت مواضع في التنزيل تحمل علىٰ ما أجازه ابن هشام في آية فاطر وذلك قوله تعالىٰ: ﴿ إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأٓخِرِ وَأَقَامَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَى ٱلزَّكَوٰةَ وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا ٱللَّهَ ﴾ [التوبة: ١٨]، وقوله تعالىٰ: ﴿ إِنَّمَا يَفْتَرِى ٱلْكَذِبَ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِـَٔايَـٰتِ ٱللَّهِ ﴾ [النحل: ١٠٥] وإن كان جعلها كافة أرجح لسببين:

الأول: صناعي. وهو الخلو من الحذف والتقدير.

الثاني: معنوي. وهو إفادة معنىٰ الحصر والقصر الذي لا نجده مع الموصولة، ومن ثَمَّ قال ابن هشام عند توجيه آية فاطر: جزم النحاة بأَنَّ (ما) كافة[(١)].

فائدة:

يقتضي علم الرسم أو الكتابة (الإملاء) أن يُفَرَّق بين كتابة (ما) الموصولة و(ما) الكافة بالانفصال والاتصال، فترسم الموصولة منفصلة ﴿ إِنَّ مَا تُوعَدُونَ لَـَٔاتٍ ﴾ [الأنعام: ١٣٤]، وترسم الكافة متصلة: ﴿ إِنَّمَا ذَٰلِكُمُ ٱلشَّيْطَـٰنُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَآءَهُۥ ﴾ [آل عمران: ١٧٥]، ﴿ إِنَّمَآ أَشْكُواْ بَثِّى وَحُزْنِىٓ إِلَى ٱللَّهِ ﴾ [يوسف: ٨٥].

وجاء في رسم المصحف اتصال الموصولة: ﴿ إِنَّمَا تُوعَدُونَ لَصَادِقٌ ﴾ [الذاريات: ٥]، ﴿ إِنَّمَا تُوعَدُونَ لَوَٰقِعٌ ﴾ [المرسلات: ٧]، ﴿ لَا جَرَمَ أَنَّمَا تَدْعُونَنِىٓ إِلَيْهِ لَيْسَ لَهُۥ دَعْوَةٌ فِى

---

(١) انظر مغني اللبيب (٤٠٥، ٤٠٦)، ودراسات للشيخ عضيمة (ق١)، (١/ ٥٠٩-٥١٥).

ٱلدُّنۡيَا وَلَا فِي ٱلۡأٓخِرَةِ ﴾ [غافر: ٤٣] علىٰ خلاف القاعدة الإملائية والذي يعين نوعها السياق الواردة فيه، وضوابط علم النحو.

ومن بديع اجتماع الموصولة والكافة متصلين في آية واحدة أو برسم إملائي واحد قوله تعالىٰ: ﴿ وَلَا تَحۡسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَنَّمَا نُمۡلِي لَهُمۡ خَيۡرٞ لِّأَنفُسِهِمۡۚ إِنَّمَا نُمۡلِي لَهُمۡ لِيَزۡدَادُوٓاْ إِثۡمٗا ﴾ [آل عمران: ١٧٨].

فالأولىٰ يتعين أن تكون موصولة أو مصدرية أي موصول حرفي أو اسمي ولا تكون كافة؛ لأنها لو كانت كافة لانتصب ﴿ خَيۡرٞ ﴾[(١)]، والثانية يتعين أن تكون كافة ولا تكون موصولة حرفيا أو اسميا؛ لأن لام التعليل لا تقع في جملة الخبر[(٢)].

همزة «إنَّ»:

لهمزة «إِنَّ» ثلاثة أحوال:

أ- وجوب الكسر[(٣)]، وذلك إذا صحَّ الابتداء بها لفظا أو معنىٰ وعلامة ذلك عدم جواز أن يسُدَّ المصدر مسدّها ومسدٍّ معموليها؛ لأنَّ الكلام معها لا يؤول بمفرد.

ب- وجوب الفتح، وذلك إن لم يصح الابتداء بها، وكانت غير مستغنية بمعموليه عن زيادة لارتباطها بموقع إعرابيّ، وعلامة ذلك صلاحية أن يسد المصدر مسدها ومسد معموليها؛ لأن الكلام معها يؤول بمفرد.

ج- جواز الفتح والكسر، وذلك إذا وقعت في موقع يجوز فيه اعتبار الابتداء، ويصح فيه تأويلها ومعموليها بمصدر.

---

(١) الفريد (١/ ٦٦٤).

(٢) الدر المصون (٣/ ٥٠٥).

(٣) يقولون: الأصل الكسر والفتح فرع عنه، انظر: شرح التسهيل (٢/ ١٩).

أولا: حالات وجوب الكسر:

يجب الكسر إذا وقعت في الابتداء حقيقة.

أولا: إذا وقعت في بداية الكلام ﴿ إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ ﴾ [الكوثر: ١]، ﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ ﴾ [القدر: ١]، ﴿ إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا ﴾ [الفتح: ١]، ﴿ إِنَّآ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِۦٓ ﴾ [نوح: ١]، سواء كان في بداية السور كما سبق أو عند الانتقال من كلام لآخر وذلك كثير في التنزيل ﴿ إِنَّا جَعَلْنَٰهَا فِتْنَةً لِّلظَّٰلِمِينَ ﴿٦٣﴾ إِنَّهَا شَجَرَةٌ تَخْرُجُ فِىٓ أَصْلِ ٱلْجَحِيمِ ﴾ [الصافات: ٦٣، ٦٤].

ثانيا: إذا وقعت بعد أداة لا تغيِّر الحكم بالابتداء لما بعدها وهي:

أ- «أَلَا» الاستفتاحية؛ لأنَّ اعتبار الجملة يجعل ما بعدها كلاما مفيدا ﴿ أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ [يونس: ٦٢]، ﴿ أَلَآ إِنَّهُم فِى مِرْيَةٍ مِّن لِّقَآءِ رَبِّهِمْ ۗ أَلَآ إِنَّهُۥ بِكُلِّ شَىْءٍ مُّحِيطٌۢ ﴾ [فصلت: ٥٤]، ﴿ أَلَآ إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ ﴾ [يونس: ٥٥].

ب- «كَلَّا» للردع والزجر؛ لأنها تبطل كلاما ويستأنف بعدها آخر ﴿ كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ ﴾ [المطففين: ١٥]، ﴿ كَلَّآ ۖ إِنَّهَا لَظَىٰ ﴾ [المعارج: ١٥]، ﴿ كَلَّآ إِنَّهَا تَذْكِرَةٌ ﴾ [عبس: ١١]، ﴿ كَلَّآ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَيَطْغَىٰٓ ﴾ [العلق: ٦].

ج- «حيث، إذ»؛ لأنهما ملازمتان الإضافة للجمل؛ فما بعدها بداية، فتقول: حيث إنني، وإذ إنني، ولا تقول حيث أنني، وهو خطأ شائع، إلا عند من أجاز إضافتها للمفرد فإنه يصوِّب ذلك والحق معه؛ لأن حجته السماع.

د- بعد النداء بأداة ملفوظة: ﴿ يَٰلُوطُ إِنَّا رُسُلُ رَبِّكَ لَن يَصِلُوٓاْ إِلَيْكَ ﴾ [هود: ٨١]، ﴿ يَٰمُوسَىٰٓ ﴿١١﴾ إِنِّىٓ أَنَا۠ رَبُّكَ ﴾ [طه: ١١، ١٢]، ﴿ يَٰٓأَبَتِ إِنِّىٓ أَخَافُ أَن يَمَسَّكَ عَذَابٌ ﴾ [مريم: ٤٥]، أو مقدرة ﴿ رَبِّ إِنِّى وَهَنَ ٱلْعَظْمُ مِنِّى ﴾ [مريم: ٤]، ﴿ رَبَّنَآ إِنَّنَآ ءَامَنَّا فَٱغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا ﴾ [آل عمران: ١٦].

هـ- بعد أداة القسم حرفا: ﴿ وَٱلْعَصْرِ ۝١ إِنَّ ٱلْإِنسَـٰنَ لَفِى خُسْرٍ ﴾ [العصر: ١، ٢]، ﴿ وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْحَكِيمِ ۝٢ إِنَّكَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴾ [يس: ٢، ٣]، ﴿ وَٱلَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ ﴾ [الليل: ١]، ﴿ إِنَّ سَعْيَكُمْ لَشَتَّىٰ ﴾ [الليل: ٤]، ﴿ حمٓ ۝١ وَٱلْكِتَـٰبِ ٱلْمُبِينِ ۝٢ إِنَّآ أَنزَلْنَـٰهُ فِى لَيْلَةٍ مُّبَـٰرَكَةٍ ﴾ [الدخان: ١، ٢، ٣]، أو مع ذكر فعل القسم ﴿ وَيَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ إِنَّهُمْ لَمِنكُمْ وَمَا هُم مِّنكُمْ ﴾ [التوبة: ٥٦]، ﴿ أَهَـٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ أَقْسَمُوا۟ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَـٰنِهِمْ ۙ إِنَّهُمْ لَمَعَكُمْ ﴾ [المائدة: ٥٣]، ويتأكد الكسر لدخول اللام على الخبر ﴿ لَمِنكُمْ ﴾، ﴿ لَمَعَكُمْ ﴾.

و- بعد حتىٰ الابتدائية، كقولهم: «مرض زيدٌ حتىٰ إنهم لا يرجونه» وفي الأثر: «حتَّىٰ إنَّ الرمَّانَة لتشبعُ السكنَّ»(١).

ز- بعد «بلى» و«نَعَمْ» من أحرف الجواب فنقول: نعم إنك قلت كذا، وإذا قال لك قائل: ألست أخاك؟ تقول له: بَلَىٰ إنك أَخِي، مجيبا بالإثبات مؤكدًا مقالك، ومنه في التنزيل ﴿ بَلَىٰٓ إِنَّ رَبَّهُۥ كَانَ بِهِۦ بَصِيرًۢا ﴾ [الإنشقاق: ١٥]

ثالثا: إذا وقعت في بداية جملة مرتبطة بما قبلها سواء كان لها محل من الإعراب أم لا وذلك في:

أ- جملة مقول القول: أي المحكية بالقول وهي في محل نصب ﴿ قَالَ إِنَّهُۥ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ صَفْرَآءُ ﴾ [البقرة: ٦٩]، ﴿ قَالَ إِنِّى عَبْدُ ٱللَّهِ ﴾ [مريم: ٣٠]، ﴿ قُلْ إِنَّنِى هَدَىٰنِى رَبِّىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴾ [الأنعام: ١٦١].

ب- الجملة الواقعة حالا في محل نصب سواء سبقت بواو الحال كقوله تعالىٰ: ﴿ كَمَآ أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنۢ بَيْتِكَ بِٱلْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ لَكَـٰرِهُونَ ﴾ [الأنفال: ٥]، وقوله تعالىٰ: ﴿ كَمَثَلِ ٱلْعَنكَبُوتِ ٱتَّخَذَتْ بَيْتًا ۖ وَإِنَّ أَوْهَنَ ٱلْبُيُوتِ لَبَيْتُ ٱلْعَنكَبُوتِ ﴾ [العنكبوت: ٤١]، وقوله تعالىٰ: ﴿ ذَٰلِكَ جَزَيْنَـٰهُم بِبَغْيِهِمْ ۖ وَإِنَّا لَصَـٰدِقُونَ ﴾ [الأنعام: ١٤٦]،

---

(١) من كلام كعب الأحبار رواه أبو نعيم في الحلية (٦/ ٢٤).

وقول فرعون: ﴿ قَالَ سَنُقَتِّلُ أَبْنَآءَهُمْ وَنَسْتَحْيِۦ نِسَآءَهُمْ وَإِنَّا فَوْقَهُمْ قَٰهِرُونَ ﴾ [الأعراف: ١٢٧].

أو غير مقترنة بالواو ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ إِلَّآ إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ ٱلطَّعَامَ ﴾ [الفرقان: ٢٠] وقد قال الشيخ خالد: كُسِرَت «إِنَّ» لأجل اللام، لا لوقوعها حالا[(١)]، ويرد ذلك الشاهد الأول مع الواو فالخبر مقرون فيه باللام أيضا ﴿ لَكَٰرِهُونَ ﴾ وهو شاهد علىٰ الحالية عند الجميع واستشهد به الشيخ نفسه رحمه الله فالرأي أن الكسر لمجموع الأمرين الحالية واللام إذ لو لم يقترن باللام لكسر أيضا؛ لأجل الحالية.

ج- الجملة الواقعة صلة الموصول وهي لا محل لها من الإعراب وشاهدها في التنزيل قوله تعالىٰ: ﴿ وَءَاتَيْنَٰهُ مِنَ ٱلْكُنُوزِ مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ بِٱلْعُصْبَةِ أُو۟لِى ٱلْقُوَّةِ ﴾ [القصص: ٧٦] وعليه تقول: جاء الذي إنه فاضل، ولا تقول: جاء الذي أنه فاضل، إلا إذا جعلت المصدر المؤول مبتدأ وذكرت له خبرا فقلت: جاء الذي عندي أنه فاضل.

د- الجملة الواقعة خبرًا عن اسم في محل رفع كقولك: محمدٌ إنَّه كريمٌ، تريد الإخبار عنه وشاهده من التنزيل قوله تعالىٰ: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱلَّذِينَ هَادُوا۟ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلْمَجُوسَ وَٱلَّذِينَ أَشْرَكُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ﴾ [الحج: ١٧].

هـ- الجملة الواقعة صفة لنكرة قبلها هي اسم عين (ذات) كقولك: مررت برجلٍ إنَّه فاضل؛ لأن الأعيان لا توصف بالمصدر إلا علىٰ تأويل، وعندي أنها مكسورة هنا لوقوعها مقولا لقول هو الصفة في الحقيقة.

و- الجملة التابعة لما سبق بيانه وذلك كثير في التنزيل: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾ [الحجر: ٩]، ﴿ قَالُوٓا۟ إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّآ إِلَيْهِ رَٰجِعُونَ ﴾ [البقرة: ١٥٦].

---

(١) انظر: شرح التصريح (٢/ ٢٧).

رابعا: أن تقع «إِنَّ» بعد عامل علق عن عمله فيها باللام، أي: بعد فعل يقين أو ما في معناه امتنع أن يكون «إِنَّ» ومعمولاها سادة مسدَّ مفعوليه؛ لاقتران خبرها باللام وبيان ذلك بالموازنة بين قوله تعالىٰ: ﴿ وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ وَٱللَّهُ يَشۡهَدُ إِنَّ ٱلۡمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ ﴾ [المنافقون: ١] وبين قوله تعالىٰ: ﴿ شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ﴾ [آل عمران: ١٨]، ﴿ وَلَقَدۡ نَعۡلَمُ أَنَّكَ يَضِيقُ صَدۡرُكَ بِمَا يَقُولُونَ ﴾ [الحجر: ٩٧] فالعامل قبل «إِنَّ» واحد «يعلم - يشهد» وإنَّ وجب كسرها في آية المنافقين لاقتران خبرها باللام «لرسوله - لكاذبون» ووجب فتحها في آيتي آل عمران والأنعام لعدم الاقتران باللام فالمصدر المؤول سَدَّ مسد معمولي (علم).

ولهذا السبب نصوا علىٰ عملية الإعمال والتعليق في باب ظن وأخواتها، والأسهل أن يقال: إذا اقترن الخبر باللام وجب كسر همزة «إِنَّ» سواء سبقت بفعل أو لم تسبق ﴿ إِنَّ رَبَّكَ لَسَرِيعُ ٱلۡعِقَابِ ۖ وَإِنَّهُۥ لَغَفُورٞ رَّحِيمٞ ﴾ [الأعراف: ١٦٧]، ﴿ إِنَّا لَنَرَىٰهَا فِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٖ ﴾ [يوسف: ٣٠]، ﴿ إِنَّ أَبَانَا لَفِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٍ ﴾ [يوسف: ٨]، ﴿ وَإِنَّا لَفَٰعِلُونَ ﴾ [يوسف: ٦١]، ﴿ وَإِنَّ ٱللَّهَ لَمَعَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ ﴾ [العنكبوت: ٦٩]، وقد يجمع مع الاقتران باللام سبب آخر وذلك كثير في التنزيل وفي بعض ما مثلت به دليل.

تنبيه:

كسر الهمزة في قوله تعالىٰ: ﴿ فَلَا يَحۡزُنكَ قَوۡلُهُمۡ ۘ إِنَّا نَعۡلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعۡلِنُونَ ﴾ [يس: ٧٦] وقوله سبحانه: ﴿ وَلَا يَحۡزُنكَ قَوۡلُهُمۡ ۘ إِنَّ ٱلۡعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا ﴾ [يونس: ٦٥] لأجل الابتداء فهو كلام مستأنف علىٰ سبيل التعليل منه سبحانه ولذا وضع عليه علامة الوقف اللازم خشية الالتباس وإلا فلا يتصور أن يفهم أنهما مقول القول فيكون حزن خير الأنام لأجل ما أوكد من كلام -حاشا لله- في الآيتين، ويجوز فتح همزة «إن» علىٰ اعتبار إرادة صريح التعليل إي: لا تحزن لأنَّا نعلم سرَّهم ولأن لنا العزة وقرئ بالفتح

في آية يونس[١] وذلك بخلاف قوله تعالىٰ: ﴿ وَقَوْلِهِمْ إِنَّا قَتَلْنَا ٱلْمَسِيحَ عِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ﴾ [النساء: ١٥٧] فوجوب الكسر هنا؛ لأنها جملة مقول القول.

وجوب فتح همزة «إنّ»

يجب فتح همزة «إِنَّ» إذا صح تأويلها بمصدر يشغل موقعا إعرابيا فيصير كلمة مفردة وذلك في الحالات الآتية:

أولاً: أن يقع فاعلا: ﴿ أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ ﴾ [العنكبوت: ٥١] أي: إنزالنا، ﴿ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُۥٓ أَنَّهُۥ عَدُوٌّ لِّلَّهِ تَبَرَّأَ مِنْهُ ﴾ [التوبة: ١١٤] أي: عداوته، ﴿ وَمَا مَنَعَهُمْ أَن تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَٰتُهُمْ إِلَّآ أَنَّهُمْ كَفَرُوا۟ بِٱللَّهِ وَبِرَسُولِهِۦ ﴾ [التوبة: ٥٤] أي: منعهم الكفر قبول النفقات.

ثانيًا: أن يقع مفعولا به لغير فعل القول: ﴿ وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم ﴾ [الأنعام: ٨١] أي: شرككم، ﴿ أَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّهُۥ لَا يُكَلِّمُهُمْ وَلَا يَهْدِيهِمْ سَبِيلًا ﴾ [الأعراف: ١٤٨] أي: عدم كلامه، ﴿ وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِى ٱلزَّبُورِ مِنۢ بَعْدِ ٱلذِّكْرِ أَنَّ ٱلْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِىَ ٱلصَّٰلِحُونَ ﴾ [الأنبياء: ١٠٥]، أي: وَرَثَةُ الأرض عبادي الصالحون، ﴿ وَتَوَدُّونَ أَنَّ غَيْرَ ذَاتِ ٱلشَّوْكَةِ تَكُونُ لَكُمْ ﴾ [الأنفال: ٧].

ثالثًا: أن يقع نائبا عن الفاعل ﴿ قُلْ أُوحِىَ إِلَىَّ أَنَّهُ ٱسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ ٱلْجِنِّ ﴾ [الجن: ١] أي: استماع، ﴿ فَإِذَا حِبَالُهُمْ وَعِصِيُّهُمْ يُخَيَّلُ إِلَيْهِ مِن سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَىٰ ﴾ [طه: ٦٦] أي: سعيها، ﴿ إِنَّا قَدْ أُوحِىَ إِلَيْنَآ أَنَّ ٱلْعَذَابَ عَلَىٰ مَن كَذَّبَ وَتَوَلَّىٰ ﴾ [طه: ٤٨] أي: عذاب المكذبين.

رابعًا: أن يقع مبتدأ ﴿ وَءَايَةٌ لَّهُمْ أَنَّا حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ ﴾ [يس: ٤١] أي: حملنا، ﴿ وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنَّكَ تَرَى ٱلْأَرْضَ خَٰشِعَةً ﴾ [فصلت: ٣٩] أي: رؤيتك، ﴿ فَلَوْلَآ أَنَّهُۥ كَانَ مِنَ

---

(١) انظر تفصيل الكلام في: النحو والقراءات (من ص٥٢٥ إلىٰ ص٥٢٧).

ٱلْمُسَبِّحِينَ ﴾ [الصافات: ١٤٣] أي: تسبيحه، ولو في الأصل وذلك مع اسم كان ﴿ فَكَانَ عَـٰقِبَتَهُمَآ أَنَّهُمَا فِى ٱلنَّارِ خَـٰلِدَيْنِ فِيهَا ﴾ [الحشر: ١٧] أي: كان الاستقرارُ في النار عاقبة لهما، وورد في الشعر وقوع المصدر المؤول اسما لحرف ناسخ ومنه قول الشاعر:

وَيَـــا لَيْـــتَ أَنَّ الله إِنْ لَمْ أُلاَقِهَـــا قَـضَىٰ بَـيْنَ كُـلِّ اثْنَـيْنِ أَنْ لاَ تَلاَقِيَـا

خامسًا: أن يقع مجرورا بحرف الجر ﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ ﴾ [الحج: ٦]، ﴿ وَٱشْهَدْ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ ﴾ [آل عمران: ٥٢]، وجُرَّ بـ (عَلى) في قوله تعالىٰ: ﴿ فَإِنْ عُثِرَ عَلَىٰٓ أَنَّهُمَا ٱسْتَحَقَّآ إِثْمًا ﴾ [المائدة: ١٠٧].

سادسًا: أن يقع مجرورًا بالإضافة لغير ظرف يقتضي جملة ﴿ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ ﴾ [الذاريات: ٢٣] ومن وقوعه مجرورًا بالإضافة قول النابغة:

أزفَ التَّرَحُّـــلُ غَـــيرَ أَنَّ رِكَابَنَـــا لَمَّـــا تَـــزُلْ بِرِحالنَـــا وَكَـــأَنْ قَـــدِ

سابعًا: أن يكون مبدلا من أحد المواقع السابقة ﴿ وَإِذْ يَعِدُكُمُ ٱللَّهُ إِحْدَى ٱلطَّآئِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ ﴾ [الأنفال: ٧]، ﴿ وَقَضَيْنَآ إِلَيْهِ ذَٰلِكَ ٱلْأَمْرَ أَنَّ دَابِرَ هَـٰٓؤُلَآءِ مَقْطُوعٌ مُّصْبِحِينَ ﴾ [الحجر: ٦٦].

ثامنًا: أن يكون معطوفًا علىٰ شيء مما سبق ﴿ يَـٰبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتِىَ ٱلَّتِىٓ أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّى فَضَّلْتُكُمْ عَلَى ٱلْعَـٰلَمِينَ ﴾ [البقرة: ٤٧]، ﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ وَأَنَّهُۥ يُحْىِ ٱلْمَوْتَىٰ وَأَنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ۝٦ وَأَنَّ ٱلسَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ لَّا رَيْبَ فِيهَا وَأَنَّ ٱللَّهَ يَبْعَثُ مَن فِى ٱلْقُبُورِ ﴾ [الحج: ٦، ٧].

تاسعًا: أن يقع خبرا عن اسم معنىٰ كقولك: اعتقادي أنك فاضلٌ، فالمعنىٰ معتقدي فضلك فيكون المصدر خبرًا، وشرط ذلك شيئان.

١ - ألا يكون المبتدأ اسم معنىٰ للقول وإلاَّ يجب الكسر؛ لكون الخبر جملة هي نفس المبتدأ في المعنىٰ غير محتاجة لرابط فتقول: قولي إنك فاضلٌ.

٢- ألا يصح أن يكون خبر «إِنَّ» خبرًا لاسم المعنىٰ وصادقا عليه وإلا يجب الكسر؛ لكون الخبر الجملة والرابط الضمير المتصل باسم إِنَّ كقولك: اعتقاد زيد إنه حقٌ.

ومن وقوعه خبرًا في التنزيل قوله تعالىٰ: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ جَزَآؤُهُمْ أَنَّ عَلَيْهِمْ لَعْنَةَ ٱللَّهِ ﴾ [آل عمران: ٨٧] أي: جزاؤهم استقرار اللعنة عليهم.

جواز فتح وكسر همزة «إنَّ»

وذلك في تسعة مواضع منها أربعة في التنزيل:

أولا: إذا وقعت «إنَّ» بعد فاء الجزاء (جواب الشرط) فالكسر علىٰ الأصل في أن الجواب لا يكون إلا جملة والفتح علىٰ اعتبار المصدر المؤول مبتدأ حذف خبره أو خبر حذف مُبْتَدَؤُهُ، والجملة جواب الشرط وعليه قرئ تواترًا[١] قوله تعالىٰ: ﴿ أَنَّهُۥ مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوٓءًۢا بِجَهَٰلَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُۥ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [الأنعام: ٥٤] أي: فَهُوَ غفور رحيم (الكسر) أو فالغفران والرحمة حاصلان، أو فالحاصل الغفران والرحمة (الفتح) وقرئ شاذا بالكسر في قوله تعالىٰ: ﴿ مَن يُحَادِدِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَإِنَّ لَهُۥ نَارَ جَهَنَّمَ ﴾ [التوبة: ٦٣][٢]، ﴿ كُتِبَ عَلَيْهِ أَنَّهُۥ مَن تَوَلَّاهُ فَإِنَّهُۥ يُضِلُّهُۥ ﴾ [الحج: ٤][٣]، والكسر بعد فاء الجزاء هو الكثير في القرآن ولم يجئ الفتح إلا مسبوقا بأنَّ المفتوحة[٤].

ثانيا: إذا وقعت «إنَّ» بعد «لا جرَمَ» والغالب الفتح علىٰ أن (جرم) فعل ماض وأن ومعموليها فاعل، أو لأن (لا جرم) بمعنىٰ لا بُد والمصدر مجرور بـ «من» مقدرة أي: لا بُدَّ من كذا، والكسر لإنزالها منزلة اليمين فيكسر ما بعدها.

---

(١) انظر: إتحاف فضلاء البشر (ص ٢٦٤).

(٢) انظر: الفريد (٢/ ٤٨٦، ٤٨٧)، ولم أجدها في الإتحاف.

(٣) انظر: الفريد (٣/ ٥١٦) ولم أجدها في الإتحاف.

(٤) انظر: دراسات الشيخ عضيمة (ق١) (١/ ٤٩٦، ٤٩٨).

وعليه فالتواتر في مواضعها بالفتح قال تعالىٰ: ﴿ لَا جَرَمَ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ ﴾ [النحل: ٢٣]، ﴿ لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ ٱلنَّارَ وَأَنَّهُم مُّفْرَطُونَ ﴾ [النحل: ٦٢].

ثالثًا: إذا وقعت بعد واو مسبوقة بمفرد صالح للعطف عليه فتفتح بالعطف وتكسر علىٰ الاستئناف وعليه قرئ تواترًا قوله تعالىٰ: ﴿ إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَىٰ ﴿١١٨﴾ وَأَنَّكَ لَا تَظْمَؤُاْ فِيهَا وَلَا تَضْحَىٰ ﴾ [طه: ١١٨، ١١٩] بفتح همزة «إنَّ» وكسرها[(١)].

رابعًا: أن تقع «إنَّ» في موضع التعليل لما قبلها فتكسر علىٰ أنه استأنف تعليلي بالجملة وتفتح علىٰ تقدير لام التعليل، وعليه قرئ تواترًا قوله تعالىٰ: ﴿ إِنَّا كُنَّا مِن قَبْلُ نَدْعُوهُ ۖ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْبَرُّ ٱلرَّحِيمُ ﴾ [الطور: ٢٨] أي: لأنه هو البر، وقوله تعالىٰ: ﴿ ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْكَرِيمُ ﴾ [الدخان: ٤٩]، وقرئ في الشواذ بالفتح، قوله تعالىٰ: ﴿ فَتَابَ عَلَيْهِ ۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ ﴾ [البقرة: ٣٧]، ﴿ وَقِفُوهُمْ ۖ إِنَّهُم مَّسْـُٔولُونَ ﴾ [الصافات: ٢٤]، قوله تعالىٰ: ﴿ وَصَدَّهَا مَا كَانَت تَّعْبُدُ مِن دُونِ ٱللَّهِ ۖ إِنَّهَا كَانَتْ مِن قَوْمٍ كَٰفِرِينَ ﴾ [النمل: ٤٣]، وقوله تعالىٰ: ﴿ قَالَ ٱخْسَـُٔوا۟ فِيهَا وَلَا تُكَلِّمُونِ ﴿١٠٨﴾ إِنَّهُۥ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْ عِبَادِى يَقُولُونَ ﴾ [المؤمنون: ١٠٨، ١٠٩]، وقوله تعالىٰ: ﴿ وَجَعَلْنَٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓا۟ ۚ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ ﴾ [الحجرات: ١٣]، وقوله تعالىٰ: ﴿ فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلضَّلَٰلَةُ ۗ إِنَّهُمُ ٱتَّخَذُوا۟ ٱلشَّيَٰطِينَ أَوْلِيَآءَ ﴾ [الأعراف: ٣٠].

فإذا لم يرد تقدير اللام وجب الكسر ولذلك أجمعوا علىٰ الكسر في قوله تعالىٰ: ﴿ وَصَلِّ عَلَيْهِمْ ۖ إِنَّ صَلَوٰتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ ﴾ [التوبة: ١٠٣] لأنه تعليل مستأنف. وقد رُوي بالوجهين في التلبية «لبيك إن الحمد والنعمة لك والملك» بفتح الهمزة علىٰ إرادة اللام وبالكسر علىٰ أنه تعليل مستأنف واستجوده أهل الحديث واللغة؛ لأنه يعطي معنىٰ جديدًا وهو الاستئناف الابتدائي فتكون التلبية مطلقة بلا قيد ولا سبب.

---

(١) انظر: إتحاف فضلاء البشر (ص ٣٨٩).

هذه هي المواضع الأربعة التي ذكرها ابن هشام مستشهدًا لها بآي القرآن وتبعه فيها الشيخ خالد ومن نقل عنه كصاحب الكامل وصاحب النحو القرآني، وبالنظر إلىٰ متواتر القراءات فحسب يتبين لنا مواضع أخرىٰ لجواز الفتح والكسر؛ إذ قرئ بهما تواترًا وهذه المواضع أساسها السياق ومرتبطة بالمعنىٰ، ونستطيع أن ندرجها تحت عبارة ابن هشام ويجوز إن صحَّ الاعتباران[١] إلا أنه لم يمثل لها رحمه الله.

أولاً: إذا سبقت «إنَّ» بفعل يتضمن معنىٰ القول، أو إذا صحَّ أن تكون ومعمولاها مقولا لقول مقدر ومن ثَمَّ تكسر لأجل ذلك، وتفتح علىٰ اعتبار أنها معمول الفعل، وعليه قرئ تواترًا قوله تعالىٰ: ﴿ فَنَادَتْهُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَهُوَ قَآئِمٌ يُصَلِّي فِي ٱلْمِحْرَابِ أَنَّ ٱللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيَحْيَىٰ ﴾ [آل عمران: ٣٩] بفتح همزة «إن» وكسرها[٢]، وكذا ﴿ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ أَنَّهُۥ مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوٓءًۢا بِجَهَٰلَةٍ ﴾ [الأنعام: ٥٤].

وقرئ في الشواذ بالكسر[٣] قوله تعالىٰ: ﴿ إِذْ يُوحِي رَبُّكَ إِلَى ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ أَنِّي مَعَكُمْ ﴾ [الأنفال: ١٢]، وقوله تعالىٰ: ﴿ وَأُوحِيَ إِلَىٰ نُوحٍ أَنَّهُۥ لَن يُؤْمِنَ مِن قَوْمِكَ إِلَّا مَن قَدْ ءَامَنَ ﴾ [هود: ٣٦]، ﴿ وَأَذَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ إِلَى ٱلنَّاسِ يَوْمَ ٱلْحَجِّ ٱلْأَكْبَرِ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ ﴾ [التوبة: ٣]، ﴿ فَدَعَا رَبَّهُۥٓ أَنِّي مَغْلُوبٌ فَٱنتَصِرْ ﴾ [القمر: ١٠]، ﴿ فَٱسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لَآ أُضِيعُ عَمَلَ عَٰمِلٍ مِّنكُم ﴾ [آل عمران: ١٩٥]، ﴿ أَخْرَجْنَا لَهُمْ دَآبَّةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ تُكَلِّمُهُمْ أَنَّ ٱلنَّاسَ كَانُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا لَا يُوقِنُونَ ﴾ [النمل: ٨٢].

ثانيًا: إذا صح جعل الكلام استئنافا، جاز كسر الهمزة علىٰ الابتداء، وفتحها علىٰ وصلها بما قبلها في المعنىٰ وعليه قرئ تواترًا قوله تعالىٰ: ﴿ إِنِّي جَزَيْتُهُمُ ٱلْيَوْمَ بِمَا صَبَرُوٓا۟ أَنَّهُمْ هُمُ ٱلْفَآئِزُونَ ﴾ [المؤمنون: ١١١] بالفتح علىٰ أنها مفعول ثان للفعل جزىٰ أو التعليل

---

(١) أوضح المسالك (١/ ٢٩٨).

(٢) انظر: الإتحاف (ص ٢٢٣).

(٣) انظر: الفريد (٢/ ٤١١، ٦٢٢، ٤٤٥).

للجزاء وبالكسر علىٰ الاستئناف[١]، وقرئ قوله تعالىٰ: ﴿ وَرَسُولاً إِلَىٰ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ أَنِّي قَدۡ جِئۡتُكُم بِـَٔايَةٖ مِّن رَّبِّكُمۡ أَنِّيٓ أَخۡلُقُ لَكُم ﴾ [آل عمران: ٤٩] بالفتح علىٰ أنها بدل من الأولىٰ وبالكسر علىٰ الاستئناف أو إضمار القول كالحالة الأولى[٢]، وقرئ قوله تعالىٰ: ﴿ وَلَا تَحۡسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَبَقُوٓاْ إِنَّهُمۡ لَا يُعۡجِزُونَ ﴾ [الأنفال: ٥٩] بالكسر علىٰ الاستئناف وبالفتح علىٰ تقدير لام العلة[٣] فيكون الكلام تعليلا لما قبله، وقرئ في الشواذ بالكسر[٤] علىٰ الاستئناف قوله تعالىٰ: ﴿ وَقَضَيۡنَآ إِلَيۡهِ ذَٰلِكَ ٱلۡأَمۡرَ أَنَّ دَابِرَ هَٰٓؤُلَآءِ مَقۡطُوعٞ مُّصۡبِحِينَ ﴾ [الحجر: ٦٦]، ﴿ أَلَمۡ يَرَوۡاْ كَمۡ أَهۡلَكۡنَا قَبۡلَهُم مِّنَ ٱلۡقُرُونِ أَنَّهُمۡ إِلَيۡهِمۡ لَا يَرۡجِعُونَ ﴾ [يس: ٣١] وهي بالفتح تواترًا علىٰ الإبدال.

والفرق بين هذا الموضع وآية الذاريات أنَّ هذا الموضع صحة الاستئناف فيه مجردة عن التعليل بخلاف ﴿ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلۡبَرُّ ٱلرَّحِيمُ ﴾ [الطور: ٢٨].

ثالثًا: إذا احتمل السياق التعليل لما قبله فتفتح بتقدير اللام وتكسر علىٰ الاستئناف بعد الواو، وعليه قرئ تواترًا قوله تعالىٰ: ﴿ إِذَا قَضَىٰٓ أَمۡرٗا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿٣٥﴾ وَإِنَّ ٱللَّهَ رَبِّي وَرَبُّكُمۡ فَٱعۡبُدُوهُ ﴾ [مريم: ٣٥، ٣٦] بالكسر علىٰ الاستئناف وبالفتح علىٰ تقدير اللام أو كون المصدر خبرًا لمبتدأ محذوف[٥] وقوله تعالىٰ:[٦] ﴿ وَٱعۡمَلُواْ صَٰلِحًا إِنِّي بِمَا تَعۡمَلُونَ عَلِيمٞ ﴿٥١﴾ وَإِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمۡ أُمَّةٗ وَٰحِدَةٗ ﴾ [المؤمنون: ٥١، ٥٢] وقوله تعالى[٧]: ﴿ وَلَن تُغۡنِيَ عَنكُمۡ فِئَتُكُمۡ شَيۡـٔٗا وَلَوۡ كَثُرَتۡ وَأَنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ﴾ [الأنفال: ١٩] وقوله

---

(١) انظر: الإتحاف (ص ٤٠٦).

(٢) انظر: الإتحاف (ص ٢٢٤).

(٣) الإتحاف (ص ٢٩٩).

(٤) انظر: الفريد (٣/ ٢٠٥/ ٢٠٦، ٤/ ١٠٦/ ١٠٧).

(٥) انظر: الإتحاف (ص٣٧٨).

(٦) الإتحاف (ص٤٠٤).

(٧) الإتحاف (ص ٢٩٧).

تعالى[١]: ﴿ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴿١٥٢﴾ وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ﴾ [الأنعام: ١٥٢، ١٥٣].

أو بدون الواو وعليه قرئ تواترًا: ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ سَبَقُوٓا۟ إِنَّهُمْ لَا يُعْجِزُونَ ﴾ [الأنفال: ٥٩] بالكسر علىٰ الاستئناف وبالفتح علىٰ إرادة اللام[٢].

وقرئ في الشواذ بالفتح في قوله تعالىٰ: ﴿ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِم مِّنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ ۖ إِنَّهُمْ كَانُوا۟ خَٰسِرِينَ ﴾ [الأحقاف: ١٨] وقوله تعالىٰ: ﴿ وَسُيِّرَتِ ٱلْجِبَالُ فَكَانَتْ سَرَابًا ﴿٢٠﴾ إِنَّ جَهَنَّمَ كَانَتْ مِرْصَادًا ﴾ [النبأ: ٢١، ٢٢].

أما المواضع الخمسة الأخرىٰ التي ذكرها النحاة فهي:

أولا: أن تقع بعد «إذا» الفجائية وعليه رواية قول الشاعر:

وَكُنْتُ أَرَىٰ زَيْدًا كَمَا قِيلَ سَيِّدًا ... إِذَا إِنَّهُ عَبْدُ القَفَا واللَّهَازِمِ

بالكسر علىٰ أنها جملة فإذا هو عبد القفا، والفتح علىٰ أنه مصدر وقَع مبتدأ خبره محذوف، والتقدير: فإذا العبودية حاصلة.

ثانيا: أن تقع بعد فعل قسم ولا لام بعدها، كقول الشاعر:

أَوْ تَحْلِفِي بِرَبِّكِ العَلِيِّ ... أَنِّي أَبُو ذَيَّالِكَ الصَّبِيِّ

روي بالكسر علىٰ اعتبار أنها جملة جواب القسم، أو بالفتح علىٰ أنَّ المصدر المؤول مجرور بحرف محذوف والتقدير: تحلفي علىٰ كذا.

قال ابن هشام: ولو أُضْمِرَ الفعل أو ذكرت اللام تعيَّن الكسر إجماعًا[٣].

---

(١) الإتحاف (ص ٢٧٧).

(٢) الإتحاف (ص٢٩٩).

(٣) أوضح المسالك (١/ ٣٠٦).

وأقول[١]: إلا أن يقدر زيادة اللام فيجوز الفتح ودليله ما قرئ في الشواذ قوله تعالىٰ: ﴿ لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِى سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾ [الحجر: ٧٢] بالفتح علىٰ تقدير زيادة اللام في خبر جملة جواب القسم «لَفِي»[٢].

ثالثا: أن تقع خبرا عن قول أو مخبرا عنها بقول والقائل واحد، نحو: قَوْلِي إِنِي أحمدُ الله، فقولي: مبتدأ وجملة «إني أحمد الله» خبر، وجملة أحمد الله خبر «إن»، والقائل واحد (قولي إني) وبذلك استوفيت الشروط فإن اختل شرط وجب أحدهما (الفتح أو الكسر) كالآتي:

١- إذا لم تكن خبرا عن قول مثل: علمي أني أحمد الله، وجب الفتح لكون المصدر خبرا عن اسم معنى.

٢- إذا لم تخبر عنها بقول مثل: قولي إني مؤمنٌ، وجب الكسر، لأنها جملة اسمية وقعت خبرا ولا تحتاج إلىٰ رابط.

٣- إذا لم يكن القائل واحدًا مثل: قولي إن زيدًا يَحْمَدُ الله، وجب الكسر أيضا للسبب السابق.

رابعا: أن تقع بعد «أمَا» فالكسر علىٰ أنها حرف استفتاح بمنزلة «أَلاَ»، والفتح علىٰ أنها بمعنىٰ أحقا، وقد جاء في الصحيح، «أَمَا إِنَّهُ صَدَقَكَ وَهُوَ كَذُوبٌ»[٣].

خامسا: أن تقع بعد «حتى» فإن كانت ابتدائية كسرت الهمزة وإن كانت عاطفة أو جارة فتحت الهمزة.

---

(١) هذه الطريقة من لزوم الصنعة كما يقال، أو من متطلبات الكتابة البحثية، أن يبين الباحث رأيه، وإِلَّا فمن غير المعقول أن يقول مثلي: قال ابن هشام، وأقول.

(٢) الفريد (٣/ ٢٠٧).

(3) من حديث أبي هريرة رواه البخاري (٣١٠١).

وقوع لام الابتداء بعد «إنَّ» المكسورة

تدخل لام الابتداء بعد «إنَّ» المكسورة علىٰ أربعة أشياء:

أولا: ضمير الفصل، وذلك بلا شرط ﴿ إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْقَصَصُ ٱلْحَقُّ ﴾ [آل عمران: ٦٢]، ﴿ وَإِنَّا لَنَحْنُ ٱلصَّآفُّونَ ﴾ [الصافات: ١٦٥]، ﴿ إِنَّكَ لَأَنتَ ٱلْحَلِيمُ ٱلرَّشِيدُ ﴾ [هود: ٨٧]، ﴿ إِنَّهُمْ لَهُمُ ٱلْمَنصُورُونَ ﴿١٧٢﴾ وَإِنَّ جُندَنَا لَهُمُ ٱلْغَٰلِبُونَ ﴾ [الصافات: ١٧٢، ١٧٣].

ثانيا: اسم «إنَّ»، بشرط أن يكون خبره شبه جملة مقدما عليه ﴿ إِنَّ فِي هَٰذَا لَبَلَٰغًا لِّقَوْمٍ عَٰبِدِينَ ﴾ [الأنبياء: ١٠٦]، ﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً لِّمَن يَخْشَىٰ ﴾ [النازعات: ٢٦]، ﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأَيَٰتٍ ﴾ [السجدة: ٢٦]، ﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأَيَةً ﴾ [البقرة: ٢٤٨].

ثالثًا: خبر إن، وتسمَّىٰ المُزَحلَقَةَ (بالقاف) أو المُزَحْلَفَةَ (بالفاء) وذلك بثلاثة شروط:

- أن يكون مؤخرًا مثبتا، غير ماضٍ، وعلىٰ ذلك فالمستوفي للشروط ما يلي:

أ- الخبر المفرد ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِّلنَّاسِ عَلَىٰ ظُلْمِهِمْ ۖ وَإِنَّ رَبَّكَ لَشَدِيدُ ٱلْعِقَابِ ﴾ [الرعد: ٦]، ﴿ إِنَّ رَبِّي لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [هود: ٤١]، ﴿ وَإِنَّا لَفَٰعِلُونَ ﴾ [يوسف: ٦١]، ﴿ إِنَّكُمْ لَسَٰرِقُونَ ﴾ [يوسف: ٧٠]، ﴿ إِنَّا لَقَٰدِرُونَ ﴾ [المعارج: ٤٠]، ﴿ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ لَوَٰقِعٌ ﴾ [الطور: ٧].

ب- الخبر شبه الجملة المؤخر عن اسمه سواء كان جارًا ومجرورا ﴿ وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ ﴾ [القلم: ٤]، ﴿ وَإِنَّهُمْ لَفِي شَكٍّ ﴾ [هود: ١١٠]، ﴿ إِنَّ أَبَانَا لَفِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴾ [يوسف: ٨]، أو ظرفا ﴿ وَإِنَّ ٱللَّهَ لَمَعَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾ [العنكبوت: ٦٩].

ج- الجملة الاسمية المثبتة، ومثالها عند من يمنع وقوع ضمير الفصل قبل الجملة الفعلية قوله تعالىٰ: ﴿ وَإِنَّا لَنَحْنُ نُحْيِۦ وَنُمِيتُ ﴾ [الحجر: ٢٣] ويتعدد مثالها إذا وقع بعد ضمير الفصل اسم مفرد وأعرب ضمير الفصل مبتدأ وإلا كانت مثالا للخبر المفرد أو الدخول علىٰ ضمير الفصل ﴿ أَءِنَّكَ لَأَنتَ يُوسُفُ ﴾ [يوسف: ٩]، ﴿ وَإِنَّا لَنَحْنُ ٱلْمُسَبِّحُونَ ﴾ [الصافات: ١٦٦][1].

---

(١) انظر تفصيل ذلك في الجزء الأول (ص١٩١).

د- الجملة الفعلية التي فعلها مضارع مثبت ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَعْلَمُ مَا تُكِنُّ صُدُورُهُمْ وَمَا يُعْلِنُونَ ﴾ [النمل: ٧٤]، ﴿ إِنَّا لَنَنصُرُ رُسُلَنَا وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ﴾ [غافر: ٥١]، ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْأَخِرَةِ لَيُسَمُّونَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ تَسْمِيَةَ ٱلْأُنثَىٰ ﴾ [النجم: ٢٧].

فإذا اختل أحد الشروط امتنع دخول اللام على الخبر وذلك إذا:

١- إذا وقع الخبر شبه جملة مقدما على اسمه لامتناع توالي حرفين مؤكدين سواء كان ظرفًا ﴿ إِنَّ لَدَيْنَآ أَنكَالًا وَجَحِيمًا ﴾ [المزمل: ١٢]، أو جار ومجرورًا كقوله تعالى: ﴿ إِنَّ فِيهَا قَوْمًا جَبَّارِينَ ﴾ [المائدة: ٢٢]، وقوله سبحانه: ﴿ إِنَّ إِلَيْنَآ إِيَابَهُمْ ۝٢٥ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُم ﴾ [الغاشية: ٢٥-٢٦]، وكقوله ﷺ: «إِنَّ فِي الجَنَّةِ بَابًا يُقَالُ لَهُ الرَّيَّان»[(١)]، وقوله «إِنَّ فِي الجَنَّةِ غُرَفًا »[(٢)]، فلا يقال: «إن لَلَدَيْنَا»، ولا: إن لفي الجنة، إِنَّ لإلينا، إنَّ لَعَلَيْنَا.

٢- إذا كان الخبر منفيا ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظْلِمُ ٱلنَّاسَ شَيْـًٔا ﴾ [يونس: ٤٤]، ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ خَوَّانٍ كَفُورٍ ﴾ [الحج: ٣٨]، ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ ﴾ [النساء: ٤٨].

فلا يقال: «لَلاَ» وشذ دخولها في قول الشاعر:

وَأَعْلَمُ إِنَّ تَسْلِيمًا وَتَرْكًا ... لَلاَ مُتَشَابِهَانِ وَلاَ سَوَاءُ

وليس النفي خاص بـ«لا»، ففي الحديث القدسي: «يَا عِبَادِي إِنَّكُم لَنْ تَبْلُغُوا ضُرِّي فَتَضُرُّونِي»[(٣)].

٣- إذا وقع الخبر جملة فعلية فعلها ماض ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰٓ ءَادَمَ وَنُوحًا وَءَالَ إِبْرَٰهِيمَ وَءَالَ عِمْرَٰنَ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ [آل عمران: ٣٣]، ﴿ يَٰمُوسَىٰٓ إِنِّى ٱصْطَفَيْتُكَ ﴾ [الأعراف: ١٤٤]، ﴿ رَبِّ إِنِّى نَذَرْتُ لَكَ مَا فِى بَطْنِى مُحَرَّرًا ﴾ [آل عمران: ٣٥].

---

(1) من حديث سهل بن سعد رواه البخاري (١٧٩٧).

(2) من حديث علي رواه الترمذي (١٩٨٤) وقال: هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث عبد الرحمن بن إسحق وقد تكلم بعض أهل الحديث في عبد الرحمن بن إسحق هذا من قبل حفظه.

(٣) من حديث أبي ذر رواه مسلم (٢٥٧٧).

إلا إذا أسبق بـ«قد» عند الجمهور فيقال: إنَّ الله لقد رزقنا، ولا يلزم تقدير: والله لقد رزقنا علىٰ أنها جواب القسم، وذلك لأن الماضي المقرون بـ«قد» قرب من المضارع في الدلالة علىٰ قرب زمن الحال، وكذلك أجاز جمع دخولها علىٰ الماضي مثل: «نِعْمَ»، و«بِئْسَ» من الأفعال الجامدة؛ لأن الفعل الجامد كالاسم، واختلفوا في «عسى»، فيقال: إنَّ محمدًا لنِعْمَ الرجل، وتقول: إنك لبئس ما صنعت، والأسلوب القرآني لم يرد فيه دخول اللام علىٰ مثل ذلك، قال تعالىٰ: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ ﴾ [النساء: ٥٨] وقد ورد مثل ذلك في فصيح الكلام ومنه قول الصحابية عن زوجها: إِنَّهُ لَنِعْمَ الرَّجُلُ.

رابعًا: معمول الخبر، بشرط أن يتقدم المعمول علىٰ الخبر غيرَ دال علىٰ الحال مع صلاحية الخبر لقبول اللام، فيقال: إنَّ محمدا لطعامًا آكلٌ، ويجوز علىٰ خلاف إدخال اللام علىٰ الخبر والمعمول كما قالوا: إِنِّي لَبِحَمْدِ الله لَصَالِحٌ، ويجوز إدخال اللام علىٰ الخبر دون المعمول مع استيفاء الشروط وهي لغة التنزيل: ﴿ إِنَّ ٱلْإِنسَـٰنَ لِرَبِّهِۦ لَكَنُودٌ ۝٦ وَإِنَّهُۥ عَلَىٰ ذَٰلِكَ لَشَهِيدٌ ۝٧ وَإِنَّهُۥ لِحُبِّ ٱلْخَيْرِ لَشَدِيدٌ ﴾ [العاديات: ٦، ٧، ٨] فإذا اختل شرط لم يجز دخول اللام كأن يتقدم الخبر علىٰ المعمول مثل: إن محمدًا جالسٌ عندي، فلا يقال: لعندي أو لفي الدار.

أو يكون دالا علىٰ الحال مثل: إن محمدًا مسرعًا آتٍ، فلا يقال: لمسرعًا، أو أن يكون الخبر لا يقبل اللام مثل: إن محمدًا عليًّا ضرب، فلا يقال: لَعَلِيًّا ضرب خلافا لمن أجازها.

العطف علىٰ اسم «إنَّ»

يعطف علىٰ اسم إن بالنصب والرفع

أولا: العطف بالنصب: وهو الأصل وغير مشروط وعليه آية البقرة: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلنَّصَـٰرَىٰ وَٱلصَّـٰبِـِٔينَ ﴾ [البقرة: ٦٢]، وآية الحج ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّـٰبِـِٔينَ وَٱلنَّصَـٰرَىٰ ﴾ [الحج: ١٧]، والعطف بالنصب له صورتان:

أ- النصب قبل ذكر الخبر وعليه أكثر ما في التنزيل ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّ ﴾ [الأحزاب: ٥٦]، ﴿ أَوَلَمۡ يَرَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَنَّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ كَانَتَا رَتۡقٗا فَفَتَقۡنَٰهُمَا ﴾ [الأنبياء: ٣٠]، ﴿ وَإِنَّآ أَوۡ إِيَّاكُمۡ لَعَلَىٰ هُدًى أَوۡ فِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٖ ﴾ [سبأ: ٢٤]، ﴿ إِنَّ ٱلۡخِزۡيَ ٱلۡيَوۡمَ وَٱلسُّوٓءَ عَلَى ٱلۡكَٰفِرِينَ ﴾ [النحل: ٢٧].

ب- النصب بعد ذكر الخبر، وشاهده قول الشاعر:

إِنَّ الرَّبِيعَ الجُودَ وَالخَرِيفَا يَدَا أَبِي العَبَّاسِ والصُّيُوفَا

بنصب الصيوف عطفا علىٰ اسم إن بعد استيفاء الخبر.

وعليه ما رُوِيَ عن يعقوب في نصب «ورسوله» عطفا علىٰ لفظ الجلالة[1] في قوله تعالىٰ: ﴿ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ ﴾ [التوبة: ٣] وفي الحديث نصب «كُلّ» في مواضعها الثلاث: «**فإن كلَّ محدثة بدعةٌ، وكلَّ بدعةٍ ضلالةٌ، وكلَّ ضلالةٍ في النارِ**»[2] فالأولىٰ اسم «إنَّ» وما بعدها عطف عليها، وفي حديث التلبية «**إِنَّ الحَمْدَ وَالنعمةَ لَكَ والمُلْكَ**»[3] اجتمعت صورتا العطف علىٰ اسم إن فـ «النعمة» معطوفة علىٰ الاسم قبل ذكر الخبر و«الملك» معطوفة علىٰ الاسم بعد تمام الخبر فاعرفه فإنه موضع لطيف.

وإني لأعجب من استشهادهم برجز رؤبة وتركهم آية المائدة الصريحة في العطف بالنصب مع استيفاء الخبر وذلك قوله تعالىٰ: ﴿ وَكَتَبۡنَا عَلَيۡهِمۡ فِيهَآ أَنَّ ٱلنَّفۡسَ بِٱلنَّفۡسِ وَٱلۡعَيۡنَ بِٱلۡعَيۡنِ وَٱلۡأَنفَ بِٱلۡأَنفِ وَٱلۡأُذُنَ بِٱلۡأُذُنِ وَٱلسِّنَّ بِٱلسِّنِّ وَٱلۡجُرُوحَ قِصَاصٞ ﴾ [المائدة: ٤٥]، وعليه في المتواتر قراءة حمزة بنصب الساعة في قوله تعالىٰ: ﴿ وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعۡدَ ٱللَّهِ حَقّٞ وَٱلسَّاعَةُ لَا رَيۡبَ فِيهَا ﴾ [الجاثية: ٣٢] عطفا علىٰ ﴿ وَعۡدَ ٱللَّهُ ﴾، وقراءة أبي

---

(١) انظر: الإتحاف (ص ٣٠١).

(2) من حديث العرباض بن سارية رواه أبو داود (٤٦٠٧).

(3) من حديث ابن عمر رواه البخاري (١٤٧٤).

عمرو ويعقوب بنصب ﴿ ٱلْبَحْرَ ﴾ في قوله تعالىٰ: ﴿ وَلَوْ أَنَّمَا فِى ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ وَٱلْبَحْرَ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ ﴾ [لقمان: ٢٧] عطفا علىٰ الموصول اسم إنَّ.

ثانيا: العطف بالرفع:

يعطف علىٰ اسم إن بالرفع بشرطين[(١)]:

أ- أن يكون بعد تمام الخبر.

ب- أن يكون الناسخ «إنَّ، أو أَنَّ، أو لكنّ».

وشاهده قوله تعالىٰ: ﴿ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِىٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ ﴾ [التوبة: ٣] باتفاقهم علىٰ رفع رسوله عطفا علىٰ اسم إن وهذا أولىٰ مما يذهب إليه كثير من النحاة من القول بالاستئناف وأن المرفوع مبتدأ خبره محذوف والتقدير: ورسوله كذلك؛ لأن القول بالوصل أولىٰ من الفصل وما لا يحتاج إلىٰ تقدير أولىٰ مما يحتاج إلىٰ تقدير ويخرج عليه أيضا ما قرئ تواترًا بالرفع.

أمَّا إذا ذكر الخبر بعد الاسم المرفوع فيكون قول جمهور النحاة أو المحققين كما قال ابن هشام أولىٰ وهو الاستئناف دون العطف؛ لأنَّ تكثير الجمل في مقام التهويل؛ كقوله تعالىٰ: ﴿ وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ وَٱلسَّاعَةُ لَا رَيْبَ فِيهَا ﴾ [الجاثية: ٢٣] في قراءة الجمهور، والعظة كقوله تعالىٰ: ﴿ وَلَوْ أَنَّمَا فِى ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ ﴾ [لقمان: ٢٧]، والأحكام كقوله تعالىٰ: ﴿ وَٱلْعَيْنَ بِٱلْعَيْنِ وَٱلْأَنفَ بِٱلْأَنفِ وَٱلْأُذُنَ بِٱلْأُذُنِ وَٱلسِّنَّ بِٱلسِّنِّ وَٱلْجُرُوحَ قِصَاصٌ ﴾ [المائدة: ٤٥] في قراءة الكسائي بالرفع في جميعها، أولىٰ وأحكم من تقليلها وكذلك للخلو من التقدير لوجود الخبر.

---

(١) هكذا قالوا وللأدلة قول آخر.

تنبيهات:

أولا: للنحاة في الاسم الواقع بعد تمام الخبر مرفوعا ثلاثة أعاريب:

أ- مبتدأ حذف خبره للدلالة عليه، فالتقدير في الآية «ورسوله برئ».

ب- معطوف علىٰ الضمير المستتر في خبر «إنَّ» فالتقدير في الآية «بريء هو ورسوله»، وذلك بشرط وجود فاصل وهو في الآية «من المشركين».

وهذان الوجهان مقدمان عند نحاة البصرة.

ج- معطوف علىٰ محل «إنَّ» واسمها؛ لأن محل الاسم الرفع قبل دخول الناسخ وهذا الوجه يُضَعِّفُه جمهور البصريين؛ لأن الابتداء زال حكمه بالنسخ فلا يوجد عامل للرفع.

ثانيا: كون العطف بعد تمام الخبر شرطًا للرفع مذهب البصريين أما الكسائي والفراء فلا يشترطان ذلك فأجاز العطف قبل ذكر الخبر علىٰ المحلّ وخرجا عليه قوله تعالىٰ: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ ﴾ [المائدة: ٦٩]، وعليه في الشواذ قراءة ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتُهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّ ﴾ [الأحزاب: ٥٦] برفع ملائكته عطفا علىٰ محل إن واسمها وربما يتوهم البعض أن البصريين يمنعون ذلك في آية «المائدة» والأمر ليس كذلك؛ لأنهم يمنعون العطف حيث يتعين كون الخبر للاسمين جميعا نحو: «إنك وزيدٌ ذاهبان»؛ لأن ذلك يؤدي إلىٰ اجتماع عاملين علىٰ معمول واحد عملا واحدا، وذلك ممتنع[(١)]. وأمَّا نحو: إِنَّ زيدًا وعَمْروٌ في الدار، فجائز باتفاق، ومنه الآية[(٢)].

---

(١) التصريح بمضمون التوضيح (٢/ ٧٣).

(٢) انظر: شرح قصيدة بانت سعاد لابن هشام (ص ١٤٦-١٤٧)، وكلامه في أوضح المسالك مخالف (١/ ٣٢٣)، وانظر: التصريح (٢/ ٧٧).

فخلافهم في التخريج بناء علىٰ ما ذكرت في القضية السابقة من تضعيفهم العطف علىٰ المحل لزوال عامل الرفع وهو الابتداء بدخول الناسخ عليه لا لأنهم لا يجيزون العطف قبل تمام الخبر في موضع «المائدة»، ومن ثمَّ اختاروا الابتداء مع حذف الخبر للدلالة عليه علىٰ مذهب سيبويه، أو العكس أي اعتبار خبر «إنَّ» محذوفًا والجملة الشرطية ﴿ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ ﴾ [المائدة: ٦٩] خبرا لـ﴿ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ ﴾ وسابقها ﴿ وَٱلَّذِينَ هَادُوا۟ ﴾ وتاليها ﴿ وَٱلنَّصَٰرَىٰ ﴾ ويرجح الأول أن الحذف من الثاني لدلالة الأول أشهر وأكثر من الحذف من الأول لدلالة الثاني، وللآية شواهد عديدة من الشعر وقد تناولت الآية بالتحليل في رسالتي للماجستير[(١)].

ثالثا: احتج القراء بالسماع علىٰ جواز العطف علىٰ غير اسم (إِنَّ وأَنَّ ولكنّ).

وذلك لقول رُؤْبَة:

يَـــا لَيْتَنِـــي وَأَنْـــتِ يَـــا لَمِـــيسُ فِي بَلْـــدَةٍ لَـــيْسَ بِهَـــا أَنِـــيسُ

فعطف الضمير المنفصل (أنتِ) علىٰ الضمير المتصل المنصوب (ياء المتكلم) وتأول ذلك البصريون علىٰ حذف الخبر والجملة حالية أي: يا ليتني وأنت مَعِي.

مسألة: ما حكم الإتباع بالرفع علىٰ محل اسم «إِنَّ» مع غير العطف؟

اهتم النحاة ببيان حكم العطف بالرفع علىٰ اسم «إنّ» بعد تمام الخبر وقبله كما سبق بيانه وقد صرح السمين الحلبي بأن ا لبصريين لم يعتبروا المحل إلّا في العطف بشروط عند بعضهم[(٢)] وصرح ابن عقيل بأنهم يوجبون النصب قبل الخبر[(٣)]. وأغفلوا الكلام

---

(١) انظر: النحو والقراءات عند المنتجب الهمذاني من (ص٣٦٥-٣٧١).

(٢) الدر المصون (٩/ ٢٠١).

(٣) المساعد علىٰ تسهيل الفوائد (١/ ٣٣٦).

عن سائر التوابع (النعت – التوكيد – البدل) مما يجعل الدارس يتساءل هل تعامل باقي التوابع معاملة العطف؟ أَم أنَّ جواز الرفع خاص بالعطف؟ وربما يرجع عدم اهتمامهم ببيان هذا الحكم إلىٰ أنهم إذا أقروا الحكم لسائر التوابع بطل احتجاج البصريين بقضية الإعمال، وكذا تضعيفهم العطف علىٰ المحل، ولم يزد ابن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ في هذه المسألة عن قوله[(١)]. وأجاز الجَرْمِي والزجاج والفراء رفع نعت الاسم بعد الخبر، وبمثل ذلك حكموا للتوكيد وعطف البيان، وأجازوا أن يكون من ذلك: ﴿ قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَّامُ الْغُيُوبِ ﴾ [سبأ: ٤٨] ولم يُعَلِّق بالرفض أو القبول ولكن ظاهر كلامه أن ذلك عنده غير مقبول؛ لأنه نسب إليهم الجواز ولم يقره كعادته فيما خالف فيه أهل البصرة احتجاجا بالسماع إلَّا أني أشير إلىٰ أنه لم يرضَ مِن سيبويه أن يغلِّط من قال: إنهم أجمعون ذاهبون، وإنك وزيدٌ ذاهبان؛ لوجوب اعتقاد الصواب فيما نَطَقَتْ به العرب[(٢)].

والذي أراه أن حكم الإتباع بالرفع واقع علىٰ جميع التوابع سواء ذكر الخبر أم لم يذكر، لا لأنَّ ذلك نطق به من يوثق بعربيته فحسب ولكن ذلك ثابت في التنزيل دون الالتجاء إلىٰ التقدير والتأويل لنصرة مذهب البصريين، ويمكننا أيضًا أن نتقبل كلام البصريين في التخريج علىٰ أنه اختلاف في التوجيه لا في التجويز.

وبيان ذلك كالآتي:

أ- التوكيد: قرئ في المتواتر[(٣)] قوله تعالىٰ: ﴿ قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ ﴾ [آل عمران: ١٥٤] بالنصب والرفع في لفظ التوكيد ﴿ كُلَّهُ ﴾ فالنصب علىٰ التوكيد اتفاقًا فما الحاجة إلىٰ جعله في الرفع مبتدأ مرفوعًا وشبه الجملة خبره والجملة خبر «إِنَّ» وقد قال العرب: إنهم أجمعون ذاهبون.

---

(١) شرح التسهيل (٢/ ٥٢).

(٢) السابق (٢/ ٥١، ٥٢).

(٣) انظر: الإتحاف (ص٢٣٠)، والدر المصون (٣/ ٤٤٩).

ب- البدل: أو عطف البيان، قال تعالىٰ: ﴿ إِنَّ ذَٰلِكَ لَحَقُّ تَخَاصُمُ أَهْلِ ٱلنَّارِ ﴾ [ص: ٦٤] لا يرتضي البصريون أن يكون ﴿ تَخَاصُمُ ﴾ عطف بيان من «ذلك» أو بدلا منه فيجعلونه خبرًا لمبتدأ محذوف تقديره: هو تخاصم[١]. وبغض النظر عن مسوِّغات عدم رضاهم يقال: أليس في قراءة النصب «تخاصُمَ» ترجيحا للبدلية أو عطف البيان وأنتم يا أهل البصرة أصحاب مبدأ ترجيح الإعرابات بوجوه القراءات؟

ج- النعت: قال تعالىٰ: ﴿ قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِٱلْحَقِّ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ ﴾ [سبأ: ٤٨] يُوجَّهُ رفع «علَّام» علىٰ أنه خبر ثان، أو فاعل «يَقْذِفُ»، أو بدل من الضمير في «يقذف» أو خبر مبتدأ محذوف، ويُعْتَرض الزمخشري عند قوله بالنصب علىٰ المحل؛ لأنَّ ذلك ليس مذهب البصريين[٢]. مع أن قراءة النصب تخرج علىٰ النعت لاسم إنَّ «علام الغيوب» وكون القراءتين بمعنىٰ أولى.

تخفيف ذوات النون (إنَّ - أنَّ - كأنَّ - لكنَّ)

أولا: «إِنَّ» بكسر الهمزة. تخفف فتصير «إِنْ» وعندها يكثر إهمالها لزوال اختصاصها بالجملة الاسمية وتدخل علىٰ الفعلية، وإن وليتها الاسمية يعرب ما بعدها مبتدأ وخبرًا.

ويجوز إعمالها وعليه قراءة نافع وابن كثير ﴿ وَإِنْ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَٰلَهُمْ ﴾ [هود: ١١١] «لَـمَّا» علىٰ أن اللام الداخلة علىٰ الخبر و«ما» موصولة وجملة القسم صِلَتُهَا والتقدير: وإن كلًّا للذين والله ليوفينهم ربك أعمالهم، أو «ما» نكرة موصوفة وجملة القسم صفتها، والتقدير: وإن كلا لَخَلْقٌ وَاللهِ ليوفينهم، وسمع من العرب «إنْ زيدا لمنطلقٌ».

---

(١) الدر المصون (٩/ ٣٩٤، ٣٩٥).

(٢) الدر المصون (٩/ ٢٠١).

وتدخل اللام علىٰ خبرها فارقة بين «إنْ» المخففة من الثقيلة، و«إن» النافية.

فعدم وجود اللام دليل علىٰ أنها نافية ﴿ إِنْ هَـٰذَآ إِلَّا ٱخْتِلَٰقٌ ﴾ [ص: ٧]، ﴿ إِنِ ٱلْكَـٰفِرُونَ إِلَّا فِى غُرُورٍ ﴾ [الملك: ٢٠]، ﴿ وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا ﴾ [مريم: ٧١]، ﴿ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ ﴾ [النجم: ٢٣]، ومنه قوله تعالىٰ: ﴿ وَإِن مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَـٰبِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِۦ قَبْلَ مَوْتِهِۦ ﴾ [النساء: ١٥٩] أي: ما من أحد وحذف المبتدأ، ولا يشترط نقضها بـ«إلَّا» أو وقوع «لما» بعدها بدليل ﴿ إِنْ عِندَكُم مِّن سُلْطَـٰنٍ بِهَـٰذَآ ﴾ [يونس: ٦٨]، ﴿ قُلْ إِنْ أَدْرِىٓ أَقَرِيبٌ مَّا تُوعَدُونَ ﴾ [الجن: ٢٥]، ﴿ وَإِنْ أَدْرِى لَعَلَّهُۥ فِتْنَةٌ لَّكُمْ ﴾ [الأنبياء: ١١١].

ووجود اللام دليل علىٰ أنها مؤكدة وخففت ﴿ إِنْ هَـٰذَٰنِ لَسَـٰحِرَٰنِ ﴾ [طه: ٦٣]، ﴿ وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ ﴾ [يس: ٣٢]، والكثير أن يليها فعل ناسخ.

أ- ماضٍ: ﴿ وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً ﴾ [البقرة: ١٤٣]، ﴿ إِن كُنَّا عَنْ عِبَادَتِكُمْ لَغَـٰفِلِينَ ﴾ [يونس: ٢٩]، ﴿ وَإِن كُنتَ مِن قَبْلِهِۦ لَمِنَ ٱلْغَـٰفِلِينَ ﴾ [يوسف: ٣]، ﴿ وَإِن كَانُوا۟ مِن قَبْلِ أَن يُنَزَّلَ عَلَيْهِم مِّن قَبْلِهِۦ لَمُبْلِسِينَ ﴾ [الروم: ٤٩]، من كان وأخواتها أو من كاد وأخواتها ﴿ إِن كَادَ لَيُضِلُّنَا عَنْ ءَالِهَتِنَا ﴾ [الفرقان: ٤٢]، ﴿ وَإِن كَادُوا۟ لَيَسْتَفِزُّونَكَ مِنَ ٱلْأَرْضِ لِيُخْرِجُوكَ مِنْهَا ﴾ [الإسراء: ٧٦]، ﴿ قَالَ تَٱللَّهِ إِن كِدتَّ لَتُرْدِينِ ﴾ [الصافات: ٥٦].

وجاء من غيرهما في موضع وحيد ﴿ وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَـٰسِقِينَ ﴾ [الأعراف: ١٠٢].

ب- مضارع: وذلك في موضعين ﴿ وَإِن يَكَادُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَـٰرِهِمْ ﴾ [القلم: ٥١]، ﴿ وَإِن نَّظُنُّكَ لَمِنَ ٱلْكَـٰذِبِينَ ﴾ [الشعراء: ١٨٦] ويقاس علىٰ النوعين اتفاقا[1].

أما ما ورد خلاف ذلك فهو نادر قليل وجمهور النحاة يدرجه تحت ما يحفظ ولا يقاس عليه وذلك علىٰ صورتين:

---

(١) انظر: التصريح (٢/ ٨٣).

أ- أن يأتي من فعل ماضٍ غير ناسخ وعليه قراءة ابن مسعود ﴿ إِنْ لَبِثْتُمْ لَقَلِيلاً ﴾ في قوله تعالىٰ: ﴿ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلاً ﴾ [الإسراء: ٥٢]، وقول صحابية: والذي يُحْلَفُ به إِنْ جَاءَ لخاطبًا، تعني النبي ﷺ وقول عاتكة امرأة الزبير رضي الله عنها وعن زوجها:

شَـــلّتْ يمينُـــك إن قتلـــتَ لُـــسلِما حَلَّـــتْ عَلَيْـــك عُقُوبَـــةُ المُتَعمِّـــدَ

ب- أن يكون لا ماضيا ولا ناسخا كقول بعضهم، إِنْ يَزِينُكَ لَنَفْسُكَ، وَإِنْ يَشِينُك لَهِيَه.

تنبيهات:

أولاً: قال ابن مالك: ولا يكون ذلك الفعل غالبا إلا بلفظ الماضي، فإن كان مضارعا حفظ، وعلق أبو حيان علىٰ كلامه بقوله: ودعوىٰ ابن مالك أنه إذا كان بلفظ المضارع يحفظ ولا يقاس عليه ليست بشيء، وتعجب الدماميني من كلام ابن مالك: إذ كيف يجعل ذلك محفوظا وهو يقيس غيره مما يجعله النحاة شاذ، والذي أراه -والله أعلم- أن عبارة ابن مالك لا تحمل علىٰ الحفظ المقابل للقياس بدلالة قوله تعقيبا علىٰ إجازة الأخفش نحو: إن ظننت عمرًا صالحًا، وبقوله أقول لصحة الشواهد علىٰ ذلك نظما ونثرًا، ولأنه قال: غالبا، التي فسرها ابن عقيل بأنه احترز من الناسخ؛ لأن المضيّ ليس شرطا، فلا يعقل أن يظن بابن مالك الوقوع في مثل هذا الخلط كما ذكر الدماميني، والذي أرجحه تَأَدُّبًا مع ابن مالك أن يحمل كلامه علىٰ الحفظ بمعنىٰ القليل الذي يسهل عده وحفظه في مقابلة الغالب الكثير من الإتيان بلفظ الماضي ويؤيد ذلك عدم تعقب ابن عقيل مع كثرة تعقبه لابن مالك، وكذا ابن هشام لم يشر إلىٰ خلط ابن مالك مع استشهاده بما استشهد به ابن مالك في شرح التسهيل[1] بالإضافة إلىٰ أن السماع من الأصول التي احتج بها ابن مالك علىٰ النحاة في آراء كثيرة له مخالفا بها جمهورهم،

(١) انظر: شرح التسهيل (٢/ ٣١)، ومغني اللبيب (٣٤)، وارتشاف الضرب (٢/ ١٥٠)، والمساعد علىٰ تسهيل الفوائد (١/ ٣٢٧).

وأيضا سياق الكلام في شرح التسهيل يؤكد ذلك فبعد استشهاده بالآية والقراءة يقول: «وكذا إن وليها»، عطفا علىٰ ما قبله، مِمَّا يدفعنا إلىٰ القول بالاحتمال الأخير وهو أن هناك وهما من الناسخ.

ثانيا: ذكر الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد أن النحاة أجمعوا علىٰ شذوذ مجيء المضارع غير الناسخ بعد إن[1] ولا أرىٰ ذلك فغاية ما ذكره ابن هشام أنه نادر ونصّ ابن مالك علىٰ جوازه والقياس عليه.

ثالثا: إذا أمن اللبس جاز عدم دخول اللام بعد المخففة من الثقيلة وذلك علىٰ ضربين:

أ- جائز: وذلك إذا كان المقام لغير النفي بدلالة المعنىٰ «السياق المقامي» وشاهده في الشعر قول الطِّرِمَّاح بن حكيم:

أَنَا ابْنُ أُبَاةِ الضَّيْمِ مِنْ آلِ مَالِكٍ وَإِنْ مَالِكٌ كَانَتْ كِرَامَ المَعَادِنِ

فالنفي يبطل المدح الذي من غرضه أنشد البيت، فالقرينة معنوية وهي كثيرة في الصحيح[2] كقوله ﷺ: «وَايْمِ الله لَقَدْ كَانَ خَلِيقًا لِلإِمَارَةِ وَإِنْ كَانَ مِنْ أَحَبِّ النَّاسِ إِلَيَّ»[3] وقول معاوية رضي الله عنه في كعب الأحبار: إن كان من أصدق هؤلاء المحدثين[4]، وقول عائشة رضي الله عنها: «إِنْ كَانَ رَسُولُ الله ﷺ يحب التيمن»[5] وقراءة أبي رجاء في قوله تعالىٰ: ﴿ وَإِن كُلُّ ذَٰلِكَ لَمَّا مَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ﴾ [الزخرف: ٣٥] «لِمَا» بكسر اللام والتخفيف بمعنىٰ للذِّي، و«متاعُ» خبر مبتدأ الموصول.

---

(١) أوضح المسالك (١/ ٣٣٠).

(٢) انظر: شواهد التوضيح والتصحيح (ص ٥١، ٥٢، ٥٣).

(3) من حديث ابن عمر رواه البخاري (٣٥٢٤).

(4) رواه البخاري (٦/ ٢٦٧٩).

(5) رواه مسلم (٢٦٨).

ب- واجب: وذلك إذا كان الخبر ممَّا يمتنع فيه دخول اللام، وذلك إذا كان منفيًا مثل: إن زيدٌ لن يقوم، ومن شواهده:

أَمَا إِنْ عَلِمْتُ اللهَ لَيْسَ بِغَافِلٍ لَهَانَ اصْطِبَارِي إِنْ بُلِيتُ بِظَالِمِ

وقول الآخر:

إِنَّ الحَقَّ لاَ يَخْفَى عَلَىٰ ذِي بَصِيرَةٍ وَإِنْ هُوَ لَمْ يَعْدَمْ خِلاَفَ مُعَانِدِ

وظاهر كلام ابن هشام التسوية بين الضربين، والتفرقة بينهما نصَّ عليها ابن مالك[١].

ثانيا: أَنَّ بفتح الهمزة تخفف فتصير «أَنْ» ويجب إعمالها ويكون اسمها ضمير الشأن محذوفا وخبره جملة اسمية ﴿ وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ [يونس: ١٠] أي: آخر دعواهم حمدُ الله، فإن مخففة واسمها ضمير الشأن، و﴿ ٱلْحَمْدُ ﴾ مبتدأ، وشبه الجملة ﴿ لِلَّهِ ﴾ خبره، والجملة الاسمية في محل رفع خبر «أَن» المخففة والمصدر المؤول من «أن» واسمها وخبرها في محل رفع خبر، وقراءة نافع: ﴿ وَأَن هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا ﴾ [الأنعام: ١٥٣] بتخفيف «أَنَّ» واسمها ضمير الشأن وجملة هذا صراطي خبرها.

أو خبره جملة فعلية لا تحتاج إلىٰ فاصل، وذلك إذا كان فعلها جامدًا كقوله تعالىٰ: ﴿ وَأَنْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ قَدِ ٱقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ ﴾ [الأعراف: ١٨٥] أو دالا علىٰ الدعاء كقوله تعالىٰ: ﴿ أَن سَخِطَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ ﴾ [المائدة: ٨٠]، ﴿ أَنْ بُورِكَ مَن فِى ٱلنَّارِ ﴾ [النمل: ٨] وإلا احتاجت إلىٰ فاصل[٢] كقوله تعالىٰ: ﴿ تَبَيَّنَتِ ٱلْجِنُّ أَن لَّوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ ٱلْغَيْبَ ﴾ [سبأ: ١٤] ومن النادر ترك الفاصل لقول الشاعر:

عَلِمُوا أَنْ يؤَمَّلُونَ فَجَادُوا قَبْلَ أَنْ يُسْأَلُوا بِأَعْظَمِ سُؤْلِ

---

(١) انظر أوضح المسالك (١/ ٣٢٧، ٣٢٨)، وشواهد التوضيح (٥٣).

(٢) النحو القرآني (١/ ٢٤٨، ٢٤٩).

فرفع الفعل بعد «أن» دليل علىٰ أنها ليست مصدرية ولم يقع فاصل بينهما.

ويفرق بين «أن» المخففة و«أن» المصدرية إذا باشرتا فعلًا مضارعا أو فصلتا عنه بـ(لا) النافية بعلامة الإعراب فيقع الفعل منصوبًا بعد المصدرية ﴿ أَلَّا تَجُوعَ ﴾ [طه: ١١٨]، ﴿ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ ﴾ [هود: ٢].

ويرفع بعد المخففة من الثقيلة ﴿ أَلَّا يَرْجِعُ ﴾ [طه: ٨٩]، ﴿ أَلَّا يَقْدِرُونَ ﴾ [الحديد: ٢٩] فإن احتملت «أن» الوجهين جاز في الفعل الرفع والنصب كل علىٰ حسب تقديرك «أن» ومن ثمَّ قُرِئ تواترًا ﴿ وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ ﴾ [المائدة: ٧١] بالرفع علىٰ المخففة والنصب علىٰ المصدرية فإن سبقت بفعل دال علىٰ اليقين «عَلِمَ - وَجدَ - ألفى» تكون مخففة، وإن سبقت بفعل دال علىٰ الرجحان «حسب - زعم - ظنّ - خال» جاز فيها المصدرية والمخففة، وإن سبقت بغير ذلك أو لم تسبق بفعل كانت مصدرية، وإن لم يسبقها فعل مضارع مرفوع وليس قبلها علمٌ أو ظَنٌّ فمذهب البصريين أنها مصدرية مهملة ومذهب الكوفيين أنها المخففة وعليه قراءة: ﴿ لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَ ﴾ [البقرة: ٢٣٣] برفع «يتمُّ»، وقول الشاعر:

أنْ تقْـــرأن عَـــلَىٰ أَسْـــمَاءَ وَيْحَكُـــمَا ... مِنِّـــي الـــسَّلامَ وَأَلَّا تُـــشْعِرَا أَحَـــدَا

والأصل في المخففة ألا يذكر اسمها إلا في اضطرار الشعر كقوله:

وَلَـــوْ أَنَّـــكِ فِي يَـــوْمِ الرَّخـــاءِ سَـــأَلْتِنِي ... طَلَاقَـــكِ لَمْ أَبْخَـــلْ وأَنْـــتِ صَـــدِيقُ

والأصل في خبرها أن يكون جملة فإن ذكر اسمها جاز إفراد خبرها وذلك في الشعر أيضا كقوله:

بِأَنَّـــكَ ربيـــعٌ وغَيـــثٌ مريـــعٌ ... وَأَنَّـــكَ هُنَـــاكَ تكُـــونُ الـــثِّمَالَا

فأضمر الشاعر الاسم في الشطرين ونوع بين الخبرين فأتىٰ به مفردا في الشطر الأول (ربيع) وجملة في الشطر الثاني (تكون الثمالا).

مسألة: هل يشترط في اسم أن المخففة أن يكون ضمير الشأن؟

لم يشترط الجمهور ذلك؛ لأن ما ورد سماعًا وإن كان نادرًا بذكره كان ضمير المخاطب ولم يكن ضمير الشأن، إذ ضمير الشأن للغائب ويتضح ذلك أيضا في قوله تعالىٰ: ﴿ وَنَعْلَمَ أَن قَدْ صَدَقْتَنَا ﴾ [المائدة: ١١٣] فالتقدير الأقرب: أَنَّكَ قد صدقتنا، أي صدقك، وإن كان جائزا أن يقَعْ: ونعلم أنَّ الشأن قد صدقتنا، وقد قدر سيبويه في قوله تعالىٰ: ﴿ وَنَدَيْنَٰهُ أَن يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ ۝١٠٤ قَدْ صَدَّقْتَ ٱلرُّءْيَآ ﴾ [الصافات: ١٠٥، ١٠٤] أنك يا إبراهيم.

يرىٰ الكوفيون أنَّ «أن» المخففة لا تعمل لا في ظاهر ولا مضمر وتبنَّىٰ هذا الرأي ابن عاشور في تفسيره[١] وهو مخالف لجمهور النحاة، ولولا أنهم اتفقوا علىٰ أن اسمها ضميرٌ سواء كان محذوفا أو ملفوظا في النادر لقلت: إنَّ قراءة نافع: ﴿ وَأَنْ هَـٰذَا صِرَاطِى مُسْتَقِيمًا ﴾ [الأنعام: ١٥٣] بالتخفيف لا يبعد فيها أن تكون مخففة عاملة واسمها الإشارة وخبرها صراطي علىٰ توجيه قراءة الجمهور.

ثالثا: «لكنّ» تخفف فتهمل وجوبا ولا دليل من السماع لمن أجاز إعمالها وكذا لا تعمل في القياس؛ لأنها لا تشابه «إنَّ» أو «أَنَّ» في مشابهة الفعل، ولزوال اختصاصها بالجملة الاسمية ﴿ وَلَـٰكِن كَذَّبَ وَتَوَلَّىٰ ﴾ [القيامة: ٣٢]، ﴿ وَلَـٰكِن لَّا يَشْعُرُونَ ﴾ [البقرة: ١٢]، ﴿ وَلَـٰكِن قُولُوٓاْ أَسْلَمْنَا ﴾ [الحجرات: ١٤]، ﴿ وَلَـٰكِنْ إِذَا دُعِيتُمْ فَٱدْخُلُواْ ﴾ [الأحزاب: ٥٣]، وربما يليها فعل مقدر مفهوم من السياق ﴿ وَلَوْ تَوَاعَدتُّمْ لَٱخْتَلَفْتُمْ فِى ٱلْمِيعَـٰدِ وَلَـٰكِن لِّيَقْضِىَ ٱللَّهُ أَمْرًا ﴾ [الأنفال: ٤٢] أي: ولكن تواعدتم ليقضي، وربما يليها معمول لِنَاسخٍ مقدّر من السياق ﴿ مَا كَانَ حَدِيثًا يُفْتَرَىٰ وَلَـٰكِن تَصْدِيقَ ٱلَّذِى بَيْنَ يَدَيْهِ ﴾ [يوسف: ١١١] ولكن كان تصديق، وإذا وليتها جملة اسمية وجب رفع ما بعدها علىٰ الابتداء

---

(١) انظر: أثر السياق (ص٥٦٦، ٥٦٧).

مخففةً ﴿ لَّٰكِنِ ٱللَّهُ يَشْهَدُ بِمَآ أَنزَلَ إِلَيْكَ ﴾ [النساء: ١٦٦]، ﴿ لَٰكِنِ ٱلظَّٰلِمُونَ ٱلْيَوْمَ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴾ [مريم: ٣٨]، ونصبه علىٰ أنه اسمها مشددةً ﴿ وَلَٰكِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ يَجْحَدُونَ ﴾ [الأنعام: ٣٣]، ﴿ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ سَلَّمَ ﴾ [الأنفال: ٤٣]، ومن ثمَّ قرئ تواتُرًا بالتشديد والإعمال، والتخفيف والإهمال في أكثر من موضع ﴿ وَلَٰكِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ كَفَرُواْ ﴾[١] [البقرة: ١٠٢]، ﴿ وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنِ ٱتَّقَىٰ ﴾[٢] [البقرة: ١٨٩]، ﴿ وَلَٰكِنَّ ٱلنَّاسَ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ ﴾[٣] [يونس: ٤٤]، وتكرر في آية واحدة في قوله تعالىٰ: ﴿ فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ قَتَلَهُمْ ۚ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ ﴾[٤] [الأنفال: ١٧].

فائدتان:

الأولى: في قوله تعالىٰ: ﴿ لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّي ﴾ [الكهف: ٣٨] «لكن» مخففة وَلِيَهَا جملة «أنا هو الله ربي»، فنقلت حركة همزة «أنا» إلىٰ نون «لكن» وحذفت الهمزة فالتقىٰ مثلان فَأُدْغِمَا وجملة «أنا هو الله ربي» اسمية مكونة من ثلاثة مبتدءات «أنا» و«هو» و«الله» وخبر لثالث «ربي» والثالث وخبره خبر الثاني «هو» ضمير ا لشأن، والثاني وخبره خبر الأول، وهذا أقرب الأعاريب وهناك توجيهات أخر[٥].

الثانية: قراءة حمزة والكسائي ﴿ وَلَٰكِنَ ٱلنَّاسُ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ ﴾ [يونس: ٤٤] بتخفيف «لكن» ورفع «الناس» دليل قاطع علىٰ بطلان إعراب، «أنفسهم» توكيدا معنويا في قراءة غيرهما فهي مفعول به مقدم علىٰ عامله أي ولكن الناس يظلمون أنفسهم، ودليل آخر وهو نصبها علىٰ المفعول به قولًا واحدًا في قوله تعالىٰ: ﴿ وَلَٰكِن كَانُوٓاْ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ ﴾ [البقرة: ٥٧].

---

(١) الإتحاف (ص ١٨٩).

(٢) الإتحاف (ص ١٩٩).

(٣) الإتحاف (ص ٣١٣).

(٤) الإتحاف (ص ٢٩٧).

(٥) انظر: الدر المصون (٧/ ٤٩٢).

رابعا: «كَأَنَّ» تخفف فيبقىٰ عملُها ويأتي اسمها ظاهرا[١] وخبرها مفردًا وشاهده قول الشاعر:

كَأَنْ وَرِيدَيْهِ رِشَاءُ خُلُبْ

ويأتي محذوفًا «ضمير الشأن» وشاهده قول الشاعر:

وَوَجْهٌ مُشْرِقُ النَّحْرِ كَأَنْ ثَدْيَاهُ حُقَّانِ

ويروىٰ البيت بالإعمال في الظاهر: كأن ثَدْيَيْهِ حقَّان.

ومن الشواهد التي رويت بالإعمال في الظاهر المضمر قول أحدهم يمدح امرأته:

ويَوْمًا تُوَافِينَا بوَجْهٍ مُقَسَّمٍ كَأَنْ ظبيةٍ تَعْطُو إِلَىٰ وَارِقِ السَّلَمِ

فروىٰ «ظبية» بالنصب علىٰ أنه اسم كأَنَّ، وظبية بالرفع علىٰ أنها خبر كأن والاسم محذوف والتقدير: كأنها ظبية، ويروىٰ أيضا بالجر، علىٰ أن «أن» زائدة والكاف حرف جر، وظبية مجرور به كَظَبْيَةٍ.

فإذا حذف الاسم وكان الخبر جملة اسمية لم يحتج إلىٰ فاصل، «كأن ثَدْيَاهُ حقان» وإن كان جملة فعلية فصل بـ «قد» كقول الشاعر:

لاَ يَهُولَنَّكَ اصْطِلاَءُ لَظَىٰ الحَرْ بِ فَمَحْذُورُهَا كَأَنْ قَدْ أَلَمَّا

أو «لم» وعليه ما في القرآن ﴿ كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِٱلْأَمْسِ ﴾ [يونس: ٢٤]، ﴿ كَأَن لَّمْ يَغْنَوْا۟ فِيهَا ﴾ [الأعراف: ٩٢]، واجتمعت المخففة والمشددة في قوله تعالىٰ: ﴿ كَأَن لَّمْ يَسْمَعْهَا كَأَنَّ فِىٓ أُذُنَيْهِ وَقْرًا ﴾ [لقمان: ٧].

---

(١) يرىٰ ابن مالك أن مجيء الاسم ظاهرًا خاص بالشعر. انظر: شرح التسهيل (٢/ ٤٥).

«لا» النافية للجنس
أو «لا» التَّبْرِئَة

عملها:

تعمل عمل «إنَّ» المشددة فتنصب المبتدأ وترفع الخبر، وتشابه «إنَّ» في الصدارة والدخول علىٰ الجملة الاسمية وإفادة التوكيد فهي تؤكد النفي كما أن «إنَّ» تؤكد الإثبات والشيء يحمل علىٰ نقيضه، ولأنها محمولة علىٰ «إنَّ» افتقرت إلىٰ شرط لتعمل عملها[١].

شروط عملها:

يشترط فيها أن تكون نافية لا زائدة، نصًّا في النفي، غير مسبوقة بحرف جر، متصلة باسمها، ويشترط في اسمها أن يكون دَالاًّ علىٰ الجنس بأسره، وأن يكون نكرة غير معمولٍ لغيرها، ويشترط في خبرها أن يكون نكرة.

فإن فقدت شرطا لم تعمل وبيان ذلك ما يلي.

أ- إن لم تكن نصا في النفي عملت عمل ليس فيقال: لا رجلٌ في الدار بل رجلان، فإذا أردت النَّصَّ علىٰ النفي لم يجز الاستدراك فيقال: لا رَجُلَ في الدار.

ب- إذا سبقت بحرف جر تصبح زائدة ويجرُّ ما بعدها بحرف الجر فتقول: خرجت بلا مالٍ وجئت بلا زادٍ[٢] وشذ قولهم: «جِئْتُ بِلَا شَيءَ» بالفتح وإعمال لا.

ج- إذا لم تتصل باسمها أهملت ﴿ لَا فِيهَا غَوْلٌ ﴾ [الصافات: ٤٧] وشذ قولهم: لاَ مِنْهَا بُدَّ. بالإعمال، وكذا إذا كان الفاصل مقَدَّرا كقوله تعالىٰ: ﴿ لَا مَرْحَبًا بِكُمْ ﴾ [ص: ٦٠] فـ﴿ مَرْحَبًا ﴾ منصوبة بفعل محذوف واقع بعد لا والتقدير: لا أتيتم مرحبا، أو لا

---

(١) انظر التصريح (٢/ ١٠٣، ١٠٤).

(٢) مذهب الكوفيين أن «لا» اسم بمعنىٰ غير والاسم بعدها مجرور بالإضافة إليها.

سمعتم مرحبا، أو منصوبة علىٰ أنها مفعول مطلق والتقدير: لا رحبتكم داركم مرحبا بل ضيِّقًا[١].

د- يشترط في الاسم أن يكون دالًا علىٰ الجنس؛ لأنها تقع جوابا لمقدَّر فيه «من» لاستغراق الجنس فكأن سائلًا يسأل: هل من رجل في الدار؟ فتجيب؛ لا رَجُلَ في الدار، ومن ثمَّ لزم تنكيره؛ لأن «مِنْ» الاستغراقية خاصة بالنكرات، فإذا ورد ما ظاهره خلاف ذلك أُوِّل بالنكرة علىٰ تقدير: لا مُسمَّىٰ بهذا الاسم[٢] وعلىٰ ذلك ما جاء في الحديث الشريف: «**إذا هلك كسرىٰ فلا كِسْرَىٰ بعده، وإذا هلك قيصر فلا قَيْصَرَ بَعْدَه**»[٣] أي: لا مُسَمَّىٰ بكسرىٰ، ولا قيصر، وقول عمر ﷺ: «قضية ولا أبا حسن[٤] لها» وإلَّا أهملت وكررت فيقال «لا زيدٌ في الدار ولا عمروٌ»، وقد اجتمع الإعمال والإهمال في قوله ﷺ: «**لاَ نِكَاحَ بِلاَ وَلِيٍّ وشاهدي عدلٍ**»[٥].

أحوال اسم «لا»:

لاسم «لا» ثلاثة أحوال، فهو إما أن يكون مضافا فينصب «لا طَالِبَ عِلْمٍ كَسولٌ» أو شبيهًا بالمضاف فينصب كذلك «لا طالبًا للعلم كسولٌ» أو خاليًا من الإضافة وشبهها وهو المفرد فيبنىٰ علىٰ ما ينصب به «لَا طَالِبَ كسولٌ» وإليك بيان ذلك.

---

(١) انظر الدر الصون (٩/ ٣٩٤).

(٢) قدره آخرون بلا واحد من مسميات هذا الاسم، وَقُدِّرَ أيضا بلا مثل كذا، فحذفت مثل وأقيم المضاف إليه محله؛ وذلك لأن مثل موغلة في التنكير فلا يعرَّف ما بعدها. ومن ثمَّ يوصف بها النكرة ولو أضيفت إلىٰ ضمير ﴿ لِبَشَرَيْنِ مِثْلِنَا ﴾ [المؤمنون: ٤٧].

(3) من حديث أبي هريرة رواه البخاري (٢٩٥٢).

(٤) جرد الاسم من الألف واللام لوقوعه موقع النكرة فلم يقل: ولا أبا الحسن، ومن ذلك قول أبي سفيان ﷺ: يوم أُحُد - قبل إسلامه - لا عُزَّىٰ لكم.

(5) من حديث عائشة رواه ابن حبان (٤٠٧٥).

أولا: المضاف: وهو ما كان بينه وبين تاليه معنىٰ النسبة ولم ينوَّن وحكمه النصب، فينصب بالفتحة مفردًا مثل: لا رَجُلَ دينٍ كَذُوبٌ أو جمع تكسير مثل: لا رجالَ دينٍ مُدَاهنون، وينصب بالكسرة مثل: لا طالباتِ آخِرَةٍ مُتَبَرِّجاتٌ، ولا أولاتِ علمٍ كاذباتٌ، وينصب بالياء مثل: لا صَاحِبَي برٍّ خائنان، ولا مُعَلِّمِي خيرٍ خاسرون، وينصب بالألف مثل: لا ذا علمٍ كذوبٌ، ولا أَخَا بِرٍّ خائنٌ، ولم يرد المضاف في القرآن.

تنبيه:

مذهب سيبويه والجمهور أن من صور اسم «لا» المضاف قول العرب: لَا أَبَا لَكَ، ولَا أَخَا له، ولَا غُلاميْ له وهو في فصيح أشعارهم كقول كعب بن زهير ﷺ:

فَقُلْتُ خَلُّوا سَبِيلِي لاَ أَبَا لَكُمُ ... فَكُلُّ مَا قَدَّرَ الرَّحْمَنُ مَفْعُولُ

وقول شاعرهم:

أخاكَ أخاكَ إِنَّ مَنْ لاَ أَخَا لَهُ ... كَسَاعٍ إِلَىٰ الهَيْجَا بِغَيْرِ سِلاَحِي

وقول الآخر:

لا تُعْنَيَنَّ بِمَا أَسْبَابُه عَسُرَت ... فَلاَ يَدَيْ لِامْرِئٍ إِلَّا بِمَا قُدِرَا

فكل ذلك تكون اللام فيه زائدة مُقْحَمَة بين المضاف والمضاف إليه ودليل زيادتها ورود السماع بحذفها كما في قول الشاعر:

أَبِا لْمَوْتِ الَّذِي لاَ بُدَّ أَنِّي ... مُلاَقٍ لاَ أَبَاكِ تُخَوِّفِيني

وعلىٰ ذلك فالخبر محذوف، ويرىٰ آخرون أنَّ اللام غير زائدة، وأنها ومجرورها خبر والتقدير: لا أبا كائنٌ لك، واسم «لا» مبني ولكنه جاء علىٰ لغة من يقول: مكره أخاك لا بطل، والقياس حذف الألف والبناء علىٰ الفتح كما قول الصحابي:

أَبِي الإِسْلاَمُ لا أَبَ لِي سِوَاه ... إذا افتخروا بِقَيْسٍ أَوْ تَمِيمِ

وعلىٰ كلا القولين اعتراضات[١]، ولذا لم يرض ابن مالك عن ذلك[٢] وخرج الأسلوب علىٰ أنه دعاء علىٰ المخاطب بأن لا يأباهُ الموت.

ثانيا: الشبيه بالمضاف، وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه، أو ما له متعلق به كالمشتق ومعموله وحكمه النصب والتنوين عند جمهور البصريين ولِمُتَعَلِّقِهِ أربع صور:

أ- مرفوع، مثل: لا حسنًا خُلُقُه مذموم، لا مذمُومَا خلقُه مفلحٌ، لا قاسيًا قلبُه مُوَفَّقٌ، لا محمودًا سيرُه مخذولٌ.

ب- منصوب: مثل: لا طائعا ربَّه نادمٌ، لا خائنا عهدَه ناجٍ.

ج- مجرور بحرف جر، مثل: لا محسنًا إلىٰ غيرِه نَادِمٌ، لا مُسَارِعًا في الخيراتِ خَاسِرٌ.

د- معطوف عليه، مثل: لا ثلاثة وثلاثين عندي ولا أربعة وثلاثين.

فهو وإن اتفق مع المضاف في تمام المعنىٰ بالمضاف إليه إلا أنه لا يصلح للإضافة في جميع الأحوال ويفرق بينه وبين المضاف بالتنوين فإذا قيل: لا حَسَنَ الخلق، لا خَائِنَ العَهْدِ، لا قَاسِيَ القَلْب. صار مضافا وإذا نون كما مُثِّل صار شبيها بالمضاف.

مسألة:

هل وقع اسم «لا» شبيها بالمضاف في القرآن الكريم؟

قال الشيخ عضيمة: جاء اسم «لا» النافية للجنس مفردًا في القرآن فلم[٣] يقع مضافا ولا شبيها بالمضاف إلا في آية واحدة محتملة ثم بين قصده بالآية وهي قوله تعالىٰ: ﴿ يَوْمَ يَرَوْنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ لَا بُشْرَىٰ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُجْرِمِينَ ﴾ [الفرقان: ٢٢] ونقل عنه دكتور

---

(١) انظر: شرح قصيدة بانت سعاد لابن هشام (ص ٢٤٣، ٢٤٤).

(٢) شرح التسهيل (٢/ ٦٠- ٦٤).

(٣) دراسات من (ق١) (٣/ ٤٤٢-٤٤٥).

جميل ظفر هذا الحكم[١] دون عزو إليه رحمه الله وذلك كعادته في كتابه، وإن كان للشيخ عذر لاستخراجه الحكم من المصادر المتاحة له في بحثه ساعتئذ فلا عذر لمن نقل عنه دون تمحيص للمسألة.

فقد وقع اسم «لا» الشبيه بالمضاف أو المُطَوّل كما في كتب المتقدمين في أكثر من آية في كتاب الله إذا أقررنا باب الاحتمال الواقع في آية الفرقان، ولكنّ النحاة والمعربين فتحوا المجال في آية الفرقان لوقوع اسم «لا» ممنوعا من الصرف فلا احتجاج لأحد بعدم تنوينه لوقوع العلة المانعة وهي انتهاؤه بألف التأنيث المقصورة، ومن ثمَّ لا يخالفون البصريين الذين أوجبوا تنوين المطوَّل وجعلوا قول الزجاج بجواز الحذف تخفيفا لا يعتد به، وقول البغداديين بجواز حذف التنوين مرجوحا، وما كان من حذف فهو ضرورة لا تأتي في السعة.

والذي أراه أن هناك آيات أقوىٰ من حيث الدلالة والسياق في تَعَيُّنِ وقوع اسم «لا» شبيها بالمضاف وإن رجح المعربون كونه فيها مفردا مبنيًّا إرضاءً لقواعد البصريين ومثال ذلك قوله تعالىٰ حكاية عن نوح عليه السلام: ﴿ قَالَ لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ ﴾ [هود: ٤٣] فالمعنىٰ: لا عاصمًا من أمر الله يَعْصِمُ اليوم، والفصل بالظرف كلا فاصل علىٰ قواعدهم، وحذف التنوين لالتقاء الساكنين مشهور، ولو لم يقدَّر عامل للظرف لصح تقديمه علىٰ معمول المشتق العامل فيه دون الحاجة لتقدير مضاف لاسم «لا» لإيقاع الظرف خبرا عنه كتقديرهم: لا وجود عاصم اليوم؛ لأن الظرف يخبر به عن المعنىٰ لا الجثة وقد جوَّز السمين والمنتجب كون اسم «لا» شبيها بالمضاف في الآية[٢].

---

(١) النحو القرآني (ص٢٧١).

(٢) الدر المصون (٦/ ٣٣٣)، والفريد (٢/ ٦٣٠).

أما ترك تنوين الاسم المطوَّل، وهو قول البغداديين، الذين أجازوا «لا طالعَ جبلا» إجراء له مجرىٰ المضاف فله شواهده من كلام خير الأنام في نَصٍّ لا يتطرق إليه الاحتمال وهو قوله الشريف: «**لَا مَانِعَ لِمَا أعطيت، وَلَا مُعْطِيَ لما منعت**»(١) وظاهر كلام ابن هشام في المغني إقرار ذلك وهو الأقرب للسماع، وعليه لا يكون لجمهورهم الحق في منع تعلق الظرف أو الجار والمجرور باسم «لا» احتجاجا بلزوم التنوين لكونه مطوَّلًا خاصة مع وجود آيات كريمة يحتمل سياقها تعلق الظرف مع عدم التنوين دون غضاضة أو حاجة للتأويل أو ادعاء المنع، ومن ذلك قوله تعالىٰ: ﴿ لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ ٱلْيَوْمَ ﴾ [يوسف: ٩٢]، وقوله تعالىٰ: ﴿ مِن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لَّا مَرَدَّ لَهُۥ مِنَ ٱللَّهِ ﴾ [الروم: ٤٣](٢).

ثالثا: المفرد، وهو ما ليس مضافًا ولا شبيهًا بالمضاف ويبنىٰ علىٰ ما ينصب به في محل نصب، وعلامات بنائه ثلاث(٣):

أ- الفتحة: ويبنىٰ عليها وجوبا إذا كان مفردا أو ما في حكمه ﴿ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾ [البقرة: ٢]، أو جمع تكسير ﴿ فَلَآ أَنسَابَ بَيْنَهُمْ ﴾ [المؤمنون: ١٠١]، ﴿ لَآ أَيْمَـٰنَ لَهُمْ ﴾ [التوبة: ١٢]، وعليه غالب ما في التنزيل وكثر مجيئه مصدرا ﴿ لَا عِلْمَ لَنَآ ﴾ [البقرة: ٣٢]، ﴿ لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ ٱللَّهِ ﴾ [الروم: ٣٠]. ويبنىٰ عليها جوازا إذا كان مختوما بألف وتاء وذلك لأنه سُمِعَ في قول الشاعر:

إِنَّ الزَّمَـانَ الَّـذِي مَجْـدٌ عَواقِبُـهُ فِيـهِ نَلَـذُّ وَلاَ لِـذَّاتَ لِلـشَّيْبِ

بكسر لذات علىٰ الأصل لأنه جمع مؤنث وبفتحها.

---

(١) من حديث معاوية رواه البخاري (٨٠٨).

(٢) انظر تفاصيل المسألة في: الدر المصون (٦/ ٣٣٣، ٨/ ٤٧١، ٤٧٢)، ومغني اللبيب (ص ٢١٥)، والفريد (٢/ ٦٣٠، ٦٣١، ٣/ ٦٢٧)، والجواب السامي لابن عنقاء (١٨٣ - ١٨٧).

(٣) يخرج من علامات النصب الألف، لأنَّ شرط النصب بها الإضافة في الأسماء الستة.

ب- الكسرة: ويبنىٰ عليها جوازا علىٰ الصحيح إذا كان جمع مؤنث وقد سبق الشاهد.

ج- الياء[١] وذلك إذا كان مثنىٰ كقول كُثَيِّر:

تَعــزَّ فَــلا إِلْفَــيْنِ بِــالعَيْشِ مُتِّعــا وَلَكِــنْ لِــوُرَّادِ المَنُــونِ تَتَــابِعُ

أو جمع مذكر سالمًا أو ملحقًا به، كقول الشاعر:

أَرَىٰ الرَّبْــعَ لاَ أَهْلِــينَ فِي عَرَصَــاتِه وَمِــنْ قَبْــلُ عَــنْ أَهْلِيــهِ كَــانَ يَــضِيقُ

وكقول الشاعر:

يُحْــشَرُ النَّــاسُ لاَ بَنِــينَ وَلاَ آ بــاءَ إِلاَّ وَقَــدْ عَنَــتْهُمُ شُــؤُونُ

خبر «لا» النافية للجنس:

إذا وقع خبر «لا» اسما مفردا كان نكرة مرفوعا ولم يقع كذلك في القرآن ولكنه جاء في الحديث الشريف: «**لا أَحَدَ أغيرُ من الله**»[٢]، وفي دعاء الاستفتاح: «**سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمُك وتعالىٰ جَدُّك وَلاَ إِلهَ غَيْرُك**»[٣] وتقول: «سبحانك لاَ شَيءَ مِثْلُكَ وَلاَ رَبَّ سِواكَ».

ومن جميل الشعر قول القائل:

ولَا عَيْــب فيهــا غــيرُ سِــحْرِ جُفونِهــا وَأَحْبِــبْ بِهــا سَــحَّارةً حــينَ تَــسْحَرُ

ومن جميل الكلام: لا شرفَ أغلىٰ من الإسلام، ولا عِزَّ أعزُّ من التقوىٰ، ولا مَعْقِلَ أحسنُ من الورع، ولا شفيعَ أَنْجَحُ من التَّوْبةِ، ولا كَنْزَ أَغنىٰ من القناعَة.

---

(١) يرىٰ المبرد أن المثنىٰ وجمع المذكر معرب لا مبني لأن التثنية والجمع من خواص الاسم والبناء لمشابهة الحرف، ورُدّ عليه ذلك باتفاقهم علىٰ البناء في يا زيدان، ويا زيدونَ.

(2) من حديث ابن مسعود رواه البخاري (٤٣٦١).

(3) من حديث رواه البخاري (٣٩٩).

وقع خبر «لا» في القرآن الكريم شبه جملة فوقع ظرفا للزمان: ﴿ لَا ظُلْمَ ٱلْيَوْمَ ﴾ [غافر: ١٧]، وللمكان ﴿ لَا حُجَّةَ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ ﴾ [الشورىٰ: ١٥]، واجتمعا في قوله تعالىٰ: ﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فَلَآ أَنسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ ﴾ [المؤمنون: ١٠١]، ووقع جارا ومجرورا كثيرا ﴿ وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ ﴾ [البقرة: ٢٣٥]، ﴿ لَا مُقَامَ لَكُمْ ﴾ [الأحزاب: ١٣]، ﴿ إِنَّهُمْ لَآ أَيْمَـٰنَ لَهُمْ ﴾ [التوبة: ١٢]، ﴿ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾ [البقرة: ٢]، ﴿ وَلَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَـٰتِ ٱللَّهِ ﴾ [الأنعام: ٣٤]، واحتمل أن يكون الخبر الظرف أو الجار والمجرور في قوله تعالىٰ: ﴿ لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ ٱلْيَوْمَ ﴾ [يوسف: ٩٢].

الحذف في معمولي «لا»

أ- يحذف اسم «لا» نادرًا وعليه قول العرب: لَا عَلَيْكَ أي: لا بأس عليك، أو لا شيء عليك.

ب- يحذف خبر «لا» إذا كان معلومًا وهو كثير في كلامهم وفي ذلك يقول ابن مالك:

وَشَاعَ فِي ذا البابِ إسقاطُ الخَبَرْ إذا المُرَادُ مِن سُقُوطِهِ ظَهَرْ

ومن استخدامنا لِحَذْفِهِ قولنا: لا شكَّ، أي في ذلك؛ ولَا بُدَّ أي: من ذلك: ووقع في القرآن في أكثر من موضع ﴿ كَلَّا لَا وَزَرَ ﴾ [القيامة: ١١]، ﴿ قَالُواْ لَا ضَيْرَ ﴾ [الشعراء: ٥٠]، ﴿ فَلَا فَوْتَ ﴾ [سبأ: ٥١]، ﴿ لَا مِسَاسَ ﴾ [طه: ٩٧] أي: لا وزر لهم، ولا ضير علينا، ولا فوت لهم، ولا مساس بي وفي الحديث: «لا ضرر ولا ضرارَ»[1]، «لا عدوىٰ ولا طيرة»[2].

---

(1) من حديث ابن عباس رواه أحمد (٢٨٦٧).

(2) من حديث أبي هريرة رواه البخاري (٥٣٨٠).

وأحيانا يتحمل السياق حذف الخبر وذكره ومن أمثلته المشهورة في كتب التفسير قوله تعالىٰ: ﴿ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ ۛ فِيهِ ۛ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ [البقرة: ٢] فيتحمل المعنىٰ تعلق فيه بـ﴿ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ علىٰ أنها جملة اسمية قدم خبرها شبه الجملة علىٰ المبتدأ ومن ثمَّ يوقف علىٰ ﴿ لَا رَيْبَ ﴾ ويبدأ بـ﴿ فِيهِ ۛ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ وعليه يكون خبر «لا» محذوف والتقدير: لا ريب في ذلك.

مسألة: هل وقع خبر «لا» مفردا في كتاب الله؟ وهل حُذِفَ اسم لا؟ لم يقل أحد فيما اطلعت عليه بهاتين الظاهرتين ووقع في قلبي وقوع ذلك في قوله تعالىٰ: ﴿ لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلْأَرْضِ وَلَآ أَصْغَرُ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْبَرُ إِلَّا فِي كِتَٰبٍ مُّبِينٍ ﴾ [سبأ: ٣] في قراءة الجمهور برفع «أصغرُ وأكبرُ» وخرجها عامة المفسرين علىٰ وجهين لا ثالث لهما إمَّا الابتداء وإهمال لا وإمَّا العطف علىٰ «مثقال» فقلت: أليس الأولىٰ أن يكون التقدير: «ولا شيء أصغر من ذلك ولا شيء أكبر إلا مكتوبا» فتكون أصغر خبر «لا» و«في كتاب» متعلق بمحذوف حال. والله أعلم - ويؤكد دعوىٰ الحذف قراءة الفتح «ولا أصغرَ» علىٰ «لا» التبرئة؛ إذ نفي الجنس المقصود.

إعراب ﴿ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ [الصافات: ٣٥][(١)]:

يشترط النحاة في خبر «لا» التنكير ومن ثمَّ لا يصح أن يكون لفظ الجلالة خبرًا عن «إله»؛ لأن فيه إخبار عن النكرة بالمعرفة وعن العام بالخاص وإعمال «لا» في الموجب وهي تعمل في المنفي ومن ثمَّ ذهب جمهورهم إلىٰ أنَّ خبر «لا» محذوف والتقدير لا إله لنا إلا الله أي: لا إله في الوجود إلا الله، ولفظ الجلالة بدل من محل اسم «لا» أو «لا واسمها» إذ محلهما الرفع بالابتداء، واعترض عليه بأن فيه إحلال البدل محل ما لا يحل إبداله منه لعدم صلاحية تكرار العامل فلا يقال: لا إله لا الله، وهو اعتراض لا اعتبار

---

(١) ونظائرها: ﴿ لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ﴾ [البقرة: ١٣٦]، ﴿ لَّآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنتَ سُبْحَٰنَكَ ﴾ [الأنبياء: ٨٧]، ﴿ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱلَّذِىٓ ءَامَنَتْ بِهِۦ بَنُوٓاْ إِسْرَٰٓءِيلَ ﴾ [يونس: ٩٠].

له؛ إذ لم يقل النحويون بأنه بدل علىٰ اللفظ حتىٰ يعترض عليهم بذلك، وذهب أبو حيان إلىٰ أنه بدل من الضمير المستتر في الخبر المحذوف والتقدير: لَا إلهَ موجودٌ إلا الله.

ويَرىٰ الزمخشري أن الكلام تام، وليس فيه حذف ولا إبدال، وإنما جاء علىٰ التقديم والتأخير فلمَّا تقدم الخبر وأريد الحصر رُكِّبَ مع «لا» وأُخِّر المبتدأ ورده ابن هشام بأنَّ ذلك غير جائز مع غير المفرد المنصوب نحو: لا صاحبًا لك إلا زيدٌ، ويجدر الإشارة إلىٰ أنَّ الشيخ خالد نقل عن ابن هشام ترجيح كلام الزمخشري بسلامته من الاعتراضات في وجهي الخبرية والبدليَّة ولم يشر المحقق إلىٰ هذا الخلط[(١)].

تكرار «لا»

إذا تكررت «لا» في تركيب وسبق الثانية عطف: «لا... ولا» كان عندنا ثلاثة احتمالات:

الأول: أن يكون الاسمان بعد «لا» غير صالحين لإعمال «لا».

الثاني: أن يكون الاسمان بعد «لا» صالحين لإعمال «لا».

الثالث: أن يكون الأول صالحا والثاني غير صالح لإعمال لا.

وإليك بيان كل احتمال.

أولا: إذا كان الاسمان غير صالحين تعيَّن رفعهما علىٰ الابتداء وإهمالُ «لا».

وعدم صلاحية الاسم لها صورتان:

أ- أن يكون الاسم مفصولًا به عن «لا» كقولنا: «لا في الدار أكلٌ ولا شربٌ» ولا عنده مالٌ ولا عيالٌ.

---

(١) انظر تفاصيل ذلك في مغني اللبيب (٧٤٥، ٧٤٦)، التصريح بمضمون التوضيح (٢/ ١٥٠، ١٥١)، والدر المصون (٢/ ١٩٧، ١٩٨)، ودراسات (عضيمة) (ق١)، (١/ ٢٢٦).

ب- أن يكون الاسم معرفة كقولنا: لا زَيْدٌ ولا عُبَيْدٌ، لا هذا ولا ذاك، لا أنت ولا هُوَ[1]، أو ما يكنىٰ به عن معرفة كقولنا: لا فُلانٌ ولا عِلَّانٌ، قال تعالىٰ: ﴿ لَا هُنَّ حِلٌّ لَّهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ ﴾ [الممتحنة: ١٠]، ومثال الاسمين الظاهرين قوله تعالىٰ: ﴿ لَا ٱلشَّمْسُ يَنۢبَغِي لَهَآ أَن تُدْرِكَ ٱلْقَمَرَ وَلَا ٱلَّيْلُ سَابِقُ ٱلنَّهَارِ ﴾ [يس: ٤٠]، وقد اجتمع ذلك في قوله تعالىٰ: ﴿ لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ ﴾ [الصافات: ٤٧] فـ «فيها» شبه جملة خبر مقدم و«غول» مبتدأ مؤخر، و«هم» ضمير منفصل مبني علىٰ السكون في محل رفع مبتدأ وجملة «ينزفون» في محل رفع خبره.

ثانيا: إذا كان الاسمان صالحين لإعمال «لا» كان عندنا صورتان:

الأولىٰ: أن يكونا مفردين، الثانية: أن يكون أحدهما غير مفرد.

فإذا كانا مفردين نحو: «لا حَوْل ولا قُوَّة إلّا بالله» جاز في التركيب خمسة أوجه مبنية علىٰ إعمال «لا» مع الأول أو إهمالها.

فإذا أعملت «لا» مع الأول لنفي الجنس جاز في الثاني ثلاثة أوجه.

١- إعمال «لا» فيه أيضا وعليه رواية الحديث: «لا حَوْلَ ولا قُوَّةَ إلاَّ بِالله»[2] وقوله تعالىٰ: ﴿ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي ٱلْحَجِّ ﴾ [البقرة: ١٣٧] وقرئ في المتواتر: ﴿ لَّا بَيْعَ فِيهِ وَلَا خُلَّةَ وَلَا شَفَٰعَةَ ﴾ [البقرة: ٢٥٤] بالبناء علىٰ الفتح في الجميع في محل نصب اسم النافية للجنس، وبذلك تكون «لا» عاملة في الاسمين.

٢- اعتبار زيادة «لا» بين المتعاطفين وبذلك يكون الاسم معطوفًا علىٰ محل اسم «لا» الأولىٰ فينصب علَىٰ المحلّ ويقال: لاَ حَوْلَ ولا قُوَّةً، وعليه قول الشاعر:

لَا نَسَبَ اليَوْمَ ولا خُلَّةً اتَّسَعَ الخَرْقُ عَلَىٰ الرَّاقِعِ

---

(١) يتعين الإتيان بضمير رفع فلا يصح أن يقال: «لا إياك ولا إياه».

(2) تقدم تخريجه.

٣- اعتبار زيادة «لا» بين المتعاطفين ورفع الاسم عطفا علىٰ محل «لا» مع اسمها؛ لأن اسم «لا» مبتدأ في الأصل، أو رفعه بالابتداء أو إلغاء «لا» أو اعتبار «لا» عاملة عمل ليس ورفعه بها، فيقال: لاَ حَوْلَ وَلاَ قُوَّةَ إِلاَّ بالله.

وعليه قول الشاعر:

هَـــذَا لَعَمْـــرُكُمُ الـــصَّغَارُ بِعَيْنِـــهِ لاَ أُمَّ لِي إِنْ كَـــــــــانَ ذَاكَ وَلاَ أَبُ

وقرئ في الشواذ ﴿ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالٌ ﴾ [البقرة: ١٩٧][(١)].

وإذا أعملت «لا» مع الأول عمل ليس فرفعته[(٢)] «لاَ حَوْلٌ» جاز في الثاني وجهان[(٣)]:

١- الرفع علىٰ إعمالها فيه عمل ليس أيضا فيقال «لا حولٌ ولا قوةٌ إلَّا بالله» وعليه قوله تعالىٰ: ﴿ لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَٰعَةٌ ﴾ [البقرة: ٢٥٤] ومنه قول الشاعر:

ومـــا هَجَرْتُـــكِ حَتَّـــىٰ قُلْـــتِ مُعْلِنَـــةً لَا نَاقَـــــةٌ لِيْ فِيْ هَـــــذَا وَلَا جَمَـــــلٌ

٢- البناء علىٰ الفتح علىٰ اعتبار إعمال «لا» فيه لنفي الجنس، فيقال: لا حولٌ ولا قوةَ إلَّا بالله، ومنه قول الشاعر:

فَـــلَا لَغْـــوٌ وَلَا تَـــأْثِيمَ فِيهَـــا وَمَـــا فَـــاهُوا بِـــهِ أَبَـــدًا مُقِـــيمُ

وقد اجتمع الوجهان مع إعمال الأولىٰ عمل ليس وإعمال الثانية مثلها أو إعمالها عمل إنَّ فتكون نافية للجنس في القراءة المتواترة: ﴿ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي ٱلْحَجِّ ﴾ [البقرة: ١٣٧] برفع «فسوق» وبناء «جدال» علىٰ الفتح وهي قراءة أبي عمرو وابن كثير، فما كان لمكيّ أن يزكِّي[(٤)].

---

(١) انظر معجم القراءات (مختار) (١/ ٢٩٧).

(٢) يجوز اعتبار «لا» مهملة ورفع الاسم بعدها بالابتداء.

(٣) يمتنع نصب الاسم لعدم إعمال الأولىٰ لنفي الجنس فلا وجه للنصب عطفا.

(٤) الكشف لمكيّ القيسي (١/ ٢٨٥، ٢٨٦).

والخلاصة أنك إذا قلت: لا حَوْلَ بالبناء علىٰ الفتح قلت: ولا قوةَ، ولا قوةً، ولا قوةٌ فتلك ثلاثة أوجه، وإذا قلت: لا حولٌ بالرفع، قلت، ولا قوةٌ، ولا قوةَ فذانك وجهان فيتم لك خمسة أوجه[١] أبدع ابن مالك في نظمها بقوله:

وَرَكِّبِ المُفْرَدَ فَاتِحًا كَـ«لاَ» حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ والثَّاني اجْعَلاَ
مَرْفُوعًا او مَنْصُوبًا او مُرَكَّبَا وَإِنْ رَفَعْتَ أَوَّلاً لاَ تَنْصِبَا

فائدة:

مسألة إهمال «لا» أو إعمالها عمل ليس ورفع ما بعدها، وإعمالها عمل «إنَّ» وبناء المفرد بعدها علىٰ الفتح ظاهرة جلية في كتاب الله في القراءات العشرية المتواترة وقرئ بالرفع والإهمال والبناء علىٰ الفتح والإعمال في هذه الآيات الكريمة[٢]: ﴿ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي ٱلْحَجِّ ﴾ [البقرة: ١٣٧]، ﴿ لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَٰعَةٌ ﴾ [البقرة: ٢٥٤]، ﴿ لَّا لَغْوٌ فِيهَا وَلَا تَأْثِيمٌ ﴾ [الطور: ٢٣]، ﴿ لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خِلَٰلٌ ﴾ [إبراهيم: ٣١]، ﴿ وَلَآ أَصْغَرُ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْبَرُ إِلَّا فِي كِتَٰبٍ ﴾ [سبأ: ٣].

الثانية[٣]: أن يكون الأول منصوبًا مضافًا أو شبيهًا به، والثاني مفردًا وعندها يجوز لَكَ ثلاثة أوجه فقط التي كانت مع المبني وهي النصب والرفع والبناء فتقول: لا شاكرًا رَبَّه ولا محسنًا ولا محسنٌ ولا محسنَ.

ثالثا: إذا كان الأول صالحا والثاني غير صالح تعيَّن رفع الثاني فتقول: لا شيءَ في الدارِ ولا محمدٌ، أو لَا شيءَ في الدارِ ولا فيها أحدٌ.

---

(١) يمكنك تطبيقها علىٰ قول العَوَام: لا سلام، ولا كلام.

(٢) انظر: الإتحاف (ص ١٧٦، ١٧٧).

(٣) من صور الاسمين الصالحين لإعمال «لا».

ويجوز إهمالها مع الأوّل لإحداث المعادلة مع الثاني فيكونان مرفوعين وعليه قراءة الجمهور: ﴿ يَٰعِبَادِ لَا خَوۡفٌ عَلَيۡكُمُ ٱلۡيَوۡمَ وَلَآ أَنتُمۡ تَحۡزَنُونَ ﴾ [الزخرف: ٦٨]، ﴿ أَلَآ إِنَّ أَوۡلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ ﴾ [يونس: ٦٢]، ﴿ فَمَن تَبِعَ هُدَايَ فَلَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ ﴾ [البقرة: ٣٨]، أمَّا إعمال «لا» للتبرئة في الأوَّل فعليه قراءة يعقوب العشرية في المواضع جميعها: «لا خوفَ عليهم» «لا خوف عليكم» بالبناء علىٰ الفتح.

أحكام تابع اسم «لا»

أولا: العطف: وله صورتان:

١ – العطف مع تكرار «لا» وقد سبق.

٢ – العطف دون تكرار «لا» وله احتمالان.

الأول: أن يكون المعطوف يصلح لإعمال «لا» فيجوز فيه وجهان[(١)]:

١ – النصب عطفا علىٰ محل اسم «لا» فتقول: «لا رَجُلَ وامرأةَ في الدار».

٢ – الرفع عطفا علىٰ محل «لا» واسمها، فتقول: «لا رَجُلَ وامرأةٌ في الدار».

وعليه قول الشاعر:

فَـلاَ أَبَ وَابنًـا مِثْـلُ مَـرْوَانَ وَابْنِـه إِذَا هُـوَ بِالمَجْـدِ ارْتَـدَىٰ وَتَـأَزَّرا

يروىٰ بالنصب ويجوز رفعه «وابنٌ».

الثاني: أن يكون المعطوف لا يصلح لإعمال «لا» لكونه معرفة فيجب رفعه فتقول: لاَ رَجُلَ وهِنْدٌ في الدَّارِ.

---

(١) يمتنع بناء المعطوف لزوال سبب البناء وهو تكرار «لا»، ولذا حكموا بشذوذ ما رواه الأخفش من نحو: لاَ رَجُلٌ وَامْرَأَةَ.

ثانيا: النعت: وله حكمان تَبعًا لمنعوته «اسم لا» كالآتي.

١- إذا كان اسم لا مفردًا ونعته مفردًا متصلاً به جاز في النعت ثلاثة أوجه.

أ- البناء علىٰ اعتبار تركيب النعت ومنعوته كَأَحَدَ عَشَرَ، فيقال: لا أَحَدَ خَائِنَ عِنْدَنَا.

ب- النصب مراعاة لمحل اسم «لا»، فيقال: لا أحَدَ خائنًا عندنا.

ج- الرفع مراعاة لمحل «لا» واسمها، فيقال: لا أحَدَ خائنٌ عندنا.

٢- إذا كانا غير مفردين أو متصلين امتنع البناء لزوال هيئة التركيب وجاز الرفع والنصب فيقال: لاَ طالبَ علمٍ (كسولٌ - كسولاً) هنا، لاَ رجلَ (صاحبُ أمانةٍ - صاحبَ أمانةٍ) خاسرٌ، لاَ رَجُلَ هنا (خائنٌ - خائناً)، وفي بيان ذلك يقول ابن مالك:

ومفـــــردًا نعتًـــــا لِمَبْنِـــــيٍّ يَـــــلِي فَـــافْتَحْ أَوْ انْـــصِبَنْ أَوِ ارْفَـــعْ تَعْـــدِلِ

وَغَـــيْرَ مَـــا يَـــلِي وغَـــيْرَ المُفْـــرَدِ لا تَـــبْنِ وانْـــصِبْهُ أو الرفـــعَ اقْـــصِدِ

ثالثا: البدل، له حالتان:

الأولىٰ: أن يكون غير صالحٍ لإعمال «لا» فيتعين رفعه فيقال: لا أَحَدَ محمدٌ وخالدٌ في الدار.

الثانية: أن يكون صالحًا لإعمال «لا» فيجوز رفعه ونصبه مراعاة لمحل «لا» واسمها أو اسمها، فيقال: لا أَحَدَ رَجُلاً، رَجُلٌ عندنا.

من أحكام لا ومعمولها

أولا: تقع «لا» واسمها بين المتلازمين فتكون جملة اعتراضية بينهما فمثال وقوعها بين المبتدأ والخبر قول لبيد ﷺ:

أَلاَ كُـــلُّ شَيءٍ مَـــا خَـــلاَ اللهَ بَاطِـــلُ وَكُـــلُّ نَعِـــيمٍ -لاَ مَحَالَـــةَ- زَائِـــلُ

ومثال وقوعها بين الخبرين قول الشاعر:

المَـــوْتُ حَـــتْمٌ -لاَ مَحَالَـــةَ- وَاقِـــعٌ مَـــنْ لاَ يُـــصَبِّحُه نَهَـــارًا يَطـــرُقُ

ويحتمل المثالين قوله تعالىٰ: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ ۛ فِيهِ ۛ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢].

فإذا اعتُبر ﴿ٱلْكِتَٰبُ﴾ بدلا كانت فاصلة بين المبتدأ ﴿ذَٰلِكَ﴾ والخبر ﴿فِيهِ ۛ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ وإذا اعتبر ﴿ٱلْكِتَٰبُ﴾ خبرًا، كانت فاصلة بين الخبرين.

ومن أمثلة وقوعها بين الفعل ومفعوله قول الشاعر مخاطبا الدهر[١]:

يَـا دَهْـرُ صَـافَيْتَ اللِّئَـامَ مُـسَاعِدًا ... لَـهُمُ وَجَافَيْـتَ الكِـرَامَ مُعَانِـدًا

فَغَـدَوْتَ كَـالمِيزَانِ يَرْفَـعُ نَاقِـصًا ... فِينَـا وَيَخْفِـضُ -لاَ مَحَالَـةَ- زَائِـدًا

ثانيا: إذا وقع الاسمُ بعدها صفة لما قبلها[٢] وجب إهمالها وتكرارها قال تعالىٰ: ﴿يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَّا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ﴾ [النور: ٣٥]، وقال: ﴿إِنَّهُۥ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَّا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ﴾ [البقرة: ٦٨]، ﴿وَفَٰكِهَةٍ كَثِيرَةٍ ۝٣٢ لَّا مَقْطُوعَةٍ وَلَا مَمْنُوعَةٍ﴾ [الواقعة: ٣٢، ٣٣]، ﴿وَظِلٍّ مِّن يَحْمُومٍ ۝٤٣ لَّا بَارِدٍ وَلَا كَرِيمٍ﴾ [الواقعة: ٤٣، ٤٤].

ولا يشترط أن يكون ما بعد «لا» الثانية مفردا أيضا فقد يقع جملة كقوله تعالىٰ: ﴿ٱنطَلِقُوٓاْ إِلَىٰ ظِلٍّ ذِى ثَلَٰثِ شُعَبٍ ۝٣٠ لَّا ظَلِيلٍ وَلَا يُغْنِى مِنَ ٱللَّهَبِ﴾ [المرسلات: ٣٠، ٣١].

ثالثا: إذا وقع ما بعدها حالًا ممَّا قبلها وجب إهمالها وتكرارها فتقول: أقبل لا خائفا ولا آسفًا، اذهب لا مبطئًا ولا مسرعًا وفي الدعاء: «**اللهم اجعلنا هداة مهتدين لا ضالِّين ولا مضلِّين**»[٣] وفي الحديث: «... **ولا خزايا ولا مفتونين**»[٤].

---

(١) ذكرت البيتين لجمال التشبيه لا لمعناهما فمعناهما فاسد شرعا لقوله ﷺ: «**لا تسبوا الدهر**».

(٢) هكذا يقولون ولا أرىٰ وجوب الإهمال والتكرار لقراءة أبي عبد الرحمن السلمي «لا ذَلُولَ» بالبناء علىٰ الفتح في قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَّا ذَلُولٌ تُثِيرُ ٱلْأَرْضَ وَلَا تَسْقِى ٱلْحَرْثَ﴾ [البقرة: ٧١]. انظر: معجم القراءات (مختار) (١/ ٢١٦).

(3) من حديث ابن عباس رواه الترمذي (٣٤١٩) وقال: حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث ابن أبي ليلىٰ من هذا الوجه.

(4) من حديث عبيد بن رفاعة الزرقي رواه أحمد (١٥٥٣١).

وشاهده من القرآن قوله تعالىٰ: ﴿ مُّذَبۡذَبِينَ بَيۡنَ ذَٰلِكَ لَآ إِلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِ وَلَآ إِلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِ ﴾ [النساء: ١٤٣] أي: لا منسوبين إلىٰ هؤلاء ولا منسوبين إلىٰ هؤلاء.

رابعا: دخول همزة الاستفهام علىٰ «لا» النافية «ألا»، لـ«ألا» في الاستخدام احتمالان:

الأول: أن تكون مركبة من الهمزة «ولا» النافية للجنس[(١)] فتعطي لا معها جميع أحكامها بدونها، ويكون لها ثلاثة معان.

أ- مجرد الاستفهام عن النفي ومنه قول الشاعر:

ألا اصطبارَ لِسَلْمَىٰ أَمْ لَهَا جَلَدٌ ... إِذَا أُلاقِي الَّذِي لاَقَاهُ أَمْثَالي

ب- التوبيخ ومنه قول حسان ﷺ:

أَلَا طِعَانَ، أَلَا فُرْسَانَ عَادِيَةٌ ... إِلَّا تَجَشُّؤكُم حَوْلَ التَّنَانِيرِ

ج- التمنِّي ومنه قول الشاعر:

أَلَا عُمْرَ -وَلَّى- مُسْتَطَاعٌ رَجُوعُه ... فَيَرْأَبَ مَا أَثْأَتْ يَدُ الغَفَلاتِ

الثاني: أن تكون بسيطة[(٢)] أي حرفا واحدا لا يتجزَّأ، وهي الواردة في القرآن ولها أيضا ثلاثة معان[(٣)].

أ- الاستفتاح والتنبيه. وتأتي لاستفتاح الكلام مَوْقِعا وتنبيه المخاطب علىٰ أمر ما معنىٰ، وعلامتها صحة الكلام بدونها. وتدخل علىٰ الجملة بنوعيها الاسمية ﴿ أَلَآ إِنَّ أَوۡلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ ﴾ [يونس: ٦٢]، ﴿ أَلَا لَعۡنَةُ ٱللَّهِ عَلَى

---

(١) لم ترد في القرآن الكريم، وانظر تفاصيل الكلام عنها في الجنىٰ الداني (٣٨٤)، التصريح بمضمون التوضيح (٢/ ١٤١-١٤٨).

(٢) علىٰ الصحيح من كلامهم. انظر: الجنىٰ الداني (٣٨١، ٣٨٣).

(٣) دراسات (ق١)، (١/ ١٩١-١٩٧).

ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [هود: ١٨]، ﴿أَلَآ إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ﴾ [يونس: ٥٥]، ﴿أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلسُّفَهَآءُ﴾ [البقرة: ١٣]، ﴿أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلْكَٰذِبُونَ﴾ [المجادلة: ١٨]، ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ﴾ [الأعراف: ٥٤]، ﴿أَلَا هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْغَفَّٰرُ﴾ [الزمر: ٥]، والفعلية: ﴿أَلَا سَآءَ مَا يَزِرُونَ﴾ [الأنعام: ٣١]، ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [هود: ٨]، ﴿أَلَا فِى ٱلْفِتْنَةِ سَقَطُوا۟﴾ [التوبة: ٤٩]، ﴿أَلَا حِينَ يَسْتَغْشُونَ ثِيَابَهُمْ يَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ﴾ [هود: ٥].

وقد اجتمع دخولها على الفعلية في قوله تعالىٰ: ﴿أَلَآ إِنَّهُمْ يَثْنُونَ صُدُورَهُمْ لِيَسْتَخْفُوا۟ مِنْهُ ۚ أَلَا حِينَ يَسْتَغْشُونَ ثِيَابَهُمْ يَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ﴾ [هود: ٥]، وقوله تعالىٰ: ﴿أَلَآ إِنَّ عَادًا كَفَرُوا۟ رَبَّهُمْ ۗ أَلَا بُعْدًا لِّعَادٍ قَوْمِ هُودٍ﴾ [هود: ٦٠].

ب- العَرْض: وهو طلب الأمر من المخاطب بلين ورفق لينظر فيه؛ ولذا فهي تختص بالدخول على الجملة الفعلية؛ كقوله تعالىٰ: ﴿أَلَا تُحِبُّونَ أَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَكُمْ﴾ [النور: ٢٢]، ﴿قَالَ لِمَنْ حَوْلَهُۥٓ أَلَا تَسْتَمِعُونَ﴾ [الشعراء: ٢٥]، ﴿إِذْ قَالَ لَهُمْ أَخُوهُمْ نُوحٌ أَلَا تَتَّقُونَ﴾ [الشعراء: ١٠٦].

ج- التحضيض: وهو طلب الأمر من المخاطب بِحَثٍّ وإزعاج؛ إذ الأولىٰ فعله وكأنك تقول للمخاطب: لا يفوتنك هذا الأمر، وهي مختصة أيضا بالجملة الفعلية لأجل ذلك، ومنه قوله تعالىٰ: ﴿أَلَا تُقَٰتِلُونَ قَوْمًا نَّكَثُوٓا۟ أَيْمَٰنَهُمْ﴾ [التوبة: ١٣].

تنبيهان:

الأول: نقل ابن هشام عن الزمخشري قوله عن «ألا»: إنه لا تكاد تقع الجملة بعدها إلا مصدرة بنحو ما يتلقىٰ به القسم، نحو: ﴿ أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ ﴾ [يونس: ٦٢]، ولم يعقب علىٰ كلامه[١] والاستخدام القرآني يرد هذا القول فإن كان ﴿ أَلَآ إِنَّ ﴾ قد تكرر إلَّا أنه كذلك كثر وقوعها دون مصاحبة «إنَّ» قال تعالىٰ: ﴿ أَلَا لِلَّهِ ٱلدِّينُ ٱلْخَالِصُ ﴾ [الزمر: ٣]، ﴿ أَلَا ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْخُسْرَانُ ٱلْمُبِينُ ﴾ [الزمر: ١٥]، بالإضافة إلىٰ أن ذلك لا يقع علىٰ الجملة الفعلية ﴿ أَلَا بِذِكْرِ ٱللَّهِ تَطْمَئِنُّ ٱلْقُلُوبُ ﴾ [الرعد: ٢٨]، ﴿ أَلَآ إِلَى ٱللَّهِ تَصِيرُ ٱلْأُمُورُ ﴾ [الشورىٰ: ٥٣].

الثاني: ذكر ابن هشام أن الإنكار والتوبيخ من الأقسام المختصة بالدخول علىٰ الجملة الاسمية[٢] ووردت في القرآن آيات تحتمل الإنكار مع عدم دخولها علىٰ الاسمية من جهة وعدم التركيب من الهمزة و«لا» التبرئة من جهة أخرىٰ؛ كقوله تعالىٰ حكاية عن إبراهيم عليه السلام مع الملائكة: ﴿ فَقَرَّبَهُۥٓ إِلَيْهِمْ قَالَ أَلَا تَأْكُلُونَ ﴾ [الذاريات: ٢٧] فكما تحتمل الآية العَرْض ليأكلوا تحتمل التوبيخ والإنكار لرؤيته إياهم لا يأكلون، بدليل أنه ﴿ فَأَوْجَسَ مِنْهُمْ خِيفَةً ﴾ [الذاريات: ٢٨]، وكذا قول إبراهيم عليه السلام للأصنام ﴿ أَلَا تَأْكُلُونَ ﴾ [الصافات: ٩١] واضح فيه إنكاره عليها عجزها عمَّا يفعله من يعبدونها.

---

(١) مغني اللبيب (ص ٩٦).

(٢) مغني اللبيب (ص ٩٧).

عَسَى[(١)]

تستخدم عَسَىٰ في لُغَيَّةَ بمعنىٰ لعلَّ، وتعمل عملها[(٢)] فتنصب الاسم محلا لاشتراط أن يكون ضميرا للمخاطب؛ كقول رؤبة:

يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَا

أو المتكلم كقول عمران بن حطَّان الخارجِيّ:

وَلِي نَفْسٌ تُنَازِعُنِي إِذَا مَا أَقُولُ لَهَا لَعَلِّيَ أَوْ عَسَانِي

أو للغائب كقول صخر الحضرمي راجيًا مرض محبوبته ليزورها:

فَقُلْتُ عَسَاهَا نَارُ كَأْسٍ وَعَلَّهَا تَشَكَّىٰ فَآتِي نَحْوَهَا فَأَعُودُهَا

فكون الضمير المتصل بها من ضمائر النصب «هيك» والاسم المذكور بعده مرفوعا يعيَّن إعمالها عمل «إنَّ» حملا علىٰ «لعلّ»، ورد قول من قال بأنها عسىٰ الفعْليَّة من أفعال الرجاء؛ لأن الفعلية خبرها لا يكون مفردًا ولو اتصل بها ضمير لكان من ضمائر الرفع[(٣)] كقوله تعالىٰ: ﴿ قَالَ هَلۡ عَسَيۡتُمۡ إِن كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلۡقِتَالُ أَلَّا تُقَٰتِلُواْ ﴾ [البقرة: ٢٤٦]، وقوله سبحانه: ﴿ فَهَلۡ عَسَيۡتُمۡ إِن تَوَلَّيۡتُمۡ أَن تُفۡسِدُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ [محمد: ٢٢].

ولم تقع عسىٰ في القرآن حرفا اتفاقا، ويكثر اقتران خبرها بـ«أَنْ» ولذا إذا حذف الخبر يقدَّر بـ«أن كذا»، ومن العبارات المشهورة بأرض الحجاز الآن (عَسَاكُم مِنْ عوَّادِه) للتهنئة بالأعياد.

---

(١) للنحاة في عسىٰ ثلاثة أقوال: فعل وحرف وتفصيل بينهما، فإن اتصل بها ضمير نصب كانت حرفا وإلا فهي فعل.

(٢) كما حملت لعلّ عليها فجاز دخول «أَنْ» علىٰ خبرها؛ كقوله ﷺ: «لَعَلَّ أَحَدَكُم أَنْ يَكُونَ أَلْحَنَ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ» تقدم تخريجه.

(٣) انظر تفاصيل الخلاف فيها في الجنىٰ الداني (٤٣٧- ٤٤٠)، والتصريح (٢/ ١٦-٢٠).

ثالثًا: ما ينصب المبتدأ والخبر:

ظنَّ وأخواتها

من الأفعال الناسخة للجملة الاسمية «ظنَّ وأخواتها»[(١)] أو أفعال القلوب والتحويل وعملها النصب في ركني الإسناد المبتدأ والخبر فيصيران بعد دخولها مفعولين أوَّل وثانيًا.

ومن ثم فسبيلك لمعرفتها هو وجود جملة اسمية بعد حذف الفعل وفاعله، فلو حذفت ظننت من قولك: ظننت محمدًا شجاعا تجد جملة «محمد شجاع» وهي اسمية تأمل قوله تعالىٰ: ﴿ وَأَكْثَرُهُمْ فَٰسِقُونَ ﴾ [التوبة: ٨] تجده جملة اسمية مكونة من مبتدأ وخبر وكلاهما مرفوع، فإذا دخل عليها فعل من هذه الأفعال تجدهما يتحولان إلىٰ مفعولين أول وثان وذلك في قوله تعالىٰ: ﴿ وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ ﴾ [الأعراف: ١٠٢].

أو تأمل قوله تعالىٰ: ﴿ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [البقرة: ٢١٨]، وبعد دخول الناسخ ﴿ ثُمَّ يَسْتَغْفِرِ ٱللَّهَ يَجِدِ ٱللَّهَ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴾ [النساء: ١١٠].

فإذا كان المبتدأ أو الخبر مرفوعين محلًا كقوله تعالىٰ: ﴿ وَهُوَ مِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ ﴾ [يوسف: ٢٦] فالمبتدأ ضمير في محل رفع، والخبر شبه جملة في محل رفع كذلك، فإذا دخل الناسخ صارا منصوبين محلًا أيضًا وذلك في قوله تعالىٰ: ﴿ وَإِنِّى لَأَظُنُّهُۥ مِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ ﴾ [القصص: ٣٨]، فالهاء في محل نصب مفعول به أول وشبه الجملة في محل نصب مفعول به ثان.

ويلاحظ أن المبتدأ إذا كان ضميرًا منفصلًا قَابَلَهُ بعد دخول الناسخ الضمير المتصل المساوي له كما في قوله تعالىٰ: ﴿ وَمَنْ هُوَ كَٰذِبٌ ﴾ [هود: ٩٣]، وبعد دخول الناسخ ﴿ وَإِنِّى لَأَظُنُّهُۥ كَٰذِبًا ﴾ [غافر: ٣٧].

---

(١) ذلك علىٰ رأي الجمهور وهناك رأيان آخران كلاهما مرجوح بل مردود.

الأول: أن المفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر وإنما هما كمفعولي أعطى.

الثاني: أن المفعول الثاني منصوب علىٰ التشبيه بالحال.

ولأن مفعول هذه الأفعال الثاني في أصله خبر فإنه يأتي مفردا ﴿ إِنَّا وَجَدْنَٰهُ صَابِرًا ﴾ [ص: ٤٤]، ﴿ وَلَا تَجِدُ أَكْثَرَهُمْ شَٰكِرِينَ ﴾ [الأعراف: ١٧]، ﴿ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَٰتٍ ﴾ [الممتحنة: ١٠].

وجملة اسمية كما في قوله تعالىٰ: ﴿ وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ تَرَى ٱلَّذِينَ كَذَبُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ ﴾ [الزمر: ٦٠] ففاعل ترىٰ ضمير المخاطب مستترا وجوبا والموصول مفعوله الأول وجملة ﴿ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ ﴾ في محل نصب مفعول به ثان للفعل ترىٰ، وقراءة الجمهور برفع ﴿ سَوَآءً ﴾ في قوله تعالىٰ: ﴿ ٱلَّذِى جَعَلْنَٰهُ لِلنَّاسِ سَوَآءً ٱلْعَٰكِفُ فِيهِ وَٱلْبَادِ ﴾ [الحج: ٢٥] فـ﴿ سَوَآءً ﴾ خبر مقدم و﴿ ٱلْعَٰكِفُ ﴾ مبتدأ مؤخر والجملة الاسمية مفعول ثان لـ«جعل» والأول الهاء في ﴿ جَعَلْنَٰهُ ﴾.

وجملة فعلية فعلها ماضٍ كما في قوله تعالىٰ: ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ سَبَقُوٓا۟ ﴾ [الأنفال: ٥٩] فالموصول المفعول الأول، وجملة ﴿ سَبَقُوٓا۟ ﴾ في محل نصب مفعول به ثان، وقوله تعالىٰ: ﴿ أَن رَّءَاهُ ٱسْتَغْنَىٰٓ ﴾ [العلق: ٧] فضمير الغائب المستتر والبارز فاعل ومفعول أول وجملة ﴿ ٱسْتَغْنَىٰٓ ﴾ في محل نصب مفعول به ثان.

أو فعلها مضارع كما في قوله تعالىٰ: ﴿ وَجَدَهَا تَغْرُبُ فِى عَيْنٍ حَمِئَةٍ ﴾ [الكهف: ٨٦]، ﴿ إِنِّىٓ أَرَىٰنِىٓ أَعْصِرُ خَمْرًا ﴾ [يوسف: ٣٦]، ﴿ إِنِّىٓ أَرَىٰنِىٓ أَحْمِلُ فَوْقَ رَأْسِى خُبْزًا ﴾ [يوسف: ٣٦]، ﴿ قَالُوا۟ بَلْ وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا كَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ ﴾ [الشعراء: ٧٤]، ﴿ لَّا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ يُوَآدُّونَ مَنْ حَآدَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ ﴾ [المجادلة: ٢٢].

وشبه جملة ظرفا ﴿ وَلَتَعْلَمُنَّ نَبَأَهُۥ بَعْدَ حِينٍۭ ﴾ [ص: ٨٨]، ﴿ وَجَدَ عِندَهَا رِزْقًا ﴾ [آل عمران: ٣٧]، ﴿ لَّا تَجْعَلْ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ ﴾ [الإسراء: ٢٢]، ﴿ وَجَعَلَ بَيْنَ ٱلْبَحْرَيْنِ حَاجِزًا ﴾ [النمل: ٦١]، ﴿ نَجْعَلْهُمَا تَحْتَ أَقْدَامِنَا ﴾ [فصلت: ٢٩].

أو جار ومجرورًا ﴿ وَإِنَّا لَنَظُنُّكَ مِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ ﴾ [الأعراف: ٦٦]، ﴿ إِنَّا نَرَىٰكَ مِنَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾ [يوسف: ٣٦].

وقد اجتمع المفرد والجملة وشبه الجملة في قوله تعالىٰ: ﴿ فَقَالَ ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِن قَوْمِهِۦ مَا نَرَىٰكَ إِلَّا بَشَرًا مِّثْلَنَا وَمَا نَرَىٰكَ ٱتَّبَعَكَ إِلَّا ٱلَّذِينَ هُمْ أَرَاذِلُنَا بَادِيَ ٱلرَّأْيِ وَمَا نَرَىٰ لَكُمْ عَلَيْنَا مِن فَضْلٍ ﴾ [هود: ٢٧] و﴿ بَشَرًا ﴾ مفرد، و﴿ ٱتَّبَعَكَ ﴾ جملة، و﴿ لَكُمْ ﴾ شبه جملة، وكلها مفعول ثان لـ﴿ نَرَىٰ ﴾.

ويتقدم الثاني علىٰ الأول وجوبا في نحو: ﴿ أَوْ أَجِدُ عَلَى ٱلنَّارِ هُدًى ﴾ [طه: ١٠]، ﴿ وَلَن تَجِدَ لَهُمْ نَصِيرًا ﴾ [النساء: ١٤٥]، ﴿ وَلَمْ نَجِدْ لَهُۥ عَزْمًا ﴾ [طه: ١١٥]، ﴿ قَالَ رَبِّ ٱجْعَل لِّيٓ ءَايَةً ﴾ [آل عمران: ٤١].

أولا: أفعال القلوب[1]:

وسميت بذلك لأن معانيها قائمة بالقلب أو تدرك بالعقل ويطلق عليها أفعال الرجحان واليقين وهي بحسب المعنيين أربعة أقسام:

الأول: أفعال الرجحان، وهي التي تفيد رجحان الخبر وعددها خمسة «جعل، وزعم، وحجا، وعَدَّ، وهَبْ».

١- جعل الاعتقادية بمعنىٰ اعتقد أو سَمَّىٰ واستشهد لها بقوله تعالىٰ: ﴿ وَجَعَلُواْ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًا ﴾ [الزخرف: ١٩] أي سمُّوهُم أو اعتقدوهم إناثا بدلالة قوله تعالىٰ: ﴿ لَيُسَمُّونَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ تَسْمِيَةَ ٱلْأُنثَىٰ ﴾ [النجم: ٢٧] وأطلق السمين علىٰ نحو ذلك مُسَمَّىٰ «التصيير القولي» توفيقًا لمن جعلها تحمل علىٰ التصيير كما سيأتي.

واعلم أنه قلَّ أن يسلم الفعل «جعل» لمعنىٰ من معانيه[2] فقد جرت عادة المعربين

---

(١) ليس كل فعل قلبي ينصب مفعولين فمنها ما لا يتعدَّىٰ بنفسه كقوله تعالىٰ: ﴿ إِنَّهُۥ فَكَّرَ وَقَدَّرَ ﴾ [المدثر: ١٨]، ومنها ما يتعدىٰ لواحد كقوله تعالىٰ: ﴿ يَعْرِفُونَ نِعْمَتَ ٱللَّهِ ثُمَّ يُنكِرُونَهَا ﴾ [النحل: ٩٣]، ومنها ما يتعدىٰ لاثنين وهو المراد هنا.

(٢) فهو يأتي بمعنىٰ خلق، وأحدث، وأنشأ كقوله تعالىٰ: ﴿ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ ﴾ [الأنعام: ١]، ﴿ جَعَلَ لَكُمُ ٱلنُّجُومَ لِتَهْتَدُواْ بِهَا ﴾ [الأنعام: ٩٧]، ﴿ وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَىْءٍ حَىٍّ ﴾ [الأنبياء: ٣٠]، وبمعنىٰ ألقىٰ ووضع

والمفسرين أن يحملوه في غالب مواضعه علىٰ معنيين أو ثلاثة ولا يعوزهم أنَّ معنىٰ الخلق والإيجاد والوضع والإلقاء ينصب مفعولا واحدًا، ومعنىٰ الاعتقاد والتسمية أو التصيير والتحويل ينصب مفعولين؛ لأنه إن حمل علىٰ معنىٰ ناصب لمفعولين فالمنصوبان هما الأول والثاني وإن حمل علىٰ معنىٰ ناصب لواحد فالأول مفعول به والثاني حال منه، وإن كان شبه جملة فهو متعلق بالفعل أو حال فيقولون في نحو: ﴿ أَلَمْ نَجْعَلِ ٱلْأَرْضَ مِهَٰدًا ﴾ [النبأ: ٦] ألم نصيِّر والمنصوبان أول وثان، أو أَلَمْ نَخْلُق، والأرض مفعوله ومهادًا حال بمعنىٰ مُمَهَّدة، حتىٰ وإن كان المنصوب الثاني اسما جامدًا فلا ضَيْرَ فالحال تأتي جامدة مؤولة بالمشتق كما سيأتي فيجيزون الوجهين في قوله تعالىٰ: ﴿ تَجْعَلُونَهُۥ قَرَاطِيسَ ﴾ [الأنعام: ٩١] أي: مُجَزَّءًا مُقَطَّعا، وكثيرًا ما يتفقون علىٰ أن المنصوبين مفعولان ويحملون الجعل علىٰ التصيير أو التسمية كقوله تعالىٰ: ﴿ فَلَا تَجْعَلُواْ لِلَّهِ أَندَادًا ﴾ [البقرة: ٢٢] أي: لا تصيروا ولا تسَمُّوا فعلىٰ التصيير يكون الفعل ليس قلبيًا وعلىٰ التسمية يكون الفعل قلبيًا.

والحق أن كثيرًا ممَّا ذكروه يحتمل أكثر من معنىٰ فعلًا[1] كقوله تعالىٰ: ﴿ فَيَجْعَلَهُۥ فِي جَهَنَّمَ ﴾ [الأنفال: ٣٧] أي: يصيره أو يلقيه، وقوله تعالىٰ: ﴿ لَّا تَجْعَلْ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ ﴾ [الإسراء: ٢٢] أي: لا تصَيِّر أو لا تسمِّي، ولم يسلم من الاشتراك في المعنىٰ ما جعله النحاة نصًّا في الاستشهاد وتبقىٰ المعايير السياقية والقرائن الحالية والمقالية للترجيح بين معنىٰ

=

كقوله تعالىٰ: ﴿ وَجَعَلَ فِيهَا رَوَٰسِيَ ﴾ [الرعد: ٣]، ﴿ يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِيٓ ءَاذَانِهِم ﴾ [البقرة: ١٩]، ﴿ أَن يَجْعَلُوهُ فِي غَيَٰبَتِ ٱلْجُبِّ ﴾ [يوسف: ١٥]، ﴿ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ ﴾ [الأنعام: ١٢٤]، وبمعنىٰ صيَّر وهو أكثرها استخدامًا في التنزيل كقوله تعالىٰ: ﴿ وَجَعَلَكُم مُّلُوكًا ﴾ [المائدة: ٢٠]، ﴿ فَجَعَلْنَٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا ﴾ [الفرقان: ٢٣]، وبمعنىٰ اعتقد وسمَّىٰ ولم أجد من نصَّ علىٰ معنىٰ الاعتقاد دون غيره إلا في قوله تعالىٰ: ﴿ وَجَعَلُواْ لَهُۥ مِنْ عِبَادِهِۦ جُزْءًا ﴾ [الزخرف: ١٥]، المنتجب في الفريد (٤/ ٢٥٣).

(١) ومن ثَمَّ أُرْهِق الشيخ عضيمة رحمه الله عندما أراد أن يفصل بين جعل الناصبة لمفعولين والناصبة لمفعول واحد، ووقع في التكرار في الاستشهاد، انظر: دراسات لأسلوب القرآن (ق٣)، (٢/ ٣٠٢، ٣٣٧).

وآخر أو رفض معنىٰ وقبول آخر كرفض دعوىٰ المعتزلة أنَّ «جعل» بمعنىٰ خلق في قوله تعالىٰ: ﴿ إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا ﴾ [الزخرف: ٣] لإثبات اعتقادهم الفاسد في خلق القرآن، أو أنه بمعنىٰ «مُسَمًّى» في قوله تعالىٰ: ﴿ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُۥ يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا ﴾ [الأنعام: ١٢٥] لنصرة معتقدهم الفاسد في قضية خلق الأفعال.

٢- زَعَم، أي: ادَّعىٰ العلم، أو الأدِّعاء مطلقًا والمدَّعىٰ قد يكون حقيقة وقد لا يكون فلا يلزم من الزعم الكذب كما يظن البعض.

ومن القليل ذكر مفعولي زعم صريحين كما في قول الشاعر:

زَعَمَتْنِي شَيْخًا، وَلَسْتُ بِشَيْخٍ ... إِنَّمَا الشَّيْخُ مَنْ يَدِبُّ دَبِيبَا

وقول الآخر:

فَإِن تَزعُميني كُنتُ أَجهَلُ فيكُمُ ... فَإِنّي شَرَيتُ الحِلمَ بَعدَكِ بِالجَهلِ

ولم يقع هذا القليل في القرآن.

والكثير الشائع أن يَسُدَّ المصدر المؤول مسد مفعولي زعم مكوَّنَا من أنَّ واسمها وخبرها كقوله تعالىٰ: ﴿ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟ ﴾ [النساء: ٦٠]، ﴿ إِن زَعَمْتُمْ أَنَّكُمْ أَوْلِيَآءُ ﴾ [الجمعة: ٦]، أو أن المخففة واسمها ضمير الشأن وما بعدها خبرها كقوله تعالىٰ: ﴿ زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَن لَّن يُبْعَثُوا۟ ﴾ [التغابن: ٧]، ﴿ بَلْ زَعَمْتُمْ أَلَّن نَّجْعَلَ لَكُم مَّوْعِدًا ﴾ [الكهف: ٤٨]، ويكون المصدر المؤول منصوبا بالفتحة المقدرة لحركة حكاية المصدر سَادًّا مسد مفعولي «زعم».

ويكثر أيضًا حذف مفعولي زعم بدلالة السياق كقوله تعالىٰ: ﴿ قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ ۖ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ ﴾ [سبأ: ٢٢] فواضح أن المفعول الأول محذوف وهو عائد الصلة «زعمتموهم»، وأمَّا الثاني فمحذوف أيضًا تقديره «آلهة» و﴿ مِّن دُونِ ٱللَّهِ ۖ ﴾ نعته.

ولا يصلح أن يكون ﴿ مِّن دُونِ ٱللَّهِ ﴾ مفعولًا ثانيا لعدم الفائدة فلا يقال: هم من دون الله فليس ذلك كلامًا، ولا يصح أن يكون جملة ﴿ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ ﴾ مفعولا ثانيًا لأنها ليست من كلامهم ولا زعمهم وإلا كانوا مُوحِّدين مُقرِّين بقدرة رب العالمين فتعَيَّن تقدير الحذف، ونظيره: ﴿ أَيْنَ شُرَكَآؤُكُمُ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ ﴾ [الأنعام: ٢٢] أي: تزعمونهم شركائي.

وقد يحذف لدلالة سابق عليه فيقدر مثله كقوله تعالىٰ: ﴿ وَمَا نَرَىٰ مَعَكُمْ شُفَعَآءَكُمُ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَٰٓؤُا۟ ۚ لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ وَضَلَّ عَنكُم مَّا كُنتُمْ تَزْعُمُونَ ﴾ [الأنعام: ٩٤] أي: ما كنتم تزعمون ﴿ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَٰٓؤُا۟ ۚ ﴾، فإن كانت بمعنىٰ «كفل» نصب مفعولًا واحدًا كقولنا: زعمَ زيدٌ عمرًا، أي: كفله ومنه قوله تعالىٰ: ﴿ وَأَنَا۠ بِهِۦ زَعِيمٌ ﴾ [يوسف: ٧٢] أي: كفيل أو ضامن.

٣- عَدَّ: بمعنىٰ: الظنّ وشواهدها عندهم من الشعر كقول القائل:

فلا تَعدُدِ المَولَىٰ شَرِيكَكَ في الغِنى ... ولكنَّما المَولَىٰ شَرِيكُكَ في العُدْمِ

وقول الآخر:

تَعُدُّونَ عَقْرَ النِّيبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُم ... بَنِي ضَوْطَرَىٰ لَوْلاَ الكَمِيَّ المُقَنَّعَا

وقول ثالث:

لاَ تَعْدُدِ المَرْءَ خِلاًّ قَبْلَ تَجْرِبَةٍ ... فَرُبَّ ذِي مَلَقٍ فِي قَلْبِهِ إِحَنُ

ولم ترد بمعنىٰ الظنّ في القرآن وإنما جاءت في كلام خير الأنام ﷺ: «مَا تَعُدُّونَ الصَّرْعَةَ فِيكُم؟»[1] فـ«ما» مفعول ثان مقدم لصدارته بالاستفهام، والصرعة مفعول أول وفيكم حال، ودليل ذلك الجواب: «الصرعة فينا مَنْ لا تصرعه الرجال» وفي

(١) من حديث ابن مسعود رواه أبو داود (٤٧٧٩).

الصحيح سؤال جبريل عليه السلام: «مَا تَعُدُّونَ أَهْلَ بَدْرٍ فِيكُم؟»[(١)]، وفي الحديث قول ابن عمر رضي الله عنه: «وَعُدَّ نَفْسَكَ مِنْ أَهْلِ القُبُورِ»[(٢)].

فإذا خرجت إلىٰ معنىٰ حَسِبَ من الحساب وأَحْصَىٰ نصبت مفعولًا واحِدًا وذلك ورودها في التنزيل في قوله تعالىٰ: ﴿ وَإِن تَعُدُّواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ ﴾ [إبراهيم: ٣٤]، وقوله تعالىٰ: ﴿ لَّقَدْ أَحْصَىٰهُمْ وَعَدَّهُمْ عَدًّا ﴾ [مريم: ٩٤].

٤- هَبْ: بمعنىٰ الظنّ أي ظُن وهو بهذا بالمعنىٰ جامد لا يأتي إلا بصيغة الأمر وشاهده عند النحاة قول الشاعر:

فَقُلْتُ أَجِرْنِي أَبَا خَالِدٍ ... وَإِلاَّ فَهَبْنِي امْرَأً هَالِكَا

وقول الآخر:

وَهَبْهُ ارْعَوَىٰ بَعْدَ العِتَابِ أَلَمْ تَكُنْ ... مَوَدَّتُهُ طَبْعًا فَصَارَتْ تَكَلُّفَا

ومن جميل الشعر قول الواعظ:

هَبِ الدُّنْيَا تُقَادُ إِلَيْكَ عَفْوًا ... أَلَيْسَ مَصِيرُ ذَاكَ إِلَىٰ الزَّوَالِ؟

والكثير في مفعوليه أن يذكرا وقد يَسد المصدر مَسَدَّهُما كقول الإخوة لِأُمِّ لِعُمَرَ رضي الله عنه: «هَبْ أنّ أبانا كانَ حِماراً»[(٣)] فطلبوا ذلك الظن لأجل الميراث - سبحان الله!

فإذا خرجت إلىٰ معنىٰ الهبة والمنح والعطاء للتفضل لم تصر فعلًا قلبيًا جامدًا، وهذا المعنىٰ هو الوارد في التنزيل ﴿ فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا ﴾ [مريم: ٥]، ﴿ هَبْ لِي حُكْمًا ﴾ [الشعراء: ٨٣]، ويتصرَّف فيأتي ماضيًا ﴿ وَوَهَبْنَا لَهُۥ يَحْيَىٰ ﴾ [الأنبياء: ٩٠]، ﴿ وَوَهَبْنَا لِدَاوُۥدَ سُلَيْمَٰنَ ﴾ [ص: ٣٠]، ومضارعًا ﴿ يَهَبُ لِمَن يَشَآءُ إِنَٰثًا وَيَهَبُ لِمَن يَشَآءُ ٱلذُّكُورَ ﴾ [الشورىٰ: ٤٩].

---

(١) انظر: شواهد التوضيح (ص١٢١، ١٢٢). والحديث رواه البخاري (٣٧٧١) عن رفاعة بن رافع الزرقي.

(2) من حديث ابن عمر رواه الترمذي (٢٣٣٣).

(3) ذكره ابن منظور في لسان العرب (١٠/ ٤٤٨)

٥- حَجَا: بمعنىٰ الظنّ أيضًا وشاهدها عند النحاة.

قَدْكُنْتُ أَحْجُو أَبَاعَمْرٍو أَخَا ثِقَةٍ حَتَّىٰ أَلَمَّتْ بِنَا يَوْماً مُلِمَّاتُ

فإن خرجت عن معنىٰ الظن لا تنصب مفعولين[1]

الثاني: أفعال اليقين وهي التي تدل علىٰ اليقين في الخبر وهي: «دَرَىٰ - وجد - ألفىٰ - تعلَّم بمعنىٰ اعلم».

١- دَرَىٰ: بمعنىٰ: عَلِمَ ويستشهد له بقول الشاعر:

دُرِيتَ الْوَفِيَّ الْعَهْدَ يَاعُرْوَ فَاغْتَبِطْ فَإِنَّ اغْتِبَاطاً بِالْوَفَاءِ حَمِيدُ

وأكثر استخدامها معدّي بالباء فتقول: دريت بكذا، فإذا زيدت الهمزة تعدّىٰ بنفسه إلىٰ واحد وإلىٰ الثاني بالباء ومنه قوله تعالىٰ: ﴿ قُل لَّوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا تَلَوْتُهُۥ عَلَيْكُمْ وَلَآ أَدْرَىٰكُم بِهِۦ ﴾ [يونس: ١٦].

أمَّا استخدامه في القرآن فلم يذكر معه مفعوله؛ لأنه جاء معلقا[2] بالاستفهام كقوله تعالىٰ: ﴿ وَمَا تَدْرِى نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا ۖ وَمَا تَدْرِى نَفْسٌۢ بِأَىِّ أَرْضٍ تَمُوتُ ﴾ [لقمان: ٣٤]، وقوله تعالىٰ: ﴿ لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعًا ﴾ [النساء: ١١]، وقول الهالك: ﴿ وَلَمْ أَدْرِ مَا حِسَابِيَهْ ﴾ [الحاقة: ٢٦]، أو معلقًا بلعلّ كقوله تعالىٰ: ﴿ لَا تَدْرِى لَعَلَّ ٱللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَٰلِكَ أَمْرًا ﴾ [الطلاق: ١].

٢- وَجَدَ: بمعنىٰ عَلِم؛ لأن من وجد الشيء علىٰ حقيقته فقد عَلِمَه كقوله تعالىٰ: ﴿ إِنَّا وَجَدْنَٰهُ صَابِرًا ﴾ [ص: ٤٤]، ﴿ وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ ﴾ [الأعراف: ١٠٢]، ﴿ يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُّحْضَرًا ﴾ [آل عمران: ٣٠]، ﴿ تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا ﴾ [المزمل: ٢٠]، ﴿ وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٍ ﴾ [البقرة: ٩٦].

---

(١) انظر: شرح التسهيل (٢/ ٧٧)، التصريح (٢/ ١٦٦-١٦٩).

(٢) سيأتي بيان التعليق قريبا إن شاء الله.

وتأتي بمعنىٰ لَقِيَ وصَادَفَ أو أصاب فيكون من الوجدان نقيض العدم فينصب مفعولًا واحدًا كقوله تعالىٰ: ﴿ فَلَمْ تَجِدُواْ مَآءً ﴾ [النساء: ٤٣]، ﴿ وَلَمْ تَجِدُواْ كَاتِبًا ﴾ [البقرة: ٢٨٣]، ﴿ إِنِّي وَجَدتُّ ٱمْرَأَةً تَمْلِكُهُمْ ﴾ [النمل: ٢٣]، ﴿ وَوَجَدَ مِن دُونِهِمُ ٱمْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ ﴾ [القصص: ٢٣]، ﴿ وَجَدَ عِندَهَا رِزْقًا ﴾ [آل عمران: ٣٧]، ﴿ فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلَانِ ﴾ [القصص: ١٥]، ﴿ وَٱقْتُلُوهُمْ حَيْثُ وَجَدتُّمُوهُمْ ﴾ [النساء: ٦٩].

فإذا احتملت معنىٰ العلم والوجدان كان المنصوبان مفعولين علىٰ معنىٰ العلم والثاني حالاً علىٰ معنىٰ الوجدان وذلك كقوله تعالىٰ: ﴿ وَلَا تَجِدُ أَكْثَرَهُمْ شَٰكِرِينَ ﴾ [الأعراف: ١٧]، ﴿ قَالُواْ حَسْبُنَا مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ ءَابَآءَنَآ ﴾ [المائدة: ١٠٤]، ﴿ لَوَجَدُواْ ٱللَّهَ تَوَّابًا رَّحِيمًا ﴾ [النساء: ٦٤]، ﴿ لَّا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ يُوَآدُّونَ مَنْ حَآدَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ ﴾ [المجادلة: ٢٢].

ولذلك يكثر عند المفسرين والمعربين تجويز المعنيين مع وجود ما يصلح للمفعولين أي ما يقيم جملة اسمية بعد حذف الفعل والفاعل ويبقىٰ ترجيحهم لمعنىٰ علىٰ آخر مع تسليمهم بالجواز لاحتمال المعنيين كما في قوله تعالىٰ: ﴿ أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَـَٔاوَىٰ ۝٦ وَوَجَدَكَ ضَآلًّا فَهَدَىٰ ۝٧ وَوَجَدَكَ عَآئِلًا فَأَغْنَىٰ ﴾ [الضحىٰ: ٦-٨].

٣- أَلْفَىٰ: مرادف «وَجَدَ» فإن دلت علىٰ معنىٰ علم نصبت مفعولين كقوله تعالىٰ: ﴿ إِنَّهُمْ أَلْفَوْاْ ءَابَآءَهُمْ ضَآلِّينَ ۝٦٩ فَهُمْ عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِمْ يُهْرَعُونَ ﴾ [الصافات: ٦٩، ٧١] فسياق الآيات يعطي معنىٰ العلم مع الإصرار علىٰ الاقتداء بهم، ومن ثَمَّ كان الإنكار عليهم فـ﴿ ءَابَآءَهُمْ ﴾ مفعول أول، و﴿ ضَآلِّينَ ﴾ مفعول ثان، وهو الوجه في الآية.

وإن دلت علىٰ معنىٰ لَقِيَ وصادف وأصاب نصبت مفعولًا واحدًا ومنه قوله تعالىٰ: ﴿ وَأَلْفَيَا سَيِّدَهَا لَدَا ٱلْبَابِ ﴾ [يوسف: ٢٥] أي: وجداه عند الباب، و﴿ سَيِّدَهَا ﴾ مفعول به، والظرف في محل نصب حال، وهو الوجه في الآية.

وإن احتملت المعنيين جاز تخريجها علىٰ الوجهين ومنه قوله تعالىٰ: ﴿ قَالُواْ بَلْ نَتَّبِعُ

مَآ أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ ءَابَآءَنَآ ﴾ [البقرة: ١٧٠] فـ﴿ ءَابَآءَنَآ ﴾ مفعول أول وشبه الجملة ﴿ عَلَيْهِ ﴾ مفعول ثان أو حال مقدم علىٰ صاحبه و﴿ ءَابَآءَنَآ ﴾ مفعول به، وأكثر المعربين علىٰ الاعتبارين في الآية الكريمة(١).

ومن شواهد «ألفى» الناصبة لمفعولين شعرًا قول الشاعر.

إذا أنْتَ أُعْطِيتَ الْغِنَىٰ ثُمَّ لَمْ تَجُدْ ... بِفَضْلِ الغِنَىٰ أُلْفِيتَ مَالَكَ حَامِدٌ

٤- تَعلَّم: بمعنىٰ اعْلَم. وهو جامد لا يأتي إلا علىٰ صيغة الأمر، وشاهده قول الشاعر:

تَعَلَّمْ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّهَا ... فَبَالِغْ بِلُطْفٍ فِي التَّحَيُّلِ وَالْمَكْرِ

الثالث: ما يرد للرجحان واليقين والغالب عليه اليقين، وهما فعلان رأىٰ، وعَلِمَ.

١- رَأَىٰ: بمعنىٰ عَلِمَ وتسمَّىٰ رأي العلمية فتأتي للرجحان في الخبر بمعنىٰ ظنَّ كقوله تعالىٰ: ﴿ فَرَءَاهُ حَسَنًا ﴾ [فاطر: ٨]، ﴿ أَن رَّءَاهُ ٱسْتَغْنَىٰٓ ﴾ [العلق: ٧]، ﴿ إِنَّا نَرَىٰكَ مِنَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾ [يوسف: ٣٦]، ﴿ إِنَّا لَنَرَىٰكَ فِى سَفَاهَةٍ ﴾ [الأعراف: ٦٦] فذلك كله علىٰ غلبة الظن، الراجح لدي الغائب في الحسن والاستغناء، ولدىٰ المتكلم في الإحسان والسفه.

وتأتي لليقين كقوله تعالىٰ: ﴿ وَلَمَّا سُقِطَ فِىٓ أَيْدِيهِمْ وَرَأَوْا۟ أَنَّهُمْ قَدْ ضَلُّوا۟ قَالُوا۟ ﴾ [الأعراف: ١٤٩] أي: تيقنوا من ضلالهم وقوله تعالىٰ: ﴿ وَيَرَى ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ هُوَ ٱلْحَقَّ ﴾ [سبأ: ٦] فأهل العلم أهل اليقين فالموصول «الذي» مفعول أول و«الحق» مفعول ثان و«هو» ضمير للفصل لا محل له من الإعراب.

ولليقين أيضًا في ﴿ أَوَلَمْ يَرَ ٱلْإِنسَٰنُ أَنَّا خَلَقْنَٰهُ مِن نُّطْفَةٍ ﴾ [يس: ٧٧]، ﴿ أَلَمْ يَرَوْا۟ كَمْ

---

(١) جعل الشيخ عضيمة الآيات الثلاث محتملة لنصب مفعولين فساوىٰ بين معنىٰ ألفىٰ فيها وليس الأمر كذلك والصواب ما ذكرته معتمدا فيه علىٰ ترجيح السابقين وقرائن السياق -والله أعلم-. انظر: دراسات (ق٣)، (٢/ ٤٢٤).

﴿ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّن قَرْنٍ ﴾ [الأنعام: ٦]، والمصدر سد مسد المفعولين في الأولىٰ وجملة الاستفهام علقت الفعل عن العمل في الثانية.

ومن اجتماع الرجحان واليقين قول رب العالمين: ﴿ إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُۥ بَعِيدًا ۝ وَنَرَىٰهُ قَرِيبًا ﴾ [المعارج: ٦-٧] فرؤيتهم ظنية للرجحان، ورؤية رب العالمين يقينية، والمعنىٰ يظنون بعده ونوقن بقربه.

فإذا كانت رأىٰ بصرية من رؤية العين نصبت مفعولًا واحدًا كقوله تعالىٰ: ﴿ رَءَا كَوْكَبًا ﴾ [الأنعام: ٧٦]، ﴿ وَلَمَّا رَءَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلْأَحْزَابَ قَالُوا۟ ﴾ [الأحزاب: ٢٢]، ﴿ رَّءَا بُرْهَٰنَ رَبِّهِۦ ﴾ [يوسف: ٢٤]، ﴿ رَأَوُا۟ ٱلْعَذَابَ ﴾ [يونس: ٥٤]، ﴿ مَا لِىَ لَآ أَرَى ٱلْهُدْهُدَ ﴾ [النمل: ٢٠]، ﴿ فَلَمَّا رَأَيْنَهُۥٓ أَكْبَرْنَهُۥ ﴾ [يوسف: ٣١]، فإذا وقع بعدها منصوب كان حالًا منصوبًا لفظًا ﴿ فَرَأَوْهُ مُصْفَرًّا ﴾ [الروم: ٥١]، ﴿ فَلَمَّا رَأَوْهُ عَارِضًا ﴾ [الأحقاف: ٢٤]، ﴿ فَلَمَّا رَأَوْهُ زُلْفَةً ﴾ [الملك: ٢٧] أي: قريبا، ﴿ فَلَمَّا رَءَاهُ مُسْتَقِرًّا ﴾ [النمل: ٤٠]، ﴿ فَلَمَّا رَءَا ٱلشَّمْسَ بَازِغَةً ﴾ [الأنعام: ٧٨]، أو محلا[1] ﴿ تَرَىٰٓ أَعْيُنَهُمْ تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمْعِ ﴾ [المائدة: ٨٣]، ﴿ وَتَرَى ٱلْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً ﴾ [النمل: ٨٨]، فإذا احتملت العلم والبصر احتمل الثاني المفعولية والحالية ﴿ تَرَى ٱلَّذِينَ كَذَبُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ ﴾ [الزمر: ٦٠]، ﴿ فَتَرَى ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ يُسَٰرِعُونَ فِيهِمْ ﴾ [المائدة: ٥٢]، ﴿ وَتَرَىٰ كُلَّ أُمَّةٍ جَاثِيَةً ﴾ [الجاثية: ٢٨]، ﴿ وَتَرَى ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ حَآفِّينَ مِنْ حَوْلِ ٱلْعَرْشِ ﴾ [الزمر: ٧٥]، ﴿ إِنِّىٓ أَرَىٰكَ وَقَوْمَكَ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴾ [الأنعام: ٧٤]، وعلىٰ ذلك كُلُّ ما يحتمل الرؤية بالعين أو الإدراك بالعقل.

---

(١) قد تقع الجملة الثانية صفة إذا كان المنصوب أولًا نكرة كما في قوله تعالىٰ: ﴿ تَرَىٰ كَثِيرًا مِّنْهُمْ يَتَوَلَّوْنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ﴾ [المائدة: ٨٠] فجملة ﴿ يَتَوَلَّوْنَ ﴾ يجوز فيها الصفة باعتبار تنكير ﴿ كَثِيرًا ﴾ والحالية باعتبار تخصيص ﴿ كَثِيرًا ﴾ بالوصف ﴿ مِّنْهُمْ ﴾ والمفعولية باعتبار رأي العملية.

وتحمل رأىٰ الحلمية[١] علىٰ رأي العلمية فتنصب مفعولين ﴿ إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَعۡصِرُ خَمۡرٗا ﴾ [يوسف: ٣٦]، ﴿ إِنِّيٓ أَرَىٰ فِي ٱلۡمَنَامِ أَنِّيٓ أَذۡبَحُكَ ﴾ [الصافات: ١٠٢]، ﴿ إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَحۡمِلُ فَوۡقَ رَأۡسِي خُبۡزٗا ﴾ [يوسف: ٣٦]، وتكررت في ﴿ إِنِّي رَأَيۡتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوۡكَبٗا وَٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَ رَأَيۡتُهُمۡ لِي سَٰجِدِينَ ﴾ [يوسف: ٤].

فإذا كانت رأىٰ بمعنىٰ الرأي كقولنا: رأىٰ الشافعي حِلَّ كذا خلافا لما رأىٰ أبو حنيفة. تنصب مفعولًا واحدًا ومنه في التنزيل قول الخليل لابنه: ﴿ فَٱنظُرۡ مَاذَا تَرَىٰ ﴾ [الصافات: ١٠٢]، وكذا في ﴿ قَالَ فِرۡعَوۡنُ مَآ أُرِيكُمۡ إِلَّا مَآ أَرَىٰ ﴾ [غافر: ٢٩] أي: رأيي أو الذي أراه أي: أذهب إليه.

٢- عَلِمَ: بمعنىٰ العلم الذي يدرك وهو إمَّا غالب الظنِّ عن طريق الأمارات الدَّالة عليه فيفيد رجحانًا وإمَّا علم يقيني، ومن الرجحان قوله تعالىٰ: ﴿ فَإِنۡ عَلِمۡتُمُوهُنَّ مُؤۡمِنَٰتٖ فَلَا تَرۡجِعُوهُنَّ إِلَى ٱلۡكُفَّارِ ﴾ [الممتحنة: ١٠] أي: إن غلب علىٰ ظنكم أيمانهنَّ؛ إذ لا يعلم يقينه إلا الله عز وجلَّ وكذا قوله تعالىٰ: ﴿ فَكَاتِبُوهُمۡ إِنۡ عَلِمۡتُمۡ فِيهِمۡ خَيۡرٗا ﴾ [النور: ٣٣] فللخيرية علامات والسرائر لرب البَرِّيَات.

ومن اليقين قوله تعالىٰ: ﴿ فَٱعۡلَمۡ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ [محمد: ١٩]، ﴿ وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلۡمُتَّقِينَ ﴾ [البقرة: ١٩٤]، ﴿ فَعَلِمُوٓاْ أَنَّ ٱلۡحَقَّ لِلَّهِ ﴾ [القصص: ٧٥]، ﴿ فَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ مَوۡلَىٰكُمۡ ﴾ [الأنفال: ٤٠]، ﴿ عَلِمَ أَن لَّن تُحۡصُوهُ ﴾ [المزمل: ٢٠].

ويرجح عندي أن منه قوله تعالىٰ: ﴿ إِن يَعۡلَمِ ٱللَّهُ فِي قُلُوبِكُمۡ خَيۡرٗا يُؤۡتِكُمۡ خَيۡرٗا مِّمَّآ أُخِذَ مِنكُمۡ ﴾ [الأنفال: ٧٠] فلا يعلم ما في القلوب إلا الله، وعلمه يقيني جل في علاه

---

(١) اشتُهر أن مصدر «رأى» البصرية «رؤية» بالتاء المربوطة ومصدر «رأى» الحلمية «رُؤْيَا» بالألف المقصورة لقوله تعالىٰ: ﴿ هَٰذَا تَأۡوِيلُ رُءۡيَايَ مِن قَبۡلُ ﴾ [يوسف: ١٠٠] والصواب أن المصدر «رُؤْيَا» بالألف يقع علىٰ البصرية أيضًا لقوله تعالىٰ: ﴿ وَمَا جَعَلۡنَا ٱلرُّءۡيَا ٱلَّتِيٓ أَرَيۡنَٰكَ ﴾ [الإسراء: ٦٠] وهي رؤيا عين في حادثة الإسراء والمعراج ونبه علىٰ ذلك ابن هشام. انظر: أوضح المسالك (٢/ ٤٦).

وليست علم عرفانية تنصب مفعولًا كما قيل، وأكثر ما في القرآن من «عَلِمَ» الناصبة لمفعولين سد فيها المصدر المؤول مسد المفعولين كما سبق التمثيل وقد تزاد الباء في المصدر كقوله تعالىٰ: ﴿ أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ ٱللَّهَ يَرَىٰ ﴾ [العلق: ١٤].

ومنه قول الشاعر:

ولَقَدْ عَلِمْتُ بِأَنَّ دِينَ مُحَمَّدٍ ... مِنْ خَيْرِ أَدْيَانِ البَرِيَّةِ دِينًا

فإذا خرجت «عَلِمَ» إلىٰ معنىٰ المعرفة فقط فصارت عرفانية نصبت مفعولًا واحدًا ﴿ قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ مَّشْرَبَهُمْ ﴾ [البقرة: ٦٠]، ﴿ لَا تَعْلَمُونَ شَيْـًٔا ﴾ [النحل: ٧٨]، ﴿ لِتَعْلَمُواْ عَدَدَ ٱلسِّنِينَ وَٱلْحِسَابَ ﴾ [يونس: ٥]، ﴿ فَلَيَعْلَمَنَّ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ صَدَقُواْ وَلَيَعْلَمَنَّ ٱلْكَٰذِبِينَ ﴾[(١)] [العنكبوت: ٣]، ﴿ قَدْ يَعْلَمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ يَتَسَلَّلُونَ مِنكُمْ لِوَاذًا ﴾[(٢)] [النور: ٦٣]، ﴿ وَيَعْلَمُ مَا فِي ٱلْأَرْحَامِ ﴾ [لقمان: ٣٤]، ﴿ وَٱللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْـًٔا ﴾ [النحل: ٧٨].

فإن احتملت معنىٰ العلم المدرك والمعرفة المُشاهدة جاز الحمل علىٰ الوجهين كقوله تعالىٰ: ﴿ وَلَتَعْلَمُنَّ نَبَأَهُۥ بَعْدَ حِينٍۭ ﴾ [ص: ٨٨] فـ«بعد حين» ظرف متعلق بالفعل أو مفعول ثان، وقوله تعالىٰ: ﴿ مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِن سُوٓءٍ ﴾ [يوسف: ٥١] فشبه الجملة «عليه» مفعول ثان مقدم أو حال مقدم علىٰ صاحبه النكرة، وكذا ﴿ وَلَقَدْ عَلِمْنَا ٱلْمُسْتَقْدِمِينَ مِنكُمْ ﴾ [الحجر: ٢٤].

---

(١) فإن قلت: هذه الآية نصٌّ في إثبات المعرفة للمولىٰ سبحانه وتعالىٰ فما الذي جعلك تجزم في آية الأنفال ﴿ فِي قُلُوبِكُمْ خَيْرًا ﴾ بأنها يقينية ولم تجز العرفانية فيها؟ قلت: آية الأنفال تتحمل جملة اسمية وهي: «في قلوبكم خيرٌ» وهذه الآية ونظائرها لا تستلزم مفعولين فلا حاجة لتقدير محذوف، وعمومًا كونها يقينية يرجح لدي وما كان لي أو لغيري أن يتألىٰ علىٰ الله -عز وجل- فيجزم بقول قيل بخلافه.

(٢) لواذًا: حال أو نائب عن المفعول المطلق ولا يجوز أن تكون مفعولًا ثانيا لفساد المعنى.

وعلىٰ ما سبق فنَصُّ الشيخ عضيمة[١] علىٰ أنه لم يصرَّح بمفعولي علم إلَّا في قوله تعالىٰ: ﴿ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَٰتٍ﴾ [الممتحنة: ١٠] يحتاج إلىٰ تدقيق فهناك أكثر من موضع يحتمل فيها ذكر المفعولين وقد نقل الشيخ نفسه رحمه الله تجويز العكبري لذلك في قوله تعالىٰ: ﴿ وَلَتَعْلَمُنَّ نَبَأَهُۥ بَعْدَ حِينٍۭ ﴾ [ص: ٨٨] وقد نقل عنه ذلك صاحب النحو القرآني ولم يَعْزُهُ إليه كعادته في كتابه كله ولم يمحصه[٢].

الرابع: ما يرد للرجحان واليقين والغالب عليه الرجحان، وهو (ظنَّ وحسب وخال).

١- ظنَّ: الأصل في الظنِّ الرجحان علىٰ معنىٰ ترجيح أحد الجائزين فيما يخبر عنه فلو قال: «ظننت محمدًا شجاعًا»، فإنه يرجح لديه شجاعة محمد وقد لا يكون.

وقد تأتي لليقين علىٰ معنىٰ أيقنت وعلمت جزمًا ويتعرَّف عليها بقرينة السياق وعلىٰ المعنيين ورددت ظن في القرآن علىٰ خمس صور:

الأولىٰ: إفادة الرجحان علىٰ الأصل في بابها ومن ذلك قوله تعالىٰ: ﴿ مَن كَانَ يَظُنُّ أَن لَّن يَنصُرَهُ ٱللَّهُ ﴾ [الحج: ١٥]، وقول الجاحد لنِعَم ربه: ﴿ وَمَآ أَظُنُّ ٱلسَّاعَةَ قَآئِمَةً ﴾ [الكهف: ٣٦]، بدليل قوله: ﴿ وَلَئِن رُّدِدتُّ إِلَىٰ رَبِّى ﴾ [الكهف: ٣٦]، وقول فرعون: ﴿ إِنِّى لَأَظُنُّكَ يَٰمُوسَىٰ مَسْحُورًا ﴾ [الإسراء: ١٠١] أي: ساحرًا بدلالة طلبه الأقران في ظنه الخبيث، ﴿ ٱئْتُونِى بِكُلِّ سَٰحِرٍ عَلِيمٍ ﴾ [يونس: ٧٩]، وقوله تعالىٰ: ﴿ إِن ظَنَّآ أَن يُقِيمَا حُدُودَ ٱللَّهِ ﴾ [البقرة: ٢٣٠]، ﴿ وَظَنُّوٓا۟ أَنَّهُمْ إِلَيْنَا لَا يُرْجَعُونَ ﴾ [القصص: ٣٩].

الثانية: إفادة اليقين جزما كقوله تعالىٰ: ﴿ وَظَنُّوٓا۟ أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ ٱللَّهِ إِلَّآ إِلَيْهِ ﴾ [التوبة: ١١٨]، وقوله تعالىٰ: ﴿ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُوا۟ رَبِّهِمْ ﴾ [البقرة: ٤٦]، وقول المنعّم: ﴿ إِنِّى ظَنَنتُ أَنِّى مُلَٰقٍ حِسَابِيَهْ ﴾ [الحاقة: ٢٠]؛ إذ لو كان يُجَوِّزُ عدم الحساب لكان كافرًا ﴿ وَظَنَّ أَنَّهُ ٱلْفِرَاقُ ﴾ [القيامة: ٢٨]؛ لأنه عاين الملائكة.

---

(١) دراسات (ق٣)، (٢/ ٣٩١، ٤٠٣).

(٢) انظر: النحو القرآني «ظفر» (٢٨٨).

الثالثة: احتمال المعنيين مع ترجيح الرجحان كقوله تعالىٰ: ﴿ وَجَآءَهُمُ ٱلْمَوْجُ مِن كُلِّ مَكَانٍ وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُمْ أُحِيطَ بِهِمْ دَعَوُاْ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ ﴾ [يونس: ٢٢]؛ إذ لو كانوا بالهلاك موقنين ما دعوا رب العالمين.

وقول موسىٰ عليه السلام: ﴿ وَإِنِّي لَأَظُنُّكَ يَٰفِرْعَوْنُ مَثْبُورًا ﴾ [الإسراء: ١٠٢] أي: هالكًا؛ إذ لو كان جازمًا بهلاكه ما دعاه إلىٰ الإيمان بالله وقوله تعالىٰ: ﴿ وَظَنَّ أَهْلُهَآ أَنَّهُمْ قَٰدِرُونَ عَلَيْهَآ ﴾ [يونس: ٢٤] قال أبو حيان: وقيل: بمعنىٰ أيقنوا، وليس بسديد.

الرابعة: احتمال المعنيين مع ترجيح اليقين، كقوله تعالىٰ: ﴿ وَرَءَا ٱلْمُجْرِمُونَ ٱلنَّارَ فَظَنُّوٓاْ أَنَّهُم مُّوَاقِعُوهَا وَلَمْ يَجِدُواْ عَنْهَا مَصْرِفًا ﴾ [الكهف: ٥٣] فمع يقينهم بالهلاك ما زال يحدو بهم الرجاء طمعا في رحمة رب الأرباب.

الخامسة: استواء المعنيين دون ترجيح بينهما؛ كقوله تعالىٰ: ﴿ قَالَ ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُواْ ٱللَّهِ كَم مِّن فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةًۢ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ﴾ [البقرة: ٢٤٩] فلو كان المراد بلقاء الله البعث والحساب كانت يقينًا قولًا واحدًا وإن كان المراد بلقاء الله الثواب والجزاء بالاستشهاد في سبيله كان ذلك رجحانا؛ لأنه لا أحد يعلم عاقبة أمره، والمعنيان محتملان، وقوله تعالىٰ: ﴿ وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُم مَّانِعَتُهُمْ حُصُونُهُم مِّنَ ٱللَّهِ ﴾ [الحشر: ٢] فالأصل حمل الكلام علىٰ الرجحان، ولأنهم يهود أهل خسة وكفران فلا يبعد معنىٰ اليقين في ظنهم، وقول قوم نوح: ﴿ بَلْ نَظُنُّكُمْ كَٰذِبِينَ ﴾ [هود: ٢٧] فقد قدموا من الأدلة ما يُومئ إلىٰ تيقنهم من كذب نوح عليه السلام ومن معه والأصل رجحان ذلك في ظنهم.

ووردت في القرآن ناصبة لمفعولين ﴿ وَمَآ أَظُنُّ ٱلسَّاعَةَ قَآئِمَةً ﴾ [الكهف: ٣٦]، ﴿ وَإِنِّي لَأَظُنُّهُۥ كَٰذِبًا ﴾ [غافر: ٣٧]، ﴿ بَلْ نَظُنُّكُمْ كَٰذِبِينَ ﴾ [هود: ٢٧]، والكثير سد المصدر المؤول مسد المفعولين من أَنْ الناصبة ﴿ تَظُنُّ أَن يُفْعَلَ بِهَا فَاقِرَةٌ ﴾ [القيامة: ٢٥]، أو المخففة ﴿ إِنَّهُۥ ظَنَّ أَن لَّن يَحُورَ ﴾ [الإنشقاق: ١٤]، أو أنَّ واسمها وخبرها وهو الغالب ﴿ وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُمْ أُحِيطَ بِهِمْ ﴾ [يونس: ٢٢]، فإن خرجت «ظَنَّ» إلىٰ معنىٰ «اتَّهَمَ» نصبت

مفعولاً واحدًا كقولك: ظننت زيدًا، بمعنىٰ: اتهمته ومنه ما قرئ تواترًا: ﴿ وَمَا هُوَ عَلَى ٱلْغَيْبِ بِظَنِينٍ ﴾ [التكوير: ٢٤] أي: متهم.

٢- حَسِبَ: الأصل في استخدامها رجحان ما في الحسبان كقوله تعالىٰ: ﴿ حَسِبَتْهُ لُجَّةً ﴾ [النمل: ٤٤]، ﴿ حَسِبْتَهُمْ لُؤْلُؤًا مَّنثُورًا ﴾ [الإنسان: ١٩]، ﴿ يَحْسَبُهُ ٱلظَّمْـَٔانُ مَآءً ﴾ [النور: ٣٩]، ﴿ وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقَاظًا وَهُمْ رُقُودٌ ﴾ [الكهف: ١٨]، ﴿ وَتَحْسَبُونَهُۥ هَيِّنًا وَهُوَ عِندَ ٱللَّهِ عَظِيمٌ ﴾ [النور: ١٥]، ﴿ يَحْسَبُهُمُ ٱلْجَاهِلُ أَغْنِيَآءَ مِنَ ٱلتَّعَفُّفِ ﴾ [البقرة: ٢٧٣]، ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَٰتًا ﴾ [آل عمران: ١٦٩]، ﴿ تَحْسَبُهُمْ جَمِيعًا وَقُلُوبُهُمْ شَتَّىٰ ﴾ [الحشر: ١٤]، فَجُلّ استخدامها في القرآن علىٰ أصل معناها في الرجحان وأتت لليقين كقوله تعالىٰ: ﴿ أَمْ حَسِبْتَ أَنَّ أَصْحَٰبَ ٱلْكَهْفِ وَٱلرَّقِيمِ كَانُوا۟ مِنْ ءَايَٰتِنَا عَجَبًا ﴾ [الكهف: ٩] فمعناها أم عَلِمْتَ وشاهد استخدامها لليقين من الشعر قول الشاعر:

حَسِبْتُ التُّقَىٰ وَالْجُودَ خَيْرَ تِجَارَةٍ رَبَاحاً إِذَا مَا الْمَرْءُ أَصْبَحَ ثَاقِلاً

٣- خَالَ: لم ترد في القرآن، وتستخدم للرجحان كقول الشاعر:

إِخَالُكَ، إِن لم تَغْضُضِ الطَّرْفَ، ذا يَسومُكَ مالا يُستطاعُ منَ الوجْدِ

ولليقين كقول الآخر:

مَا خِلْتُنِي زِلْتُ بَعْدَكُمُ ضَمِناً أَشْكُو إِلَيْكُمْ حُمُوَّةَ الأَلَمِ

ثانيا: أفعال التصيير: وهي التي تدل علىٰ الانتقال والتحويل من حالة إلىٰ أخرىٰ واشتهر منها: جعل، ورد، وترك، واتخذ، وَتَخِذَ، وصيَّر، ووهَبَ.

١- جعل التصييرية: سبقت الإشارة إليها مع جعل الاعتقادية ومعنىٰ التصيير حمل عليه أكثر ما في التنزيل من جعل الناصبة لمفعولين ﴿ وَجَعَلْنَٰهُمْ خَلَٰٓئِفَ ﴾ [يونس: ٧٣]، ﴿ رَبَّنَا وَٱجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ ﴾ [البقرة: ١٢٨]، ﴿ وَٱجْعَلُوا۟ بُيُوتَكُمْ قِبْلَةً ﴾ [يونس: ٨٧]، ﴿ وَٱجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا ﴾ [الفرقان: ٧٤]، ﴿ رَبِّ ٱجْعَلْنِى مُقِيمَ ٱلصَّلَوٰةِ ﴾ [إبراهيم: ٤٠]، ﴿ رَبِّ ٱجْعَلْ هَٰذَا بَلَدًا ءَامِنًا ﴾ [البقرة: ١٢٦]، ﴿ وَلَمْ يَجْعَلْنِى جَبَّارًا شَقِيًّا ﴾ [مريم: ٣٢]،

﴿ أَفَنَجْعَلُ ٱلْمُسْلِمِينَ كَٱلْمُجْرِمِينَ ﴾ [القلم: ٣٥]، ﴿ وَجَعَلُوٓاْ أَعِزَّةَ أَهْلِهَآ أَذِلَّةً ﴾ [النمل: ٣٤]، ﴿ وَجَعَلْنَٰهُمْ أَئِمَّةً ﴾ [الأنبياء: ٧٣]، ﴿ وَجَعَلْنَٰهُ هُدًى لِّبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ﴾ [الإسراء: ٢]، ﴿ وَلَوْ جَعَلْنَٰهُ مَلَكًا لَّجَعَلْنَٰهُ رَجُلًا ﴾ [الأنعام: ٩]، ﴿ لَجَعَلْنَٰهُ حُطَٰمًا ﴾ [الواقعة: ٦٥]، ﴿ جَعَلْنَٰهُ أُجَاجًا ﴾ [الواقعة: ٧٠]، ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا ﴾ [البقرة: ١٤٣]، ﴿ إِنَّا جَعَلْنَا ٱلشَّيَٰطِينَ أَوْلِيَآءَ لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ [الأعراف: ٢٧]، ﴿ فَجَعَلْنَٰهُنَّ أَبْكَارًا ﴾ [الواقعة: ٣٦]، وغيرها كثير في التنزيل ومنها ما يحتمل وسبق بيانه.

٢- ترك: بمعنىٰ صيَّر كقوله تعالىٰ: ﴿ وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِى بَعْضٍ ﴾ [الكهف: ٩٩]، ﴿ فَأَصَابَهُۥ وَابِلٌ فَتَرَكَهُۥ صَلْدًا ﴾ [البقرة: ١٦٤]، وقوله تعالىٰ: ﴿ وَلَقَد تَّرَكْنَٰهَآ ءَايَةً فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ ﴾ [القمر: ١٥] لأن آيات الله وعظاته وعِبَره مستمرة إلىٰ قيام الساعة.

فإن كانت بمعنىٰ خلَّف وخَلَّىٰ نصبت مفعولًا واحدًا كقوله تعالىٰ: ﴿ فَمَثَلُهُۥ كَمَثَلِ ٱلْكَلْبِ إِن تَحْمِلْ عَلَيْهِ يَلْهَثْ أَوْ تَتْرُكْهُ يَلْهَث ﴾ [الأعراف: ١٧٦]، ﴿ فَلَعَلَّكَ تَارِكٌۢ بَعْضَ مَا يُوحَىٰٓ إِلَيْكَ ﴾ [هود: ١٢]، أو رفعت نائبا عن الفاعل فحسب كقوله تعالىٰ: ﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تُتْرَكُواْ ﴾ [التوبة: ١٦] ويكون المنصوب بعد المفعول أو النائب عن الفاعل حالًا؛ كقوله تعالىٰ: ﴿ وَتَرَكُوكَ قَآئِمًا ﴾ [الجمعة: ١١]، ﴿ وَتَرَكْنَا يُوسُفَ عِندَ مَتَٰعِنَا ﴾ [يوسف: ١٧]، ﴿ أَتُتْرَكُونَ فِى مَا هَٰهُنَآ ءَامِنِينَ ﴾ [الشعراء: ١٤٦]، ﴿ أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَن يُتْرَكَ سُدًى ﴾ [القيامة: ٣٦].

وإذا احتُمِلَ المعنيان جاز الاعتباران، وبقي الترجيح بالقرائن، ولا تثريب علىٰ المرجح ما دام النص محتملا، ولك قبول الترجيح أو الاكتفاء بالتجويز، فجوزوا الوجهين في قوله تعالىٰ: ﴿ وَٱتْرُكِ ٱلْبَحْرَ رَهْوًا ﴾ [الدخان: ٢٤]، ﴿ وَتَرَكْتُم مَّا خَوَّلْنَٰكُمْ وَرَآءَ ظُهُورِكُمْ ﴾ [الأنعام: ٩٤]، ﴿ وَتَرَكَهُمْ فِى ظُلُمَٰتٍ لَّا يُبْصِرُونَ ﴾ [البقرة: ١٧]، ومع تجويزهم الوجهين في الآيات الثلاث إلا أن السياق يرجح وجها علىٰ الآخر في كل منها فكون الأمر لموسىٰ عليه السلام بعد نجاته ومن معه يرجح الحالية في «رَهْوًا» أي: اتركه ساكنًا أو منفتحا فُرُجًا كما هو ولا تفزع ﴿ إِنَّهُمْ جُندٌ مُّغْرَقُونَ ﴾ [الدخان: ٢٤]، وكون الخطاب في

الآخرة ﴿ وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرَٰدَىٰ كَمَا خَلَقْنَٰكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ ﴾ [الأنعام: ٩٤]، يرجح الحالية أيضًا في ﴿ وَرَآءَ ظُهُورِكُمْ ﴾ أي: خلفتم ما متعناكم به في الدنيا وراءكم للورثة ولم تنتفعوا به ولا يغني عنكم شيئا اليوم فهم لم يصيروه تركًا لمن خلفهم اختيارا وإلا ما تركوه. ﴿ يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ ﴾ [البقرة: ٩٦].

وأما الآية الثالثة فمع ما بيّنه سَيِّدي ابن هشام[١] في توجيه الإعراب بالحمل علىٰ المعنيين وكون شبه الجملة ﴿ فِى ظُلُمَٰتٍ ﴾ والجملة ﴿ لَّا يُبْصِرُونَ ﴾ في محل نصب مفعول ثان تكرر كما يتكرر الخبر أو حالين أو الأول مفعول ثان والثانية حال أو العكس، إلا أن السمين[٢] رفض بعض ما جُوِّز وضعَّفه، واختار ابن الأنباري[٣] الحالية في ﴿ لَّا يُبْصِرُونَ ﴾ ولصعلوك مثلي أن يقول: إنَّ الحالية في الاثنين راجحة وإن «ترك» بمعنىٰ خَلَّف لمقابلة ﴿ ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ ﴾ [البقرة: ١٧] فظاهر الكلام ذهب وترك لا ذهب وصَيَّر. والله أعلم.

٣- اتَّخذ: من «تَخِذَ» بمعنىٰ صَيَّر وجعل؛ كقوله تعالىٰ: ﴿ لَّا يَتَّخِذِ ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلْكَٰفِرِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [آل عمران: ٢٨] فـ﴿ ٱلْمُؤْمِنُونَ ﴾ فاعل، و﴿ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴾ مفعول أول، و﴿ أَوْلِيَآءَ ﴾ مفعول ثان، ومما صرح فيه بالمفعولين ﴿ وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا ﴾ [النساء: ١٢٥]، ﴿ أَفَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ ﴾ [الجاثية: ٢٣]، ﴿ وَٱتَّخَذُوٓا۟ ءَايَٰتِى وَمَآ أُنذِرُوا۟ هُزُوًا ﴾ [الكهف: ٥٦]، ﴿ ٱتَّخَذُوٓا۟ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَٰنَهُمْ أَرْبَابًا ﴾ [التوبة: ٣١]، ﴿ وَإِذًا لَّٱتَّخَذُوكَ خَلِيلًا ﴾ [الإسراء: ٧٣]، ﴿ مَا ٱتَّخَذُوهُمْ أَوْلِيَآءَ ﴾ [المائدة: ٨١]، ﴿ إِنَّ قَوْمِى ٱتَّخَذُوا۟ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ مَهْجُورًا ﴾ [الفرقان: ٣٠].

---

(١) مغني اللبيب (ص٧٨٢).

(٢) الدر المصون (١/ ١٦٣- ١٦٥).

(٣) البيان (١/ ٦٠).

ومن شواهده الدقيقة قوله تعالىٰ: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ دِينَكُمۡ هُزُوٗا وَلَعِبٗا مِّنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ مِن قَبۡلِكُمۡ وَٱلۡكُفَّارَ أَوۡلِيَآءَ ﴾ [المائدة: ٥٧] فالموصول ﴿ ٱلَّذِينَ ﴾ المفعول الأول لـ﴿ تَتَّخِذُواْ ﴾ و﴿ وَٱلۡكُفَّارَ ﴾ معطوف عليه منصوب ﴿ أَوۡلِيَآءَ ﴾ المفعول الثاني، أي لا تتخذوا المستهزئين والكفار أولياء، و﴿ دِينَكُمۡ ﴾ المفعول الأول لـ﴿ ٱتَّخَذُواْ ﴾ و﴿ هُزُوٗا ﴾ المفعول الثاني له، وقال تعالىٰ: ﴿ لَا تَتَّخِذُواْ ٱلۡيَهُودَ وَٱلنَّصَٰرَىٰٓ أَوۡلِيَآءَ ﴾ [المائدة: ٥١]، ﴿ لَا تَتَّخِذُواْ عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمۡ أَوۡلِيَآءَ ﴾ [الممتحنة: ١]، ﴿ لَا تَتَّخِذُوٓاْ ءَابَآءَكُمۡ وَإِخۡوَٰنَكُمۡ أَوۡلِيَآءَ إِنِ ٱسۡتَحَبُّواْ ٱلۡكُفۡرَ عَلَى ٱلۡإِيمَٰنِ ﴾ [التوبة: ٢٣].

فإذا كانت بمعنىٰ صنع وصوَّر وعمل نصبت مفعولًا واحدًا كقوله تعالىٰ: ﴿ كَمَثَلِ ٱلۡعَنكَبُوتِ ٱتَّخَذَتۡ بَيۡتٗا ﴾ [العنكبوت: ٤١]، ﴿ وَتَتَّخِذُونَ مَصَانِعَ لَعَلَّكُمۡ تَخۡلُدُونَ ﴾ [الشعراء: ١٢٩]، ﴿ لَنَتَّخِذَنَّ عَلَيۡهِم مَّسۡجِدٗا ﴾ [الكهف: ٢١]، ﴿ وَٱتَّخَذَ قَوۡمُ مُوسَىٰ مِنۢ بَعۡدِهِۦ مِنۡ حُلِيِّهِمۡ عِجۡلٗا جَسَدٗا ﴾ [الأعراف: ١٤٨]، ﴿ لَوۡ أَرَدۡنَآ أَن نَّتَّخِذَ لَهۡوٗا لَّٱتَّخَذۡنَٰهُ مِن لَّدُنَّآ ﴾ [الأنبياء: ١٧]، ﴿ وَمَا يَنۢبَغِي لِلرَّحۡمَٰنِ أَن يَتَّخِذَ وَلَدًا ﴾ [مريم: ٩٢]، ﴿ مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٖ ﴾ [المؤمنون: ٩١].

وإذا احتملت المعنيين جاز الحمل علىٰ الوجهين؛ كقوله تعالىٰ: ﴿ وَقَالَ إِنَّمَا ٱتَّخَذۡتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ أَوۡثَٰنٗا مَّوَدَّةَ بَيۡنِكُمۡ ﴾ [العنكبوت: ٢٥] أي: صيَّرتم الأوثان سبب المودة بينكم، أو جعلتموها مودتكم، فتكون ناصبة لمفعول واحد، ويكون نصب ﴿ مَّوَدَّةَ ﴾ علىٰ المفعول لأجله.

وكذلك قوله تعالىٰ: ﴿ هَٰٓؤُلَآءِ قَوۡمُنَا ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةٗ ﴾ [الكهف: ١٥] علىٰ معنىٰ عملوا وصنعوا؛ لأنهم نحتوها بأيديهم. تكون ﴿ ءَالِهَةً ﴾ مفعول به، و﴿ مِن دُونِهِۦٓ ﴾ حال منها قدمت عليها[1] وعلىٰ معنىٰ: صيرتم الأصنام آلهة من دون الله

---

(١) القاعدة أن الصفة إذا تقدمت علىٰ الموصوف تصير حالًا منه فالأصل صنعتم آلهة من دونه (صفة) فلما تقدمت ﴿ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةً ﴾ صارت حالًا.

فتكون ناصبة لمفعولين حذف أحدهما اختصارا للدلالة عليه بمتشابه النظم كقول إبراهيم عليه السلام : ﴿ أَتَتَّخِذُ أَصْنَامًا ءَالِهَةً ﴾ [الأنعام: ٧٤] وذلك يقع كثيرًا مع اتخذ كقوله تعالىٰ: ﴿ ٱتَّخَذُوهُ وَكَانُواْ ظَٰلِمِينَ ﴾ [الأعراف: ١٤٨] أي: اتخذوه إلها.

٤- تَخِذَ: بمعنىٰ «اتخذ» وشاهده عندهم قول الشاعر:

تَخِـــذتُ غُـــرَازَ إثـــرَهم دَلـــيلاً وَفَـــرُّوا في الحِجـــازِ لِيُعْجِـــزُوني

وقرئ في المتواتر[1]: ﴿ لَتَخِذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا ﴾ بتخفيف التاء مفتوحة وكسر الخاء فشبه الجملة مفعول ثان مقدم وجوبًا، و﴿ أَجْرًا ﴾ مفعول أول، علىٰ معنىٰ لو شئت لجعلت علىٰ فعلك أجرًا.

٥- رَدَّ: بمعنىٰ صَيَّر كقوله تعالىٰ: ﴿ وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّنۢ بَعْدِ إِيمَٰنِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا مِّنْ عِندِ أَنفُسِهِم ﴾ [البقرة: ١٠٩] فواو الجماعة فاعل والكاف مفعول أول وكفارًا مفعول ثان وحسدًا مفعول لأجله، أي يتمنون لو تصيروا كفارًا مثلهم من أجل حسدهم لكم، ونظيرها ﴿ يَرُدُّوكُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ كَٰفِرِينَ ﴾ [آل عمران ١٠١]، ورجح الألوسي[2] التصيير في قوله تعالىٰ: ﴿ ثُمَّ رَدَدْنَٰهُ أَسْفَلَ سَٰفِلِينَ ﴾ [التين: ٥].

فإن كانت رَدَّ بمعنىٰ أعاد أو رجع تنصب مفعولًا واحدًا كقولنا: رَدَّ فلان الأمانة، ومن ذلك في القرآن ﴿ فَحَيُّواْ بِأَحْسَنَ مِنْهَآ أَوْ رُدُّوهَآ ﴾ [آل عمران: ٨٦] أي: أعيدوها، و﴿ فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ ﴾ [النساء: ٥٩] أي: فأرجعوه إلىٰ حكم الله ورسوله، ﴿ ثُمَّ رَدَدْنَا لَكُمُ ٱلْكَرَّةَ عَلَيْهِمْ ﴾ [الإسراء: ٦]، ﴿ وَلَوْ رُدُّواْ لَعَادُواْ لِمَا نُهُواْ عَنْهُ ﴾ [الأنعام: ٢٨]، والراجح عند جمهور المعربين والمفسرين أن من نصب المفعول الواحد قوله

---

(١) قراءة ابن كثير وأبي عمرو من السبعة، ويعقوب من العشرة وقد وَهِمَ د. ظفر في نسبتها لغير السبعة. انظر: الإتحاف (ص٣٧١)، والنحو القرآني (ظفر) (ص٢٩٨).

(٢) روح المعاني (٣٠/ ٣١٥).

تعالىٰ: ﴿ ثُمَّ رَدَدْنَٰهُ أَسْفَلَ سَٰفِلِينَ ﴾ [التين: ٥] فـ﴿ أَسْفَلَ ﴾ إمَّا ظرف مكان أو حال أو صفة لمحذوف أو منصوب بنزع الخافض «إلىٰ» ويبعد كونه مفعولًا ثانيا، ولعلهم اعتمدوا على متشابه النظم ﴿ وَٱلرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ ﴾ [الأنفال: ٤٢] في النصب على الظرفية، واعتمد الألوسي على المحل إذ محله الخبرية، والله أعلم.

وكذا قوله تعالىٰ: ﴿ فَرَدَدْنَٰهُ إِلَىٰٓ أُمِّهِۦ كَىْ تَقَرَّ عَيْنُهَا ﴾ [القصص: ١٣] أي: أعدناه لأجل إقرار عينها به، وذهب الشيخ عضيمة إلىٰ احتمال التصيير فيها[(١)].

٦- وَهَبَ: بمعنىٰ صَيَّر ملازمة لصيغة الماضي، وشاهدها قول العرب: وَهَبَنِي اللهُ فِدَاءَكَ. أي: صيَّرني. ولم ترد في القرآن بمعنىٰ صيَّر.

فإن جاءت بصيغة الماضي ولم تفد معنىٰ التصيير نصبت مفعولًا واحدًا علىٰ معنىٰ المنح والعطاء كقوله تعالىٰ: ﴿ فَوَهَبَ لِى رَبِّى حُكْمًا ﴾ [الشعراء: ٢١]، ﴿ وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ ﴾ [مريم: ٤٩]، ﴿ وَوَهَبْنَا لَهُۥ مِن رَّحْمَتِنَآ أَخَاهُ هَٰرُونَ نَبِيًّا ﴾ [مريم: ٥٣].

٧- صَيَّر: وشاهدها عندهم قول الراجز:

فَصُيِّرُواْ مِثْلَ كَعَصْفٍ مَأْكُول

بالبناء للمجهول والواو نائب فاعل وهو مفعول به أول في الأصل، ومثل مفعول له ثان.

ومن شواهدها قول علي زين العابدين:

وَصَيَّرَتْ وَلَدي عَبْداً لِيَخْدُمَها وَصَارَ مَالي لهم حِلاً بِلا ثَمَنِ

(١) انظر: دراسات عضيمة (ق٣)، (٢/ ٣٤٥).

الإلغاء والتعليق:

أولاً: الإلغاء: هو إبطال العمل لفظًا ومحلًا لضعف العامل لأحد سببين:

الأول: توسطه بين المفعولين كقولنا: محمد ظننت كريمٌ.

ومنه قول الشاعر يهجو رؤبة:

أَبَـا الأَرَاجِيـزِ يَـا ابْـنَ اللُّـؤْمِ تُوعِـدُنِي وَفِي الأَرَاجِيـزِ خِلْـتُ اللُّـؤْمُ وَالخَـوَرُ

فتوسط الفعل والفاعل «خلت» بين المبتدأ «اللؤم» والخبر «في الأراجيز» فلم يعمل فيهما.

فإن كان المفعول الثاني جملة فعلية جاز الإعمال كقولنا: أَكْرَمَكَ ظننت محمدٌ ومحمدًا

ومنه قول الشاعر:

شَـــجَاكَ أَظُـــنُّ رَبْـــعُ الظَّاعِنِينَـــا فَلَـــمْ تَعْبَـــأْ بِعَـــذْلِ العَاذِلِينَـــا

رُوي بنصب «ربع» علىٰ أنه مفعول أول ل «أظن» عاملة، ورفعه علىٰ أنه مبتدأ و«أظنّ» ملغاة لتوسطها.

الثاني: أن يتأخر الفعل القلبي عن المفعولين جميعًا، كقولنا: محمدٌ كريمٌ ظَنَنْتُ.

ومن شواهده قول الشاعر:

آتٍ المَـــوْتُ تَعْلَمُـــونَ فَـــلاَ يُـــرْ هِـبْكُمُ مِـنْ لَظَـىٰ الحُـرُوبِ اضْـطِرَامُ

وقوله الآخر:

هُمَـــا سَـــيِّدَانا يَـــزْعُمَانِ وإِنَّـــما يَـــسودَانِنَا إن أيْـــسَرَتْ غَنَماهُمَـــا

حيث تأخر الفعل «تعلمون» و«يزعمان» عن الجملة الاسمية «آت الموتُ» و«هما سيدانا» فلم يعمل فيهما.

وهذا الحكم خاص بأفعال القلوب المتصرفة أي: ما عدا هَبْ وتعلَّمْ لجمودهما، ولا يتعلق بأفعال التحويل فهي تعمل متوسطة يقينًا بدلائل التنزيل قال تعالىٰ: ﴿ وَكُلاًّ جَعَلْنَا نَبِيًّا ﴾ [مريم: ٤٩] فـ﴿ وَكُلاًّ ﴾ مفعول أول لـ﴿ جَعَلْنَا ﴾ و﴿ نَبِيًّا ﴾ مفعوله الثاني

ونظيرها قوله تعالىٰ: ﴿ وَكُلاًّ جَعَلْنَا صَٰلِحِينَ ﴾ [الأنبياء: ٧٢].

ثانيًا: التعليق: وهو إبطال العمل لفظًا لا محلاً؛ لمجيء ما له صدر الكلام بعده مثل:

أ- لام الابتداء، كقوله تعالىٰ: ﴿ وَلَقَدْ عَلِمُواْ لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ مَا لَهُۥ فِى ٱلْأَخِرَةِ مِنْ خَلَٰقٍ ﴾ [البقرة: ١٠٢]، ومن ذلك الداخلة علىٰ خبر «إن» فتكسر الهمزة لأجلها ويعلق الفعل ﴿ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ ﴾ [المنافقون: ١]، ﴿ وَلَقَدْ عَلِمَتِ ٱلْجِنَّةُ إِنَّهُمْ لَمُحْضَرُونَ ﴾ [الصافات: ١٥٨]، إذ لو لم يعلق لفتحت الهمزة للمصدر المؤول ﴿ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُم مُّهْتَدُونَ ﴾ [الأعراف: ٣٠]، ﴿ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُواْ رَبِّهِمْ ﴾ [البقرة: ٤٦]، ﴿ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَٰٓؤُاْ ﴾ [الأنعام: ٩٤]، ﴿ وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّمَا غَنِمْتُم ﴾ [الأنفال: ٤١] ففتحت الهمزة في نحو ذلك لعدم دخول اللام على الخبر.

ب- ما النافية؛ كقوله تعالىٰ: ﴿ لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَٰٓؤُلَآءِ يَنطِقُونَ ﴾ [الأنبياء: ٦٥]، ﴿ وَظَنُّواْ مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٍ ﴾ [فصلت: ٤٨]، ﴿ تَٱللَّهِ لَقَدْ عَلِمْتُم مَّا جِئْنَا لِنُفْسِدَ فِى ٱلْأَرْضِ ﴾ [يوسف: ٧٣].

ج- «إن» النافية وحملوا عليه قوله تعالىٰ: ﴿ وَتَظُنُّونَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلاً ﴾ [الإسراء: ٥٢] ورفض بعضهم الاستشهاد بالآية محتجًا بأن الفعل لا يسلط علىٰ ما بعد «إن» بخلاف قولهم: ظننتُ إنْ زيدٌ قائمٌ، ولا حجة له لعدم اشتراط ذلك.

د- تصدير الجملة بحرف استفهام كقوله تعالىٰ: ﴿ وَإِنْ أَدْرِىٓ أَقَرِيبٌ أَم بَعِيدٌ مَّا تُوعَدُونَ ﴾ [الأنبياء: ١٠٩]، ﴿ وَأَنَّا لَا نَدْرِىٓ أَشَرٌّ أُرِيدَ بِمَن فِى ٱلْأَرْضِ أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَدًا ﴾ [الجن: ٧٢].

هـ- اشتمال الجملة علىٰ اسم استفهام سواء كان الاسم عمدة «أحد ركنيها» كأن يكون مبتدأ كما في قوله تعالىٰ: ﴿ لِنَعْلَمَ أَىُّ ٱلْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ ﴾ [الكهف: ١٢]، ﴿ وَلَمْ أَدْرِ مَا حِسَابِيَهْ ﴾ [الحاقة: ٢٦]، ﴿ مَا كُنتَ تَدْرِى مَا ٱلْكِتَٰبُ ﴾ [الشورىٰ: ٥٢]، ﴿ لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعًا ﴾ [النساء: ١١]، ﴿ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا سَقَرُ ﴾ [المدثر: ٢٧]، ﴿ فَسَتَعْلَمُونَ كَيْفَ نَذِيرِ ﴾ [الملك: ١٧]، ﴿ وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَآ أَشَدُّ عَذَابًا وَأَبْقَىٰ ﴾ [طه: ٧١]، ﴿ سَيَعْلَمُونَ غَدًا مَّنِ ٱلْكَذَّابُ ٱلْأَشِرُ ﴾ [القمر: ٢٦].

أو فضلة «ليس ركنًا في الجملة» كأن يكون مفعولاً مطلقًا كما في قوله تعالىٰ: ﴿ وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ ﴾ [الشعراء: ٢٢٧]، أو مجرورًا كما في قوله تعالىٰ: ﴿ وَسَيَعْلَمُ ٱلْكُفَّٰرُ لِمَنْ عُقْبَى ٱلدَّارِ ﴾ [الرعد: ٤٢]، ﴿ وَمَا تَدْرِى نَفْسٌۢ بِأَىِّ أَرْضٍ تَمُوتُ ﴾ [لقمان: ٣٤]، أو حالاً ﴿ أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِعَادٍ ﴾ [الفجر: ٦]، ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ ٱلظِّلَّ ﴾ [الفرقان: ٤٥]، أو مفعولاً به ﴿ أَلَمْ يَرَوْاْ كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّن قَرْنٍ ﴾ [الأنعام: ٦]، فاسم الاستفهام «كم» في محل نصب مفعول به مقدم وجوبًا للفعل «أهلك».

التعليق بـ«لعلّ»:

من أدوات التعليق عند الكوفيين «لعل» ولا يرىٰ ذلك البصريون، والشواهد القرآنية يظهر فيها أن «لعلّ» من أدوات التعليق ﴿ لَا تَدْرِى لَعَلَّ ٱللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَٰلِكَ أَمْرًا ﴾ [الطلاق: ١]، ﴿ وَإِنْ أَدْرِى لَعَلَّهُۥ فِتْنَةٌ لَّكُمْ ﴾ [الأنبياء: ١١١]، ﴿ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ ﴾ [عبس: ٣].

الأفعال الملحقة بالقلبية في التعليق:

﴿ لِيَبْلُوَنِىٓ ءَأَشْكُرُ أَمْ أَكْفُرُ ﴾ [النمل: ٤٠]، ﴿ سَلْهُمْ أَيُّهُم بِذَٰلِكَ زَعِيمٌ ﴾ [القلم: ٤٠]، ﴿ فَلْيَنظُرْ أَيُّهَآ أَزْكَىٰ طَعَامًا ﴾ [الكهف: ١٩]، ﴿ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ ﴾ [النحل: ٢١]، ﴿ ءَاذَنَّٰكَ مَا مِنَّا مِن شَهِيدٍ ﴾ [فصلت: ٤٧]، ﴿ ٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّن لَّنَا مَا هِىَ ﴾ [البقرة: ٦٨]، ﴿ أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُواْ مَا بِصَاحِبِهِم مِّن جِنَّةٍ ﴾ [الأعراف: ١٨٤]، ﴿ فَٱسْتَفْتِهِمْ أَهُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَم مَّنْ خَلَقْنَآ ﴾ [الصافات: ١١]، ﴿ فَٱنظُرْ مَاذَا تَرَىٰ ﴾ [الصافات: ١٠٢]، ﴿ فَلْيَنظُرْ هَلْ يُذْهِبَنَّ كَيْدُهُۥ مَا يَغِيظُ ﴾ [الحج: ١٥].

الفرق بين الإلغاء والتعليق:

أولاً: أن سبب الإلغاء وهو التوسط بين المفعولين أو التأخر عنهما ليس موجبًا للإهمال فيجوز معه الإعمال فيقال: محمدًا ظننت فاهمًا، محمدًا فاهمًا ظننتُ، وإن كان إلغاء المتأخر أقوىٰ من إعماله، وإعمال المتوسط أقوىٰ من إلغائه.

أما سبب التعليق وهو دخول ماله صدر الكلام فموجب للإلغاء فلا يقال: ظننت ما زيدًا قائمًا، ويتعين الرفع فيقال: ظننت ما زيدٌ قائم.

ثانيًا: أن العامل الملغىٰ لا عمل له البتة، والعامل المعلق له عملٌ في المحل وعليه فلا يجوز لك مع الإلغاء إلا الرفع عند العطف فتقول: محمدٌ فاهمٌ ظننتُ، وعمروٌ جالس حسبت، أما في حال التعليق فيجوز لك العطف بالرفع علىٰ اللفظ فتقول: ظننت ما زيدٌ جالسٌ وعمروٌ مسافرٌ، والعطف بالنصب مراعاة للمحل فتقول: ظننت ما زيدٌ جالسٌ وعمرًا مسافرًا، وعليه قول كثير:

وَمَا كُنْتُ أَدْرِي قَبْلَ عَزَّةَ مَا البُكَا وَلَا مُوجِعَاتِ القَلْبِ حَتَّىٰ تَوَلَّتِ

بنصب «موجعات».

ثالثًا: الجملة الملغاة لا محل لها من الإعراب، والجملة المعلقة لها محل من الإعراب؛ لأن التعليق يتجه للفظ لا المحل، وإليك بيان المحل الإعرابي للجملة المعلقة.

أ- في محل نصب بنزع الخافض في نحو: ﴿ قَالَ سَنَنظُرُ أَصَدَقْتَ أَمْ كُنتَ مِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ ﴾ [النمل: ٢٧] أي: في صدقك، ﴿ يَسْـَٔلُ أَيَّانَ يَوْمُ ٱلْقِيَـٰمَةِ ﴾ [القيامة: ٦] أي: عن موعدها، وذلك لأن نظر يتعدىٰ بـ«في»، وسأل يتعدىٰ بـ«عن».

ب- في محل نصب مفعول به أو سدت مسد المفعولين: وذلك إذا كان الفعل المعلق يحتمل التعدي لواحد أو اثنين نحو قوله تعالىٰ: ﴿ لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَـٰٓؤُلَآءِ يَنطِقُونَ ﴾ [الأنبياء: ٦٥] فجملة ﴿ مَا هَـٰٓؤُلَآءِ يَنطِقُونَ ﴾ في محل نصب مفعول به إذا كان ﴿ عَلِمْتَ ﴾ بمعنىٰ «عرفت» وسد مسد المفعولين إذا كان ﴿ عَلِمْتَ ﴾ يقينية.

ج- في محل نصب مفعول به ثان إذا كان الفعل المعلق ناصبًا للمفعول الأول، نحو قوله تعالىٰ: ﴿ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا هِيَهْ ﴾ [القارعة: ١٠]، ﴿ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا ٱلْقَارِعَةُ ﴾ [القارعة: ٣]، ﴿ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا ۚ ﴾ [الملك: ٢]، ﴿ سَلْهُمْ أَيُّهُم بِذَٰلِكَ زَعِيمٌ ﴾ [القلم: ٤٠]، فالضمير المتصل بالفعل في محل نصب مفعول به أول والجملة المعلقة في محل نصب مفعول به ثان.

د- في محل نصب سدّ مسد مفعولي الفعل المعلق وذلك إذا تطلب الفعل المفعولين وليس ثَمَّ إلا الجملة المعلقة نحو قوله تعالىٰ: ﴿ وَتَظُنُّونَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ [الإسراء: ٥٢]، ﴿ وَظَنُّوا۟ مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٍ ﴾ [فصلت: ٤٨]، ﴿ وَلَمْ أَدْرِ مَا حِسَابِيَهْ ﴾ [الحاقة: ٢٦].

الحذف في باب «ظن وأخواتها»:

أ- أجمع النحاة علىٰ جواز حذف مفعولي «ظن» إذا دل عليهما دليل ويسمون ذلك الحذف اختصارًا وشواهده كثيرة في التنزيل كقوله تعالىٰ: ﴿ أَيْنَ شُرَكَآءِيَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ ﴾ [القصص: ٦٢] أي: تزعمونهم شركاءَ لي، ونظيره قوله تعالىٰ: ﴿ نَادُواْ شُرَكَآءِيَ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُمْ فَدَعَوْهُمْ ﴾ [الكهف: ٥٢] أي: زعمتموهم شركائي[(١)].

﴿ إِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ ﴾ [الجاثية: ٢٤]، ﴿ أَعِندَهُۥ عِلْمُ ٱلْغَيْبِ فَهُوَ يَرَىٰ ﴾ [النجم: ٣٥] أي: يرىٰ علم الغيب مِثْل المشاهدة.

ومن الشواهد الشعرية المشهورة في هذا الباب قول الكُمَيْت:

بِأَيِّ كتابٍ أم بأيَّةِ سُنَّةٍ ... تَرىٰ حُبَّهُم عارًا عليَّ وَتَحْسَبُ

أي: تحسب حبهم عارًا.

ب- يجوز حذف أحد المفعولين إذا كان مفهومًا من السياق، كقوله تعالىٰ: ﴿ وَإِذَا رَأَوْا تِجَٰرَةً أَوْ لَهْوًا ٱنفَضُّوٓاْ إِلَيْهَا ﴾ [الجمعة: ١١] أي: إذا رأوا تجارة قَدِمَت.

وقوله تعالىٰ: ﴿ ٱتَّخَذُوهُ وَكَانُواْ ظَٰلِمِينَ ﴾ [الأعراف: ١٤٨] أي: اتخذوه إلهًا.

وقوله تعالىٰ: ﴿ وَلَا تُؤْتُواْ ٱلسُّفَهَآءَ أَمْوَٰلَكُمُ ٱلَّتِى جَعَلَ ٱللَّهُ لَكُمْ قِيَٰمًا ﴾ [النساء: ٥] أي: جعلها الله لكم قيامًا، وكذا عند وجود دليل مقالي علىٰ المحذوف كقوله تعالىٰ: ﴿ وَمِنْ أَهْلِ ٱلْمَدِينَةِ مَرَدُواْ عَلَى ٱلنِّفَاقِ لَا تَعْلَمُهُمْ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ ﴾ [التوبة: ١٠١] فالنفاق عمل قلبي ولا يعلم ما في القلوب إلا رَبُّها فمن ثَمَّ يكون التقدير: لا تعلمهم منافقين.

---

(١) الأولىٰ في نحو ذلك أن يقدر المحذوف المصدر المؤول السادّ مسد مفعولي «زعم» ويكون ذلك حملاً علىٰ متشابه النظم لقوله تعالىٰ: ﴿ وَمَا نَرَىٰ مَعَكُمْ شُفَعَآءَكُمُ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَٰٓؤُاْ ﴾ [الأنعام: ٩٤] وإنما عدلوا عن ذلك التقدير؛ لأنهم يتحدثون عمن حذف المفعولين لا ما يسد مسدهما، ومن اللطائف أن سيدي ابن هشام قدّر في التوضيح «تزعمونهم شركاء»، وقال في المغني: الأولىٰ أن تقدّر: تزعمون أنهم شركاء. انظر: التصريح (٢/ ١٩٥)، المغني (ص٧٧٤).

وكثير من النحاة يفضل في نحو ذلك أن يجعل الفعل ناصبًا لواحد بتضمن معنىٰ آخر كما سبق بيانه ويعلل ذلك بأن حذف أحد مفعولي باب ظنَّ شيءٌ نادر.

ج- اختلف النحاة في حذف المفعولين أو أحدهما اقتصارًا أي: لغير دليل، فجمهورهم علىٰ منع ذلك ومن أجاز احتج بقوله تعالىٰ: ﴿ وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا۠ ﴾ [الأحزاب: ١٠] وقد ناقشت هذه المسألة تفصيلاً في كتابي أثر السياق[1] فراجعها.

إجراء القول مجرىٰ الظنّ:

للعرب في إجراء القول مجرىٰ الظن مذهبان:

الأول: أن القول لا يجري مجرىٰ الظنّ إلا بشروط أربعة وهي كون الفعل مضارعًا، للمخاطب، مسبوقًا باستفهام، غير مفصول عنه بغير ظرف أو جار ومجرور أو معمول به، فتقول: أتقول زيدًا فاهمًا؟ بمعنىٰ: أتظنُّ زيدًا فاهمًا، وعليه قول الشاعر:

أَجُهَّـــالاً تَقُـــولُ بَنِـــي لُـــؤَيٍّ لَعَمْـــرُ أَبِيـــكَ أَمْ مُتَجَاهِلِينَـــا

الثاني: إجراء القول مجرىٰ الظنّ مطلقًا إذا كان بمعناه، وعليه قول الشاعر:

قالـــت وكنـــت رجـــلاً فطينًـــا هَـــذَا لَعَمْـــرُ اللهِ إسرائينَـــا

وهذه اللغة لغة سليم وخرِّج عليها ما قرئ في الشواذ من فتح همزة «إنَّ» بعد القول لإجرائِهم القول مجرىٰ الظن مطلقًا وذلك في قوله تعالىٰ: ﴿ وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ وَٱلسَّاعَةُ لَا رَيْبَ فِيهَا ﴾ [الجاثية: ٣٢]، وقوله تعالىٰ: ﴿ وَلَقَدْ قَالَ لَهُمْ هَـٰرُونُ مِن قَبْلُ يَـٰقَوْمِ إِنَّمَا فُتِنتُم بِهِۦ ۖ وَإِنَّ رَبَّكُمُ ٱلرَّحْمَـٰنُ فَٱتَّبِعُونِى ﴾ [طه: ٩٠].

---

(١) أثر السياق من (ص٢٧٤ إلىٰ ص٢٧٩).